جامعة محمد الشريف مساعدية
سوق أهراس– الجزائر–

مجلة الحدث

للدراسات المالية والاقتصادية

دورية علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ISSN: 2661-7293

العدد: الأول (ديسمبر2018)

الحدث للدراسات المالية والاقتصادية

مجلة دولية دورية محكّمة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة مُحَّد الشريف مساعدية – سوق أهراس – الجزائر

المدير الشرفي للمجلة

أ.د.بوزبدة زوبير – مدير الجامعة –

مدير المجلة

د. بهلول نور الدين

المنسق العام

أ.د. بن رجم مُحَّد خميسي – عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رئيس هيئة التحرير

د. محرز نور الدين

نائب رئيس هيئة التحرير

د. بن خديجة منصف

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. خالد حسني	**د. شتوح وليد**	**د. صاري علي**
د. أولاد زاوي عبد الرحمان	**د. تاج هيام**	**د. طالب مصطفى ولد حام**
د. حاب الله الشريف	**د.راشي طارق**	**د. بوعشة فوزية**

التدقيق اللغوي

أ. حريرش ناجي	**أ. بولمعيز أمال**	**أ. أيمن فريد**
أ. بوشريكة وريدة	**أ. بلعشي عبد المالك**	**أ. مزيان السعيد**

سكريتيرة المجلة: السيدة عوادي جوهرة

الإيداع القانوني: جوان 2018 ISSN : 2661-7293

(مديرية/مكتب) النشر

جامعة مُحَّد الشريف مساعدية، ص .ب1553، سوق أهراس41000. الهاتف / الفاكس : 11 30 75 37 213 +

البريد الالكتروني : revue.event @univ-soukahras.dz

هيئة التحكيم العلمي:

أ.د. بن رجم محمد خميسي، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	أ.د. خالد حسني، جامعة بورتسموث/ بريطانيا	أ.د. حمداوي الطاوس، جامعة عنابة/ الجزائر
أ.د.غادة عبد الله، جامعة الاسماعلية/ مصر	أ.د. خوني رابح ، جامعة بسكرة / الجزائر	أ.د. عمر شريف، جامعة باتنة / الجزائر
أ.د. حساني روقية، جامعة بسكرة / الجزائر	أ.د. عياش زوبير، جامعة أم البواقي/ الجزائر	أ.د. طارق الصدراوي، جامعة المهدية / تونس
أد. يحة عيسى، جامعة الجزائر / الجزائر	أد. شريط عابد، جامعة تيارت / الجزائر	أ.د.زرزار العياشي، جامعة سكيكدة / الجزائر
د. طالب مصطفى ولد حام، جامعة نواقشط / موريتانيا	د. بوعزيز ناصر، جامعة قالمة / الجزائر	د. عمر جنينة، جامعة تبسة / الجزائر
د. مهري عبد المالك، جامعة تبسة / الجزائر	د. التاج هيام جامعة عمان العربية/ الأردن	د. بوطلالة عادل، جامعة قسنطينة 2/ الجزائر
د. طرادخوجة هشام، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د.طلحي فاطمة الزهراء، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. دغمان زبير، جامعة سوق أهراس/ الجزائر
د. قتال عبد العزيز، جامعة تبسة / الجزائر	د. ين بوزيد سليمان، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. رقايقية فاطمة الزهراء، جامعة سوق أهراس/ الجزائر
د. بوفاس الشريف، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د.حليمي حكيمة، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. حمدوش وفاء، جامعة عنابة/ الجزائر
د. زيراوي عادل، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	أ. دقاشي بشير، جامعة صفاقس/ تونس	د. ساسان نبيلة جامعة سوق أهراس/ الجزائر
د. ملايكية عامر ، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د.فؤاد عز الدين، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. مشري محمد الناصر، جامعة سوق أهراس/ الجزائر
د. جريبي السبتي، جامعة قالمة/ الجزائر	د. عقون شراف المركز الجامعي ميلة/ الجزائر	د. طرابلسي سليم، جامعة سوق أهراس/ الجزائر
د. رحايلية بلال، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. حمبلي حسين، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. جابر مهدي، جامعة سوق أهراس/ الجزائر
د. مجاهدي فاتح، جامعة الشلف / الجزائر	د. بن منصور ليليا، جامعة خنشلة / الجزائر	د. لعلايبية مالك ، جامعة سوق أهراس/ الجزائر
د. عقبة عبد اللاوي، جامعة الوادي / الجزائر	د. عثماني أحسين، جامعة أم البواقي/ الجزائر	د. شاهد إلياس، جامعة الوادي / الجزائر
د. بوبكر ياسين، المركز الجامعي، ميلة / الجزائر	د. عابدي محمد السعيد، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. زين يونس، جامعة الوادي / الجزائر
د. محصول نعمان، جامعة جيجل/ الجزائر	د. نعيمة بارك، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. بوسالم أبو بكر، المركز الجامعي ميلة / الجزائر
د. الواعر هشام، جامعة قالمة / الجزائر	د. بن عباس شامية، جامعة خنشلة / الجزائر	د. حميمدات الناصر، جامعة جيجل/ الجزائر
د. بوشناف فايزة، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. بوكثير جبار، جامعة أم البواقي/ الجزائر	د.مهوات لعبيدي جامعة الوادي / الجزائر
د. يونسي صبرينة، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. معيوف هدى، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. دفرور عبد النعيم، جامعة الوادي / الجزائر
د. سوالم صلاح الدين، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د.بن سليم محسن، جامعة سوق أهراس/ الجزائر	د. ستيتي الزازية ، جامعة سوق أهراس/ الجزائر
د. عزوز ميلود، جامعة بسكرة/ الجزائر	د. تومي ابراهيم ، جامعة بسكرة/ الجزائر	د. سمير شيبان، جامعة خشلة/ الجزائر

كلمة مدير المجلة .

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فهذا هو العدد الأول من مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، نقدمه إلى الباحثين والقراء الكرام، راجين من الله أن يجدوا فيه ما يفيدهم وما ينفعهم، كما نرجو أن يكون نبراسا لحل مشاكلهم وإنارة السبيل العلمي لديهم. هذا ويسعى أعضاء إدارة المجلة أن تكون هذه المجلة نافذة رحبة للباحثين والطلبة، وأن تكون منبرا حرا يعبرون من خلاله عن أفكارهم وتطلعاتهم وإبداعاتهم العلمية.

وكلنا أمل أن تتطور مجلة الحدث مع الأيام القادمة بفضل الله تعالى وتفاعلكم معنا قراءً وكتابًا، خاصة إذا ما عرفنا أن الهدف من وراء إنشائها خدمةً العلم والبحث العلمي الذي نزل به الكتاب الكريم، وفي سبيل ذلك نحن في انتظار مشاركاتكم واقتراحاتكم مستقبلا.

وأسأل الله مخلصا أن يأخذ بأيدينا إلى مواقع الحق والصواب، وأن يرزقنا جميعا صادق القول وصالح العمل، وأن ينصر دينه ويعلي كلمته، إنه سميع قريب.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه

مدير المجلة:

د. بهلول نورالدين

التعريف بالمجلة:

مجلة الحدث هي مجلة علمية دولية محكمة سداسية الإصدار، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، تنشر على صفحاتها نتاج أعمال بحثية ودراسات مختلفة في حقول العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والحقول الأخرى ذات الصلة، تحت إشراف هيئة تحرير متخصصة، تقوم باستلام البحوث من أصحابها، ومتابعة عملية تقييمها من طرف لجنة علمية مكونة من خبراء مختصين في ميدان تخصص المجلة من مختلف جامعات العالم والوطن العربي، كما تظم المجلة هيئة متخصصة مهمتها المراجعة الأدبية واللغوية وتعديل ما قد يتواجد من أخطاء لجعل المقال مطابقا للقواعد اللغوية الصحيحة

قواعد النشر:

يلتزم الباحثون الكرام في تحرير مقالاتهم قبل ارسالها لمجلة الكلية بالقواعد التالية:

1. أن يكون البحث أصيلا، لم يسبق نشره أو تم تقديمه للنشر في جهة أخرى، يرفق الباحث تصريحا كتابيا بذلك؛
2. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي، ويبّلغ الباحث بنتائج التحكيم؛ والتعديلات المطلوبة فور استلام ردود كل المحكمين؛
3. يجب ان تكون المسافة مفردة بين الأسطر، أما هوامش الصفحة فتكون كما يلي: من اليمين 2 سم ومن اليسار 1.5 سم، من الأعلى 1.5 سم من الأسفل 1.5 سم، و أن يكون الخط المستخدم من نوع (Simplified Arabic) قياس (14) باللغة العربية و(Times New Roman) قياس (12) باللغتين الانجليزية أو الفرنسية، باستخدام برنامج (Microsoft Word)، بالاضافة ان يكون الخط في التهميش قيس (11) باللغة العربية وقياس (10) باللغة الاخرى.
4. يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية (Note de Fin) على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
5. على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث: أحدهما باللغة العربية والآخر بلغة أجنبية إن كان البحث محررا بالعربية، على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة بما فيها الكلمات المفتاحية؛
6. يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة بما فيها الإحالات؛
7. يزوّد الباحث الرئيس للبحث المنشور بنسخة من العدد الذي نشر فيه بحثه؛
8. تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة؛
9. البحوث المنشورة في المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها؛
10. يمكن لإدارة المجلة أن تحدث بعض التصحيحات الشكلية على موضوع البحث، دون المساس بالمضمون؛
11. يمكن لصاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله، من خلال موقع المجلة.

فهـــــرس المجلـــــــة

العنوان	من اعداد	الصفحة
أثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الانفاق الحكومي في الجزائر - دراسة قياسية جلال الفترة (1990-2016)	د. شيبي عبد الرحيم المركز الجامعي مغنية أ. هواري علي المركز الجامعي مغنية	01
اقتصاد المعرفة ومساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر	د.مهري عبد المالك جامعة العربي التبسي فريد أيمن جامعة سوق اهراس	16
الاقتصاد الاخضر كمدخل فعال لاستدامة قطاع السياحة المصري	د. بسام سمير الرميدي جامعة مصر د. فاطمة الزهراء طلحي جامعة سوق اهراس	34
الاقتصاد الدائري ودوره في تعزيز معايير الاستدامة كتوجد جديد في مجال التطور العمراني - مدينة مصدر نموذج -	د/ تقرارت يزيد جامعة أم البواقي أ/ كـزيـز نسرين جامعة الجلفة أ/ كـزيـز أمـال جامعة ورقلة	51
البدائل الاستراتيجية للعوائد البترولية في الجزائر	د/ عديلة مريمت جامعة قالمة	75
التنمية المستدامة لانتاج الكهرباء من المصادر المتجددة مع الاشارة لحالة الجزائر	سعيد أحسن جامعة الجزائر عباسي طلال جامعة سوق اهراس	96
انعكاسات العولمة المالية على سوق الاوراق المالية في الجزائر	دعاس مصعب جامعة تبسة باهي نوال جامعة سوق اهراس	113
الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة": تعارض أم تكامل	عيسى معزوزي جامعة الاغواط جهاد بن عثمان جامعة تلمسان	127
تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986-2017)	د. نادية العقون جامعة باتنة د. أسماء مخاليف جامعة باتنة	148
التعاون اللامركزي من أجل التنمية المستدامة في إطار آليات الحوكمة	د. بلعشي عبد المالك جامعة سوق اهراس د. مزيان السعيد جامعة سوق اهراس	171
Are Fiscal Incentives the Magic Tool for an increased FDI? - Algeria's Case Study -	Mohamed Zaaich univ annaba Saoussen Bouzida univ annaba	183

أثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (1990- 2016)

د. شيبي عبد الرحيم
المركز الجامعي مغنية
Chibirahim@yahoo.fr

أ. هواري علي
المركز الجامعي مغنية
Houariali.29@gmail.com

The impact of fluctuations in oil revenues in the financing of government expenditure in Algeria

Econometric Study during the period (1990-2016)

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة العلاقة بين تقلبات العوائد النفطية و تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016، بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر. و قد توصلت الدراسة في جانبها التحليلي إلى وجود أهمية للعوائد النفطية في الإقتصاد الجزائري، أما في الجانب القياسي فتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين تقلبات العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي ، أما إختبار السببية جرانجر ، فتوصل وجود علاقة بين تقلبات العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي في المدى القصير. وكان تفسير المحتمل لذلك ، يرجع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل.

الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، الإنفاق الحكومي، التكامل المتزامن، اختبار سببية جرانجر.

Abstract:

The aim of this paper is to study the relationship between the fluctuations in oil revenues and the financing of government expenditure in Algeria during the period 1990-2016, based on the data of the Bank of Algeria. The study concluded that the importance of the oil revenues in the Algerian economy. On Econometric side, the study results in a long-term cointegration between the fluctuations in oil revenues and government expenditure. And then, Test the causalite Granger, there is a correlation between the fluctuations in oil revenues and government spending in the short run. A possible explanation for this is the nature of Algeria's economy, which relies heavily on the hydrocarbon sector as its main source of income.

Key Words : **Oil Revenue, Government Expenditure, Cointegration, Test Causalite Granger**

المقدمة:

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على الاستغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد وفي مقدمتها النفط، إذ يعتبر هذه الأخيرة سلعة إستراتيجية حقيقية هامة لها دور مهم في بناء وإرساء قواعد الإقتصاد الوطني، ونظرا لأهمية هذه السلعة في التنمية الاقتصادية قررت الجزائر في 24 فيفري 1971 تأميم هذه الثروة التي كانت حكرا على الشركات الأجنبية والفرنسية خصوصا، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في الإقتصاد الجزائري بشكل كبير، وهذا عن طريق توظيف العوائد المالية التي تدرها هذه السلعة من عملة صعبة في تمويل جميع المشاريع البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى في البلاد.

ولكن الشيء الملاحظ أن الأموال التي تدرها هذه السلعة غير منتظمة وغير مستقرة، وهذا راجع لخضوعها لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، التي تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن لأي طرف التحكم فيها أو التنبؤ بها، هذا ما جعل لها أثار على الاقتصاد الجزائري إما إيجابا في حالة زيادتها، أو سلبا في حالة انخفاضها، وهذا ما يظهر جليا من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية للبلاد.

وتمويل النفقات الحكومية بالنسبة للجزائر يعتمد بنسبة كبيرة على الموارد العوائد النفطية مقارنة بمداخيل القطاعات الأخرى حيث تتعدى نسبة مساهمتها في موارد الدولة النسبة 60 %، وكما نعلم أن أسعار البترول في السنوات الأخيرة شهد تراجع كبير في الأسواق الدولية والذي افقدها 50 % من إيراداتها، مما أثر على السياسة المالية للدولة وأظهر ضعف الاقتصاد الجزائري في ظل عدم تنويع الاقتصاد.

ومن هنا تبرز لنا بوضوح طبيعة الإشكالية وهي على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة من خلال محاولة معرفة أهمية العوائد النفطية في الإقتصاد الجزائري في التنمية وتحريك عجلة القطاعات الإقتصادية ، وإبراز مدى أثرالعوائد النفطية على تمويل الإنفاق الحكومي في المدى القصير والطويل من خلال التحليل القياسي.

أولا. الإطار النظري

1. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت تقلبات العوائد النفطية والإنفاق الحكومي سواء من جانب النظري أو التحليل الكمي من بينها:

1.1 دراسة (Ahmed Hassan,Saleh Masan 2015): دراسة العلاقة الدينامكية بين عائدات النفط، الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في عمان خلال الفترة 1970–2013 باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية أن العائدات النفطية لها تأثير على الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي.

1.2 دراسة (Saeed Karimi Petanlar, Somaye Sadeghi 2012): دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية في (15) دول النامية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000–2009، باستعمال السببية أنجل جرانجر والتكامل المشترك جوهانسن، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تكامل وعلاقة سببية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في المدى الطويل والقصير الأجل.

1.3 دراسة (Eltony, Al-Awadi 2001): توصلت أن الصدمات التناظرية لسعر البترول تعتبر أهم عامل مفسر لتقلبات النفقات الحكومية في الكويت، والتي تعتبر بدورها من أهم محددات النشاط الاقتصادي في هذا البلد الغني بالبترول.

1.4 دراسة (El-Anshasy, Bradly and Jouts 2005): حول ظاهرة دورية السياسة المالية، حيث تعتبر من أهم الدلائل الإقتصادية التي قدمها الاقتصاديون لتفسير انخفاض معدلات النمو الإقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فمعظم هذه البلدان ترتبط النفقات الحكومية ارتباطا كبيرا بعائدات صادرات المحروقات، وتؤدي تقلبات عوائد الصادرات النفطية التي ترتبط بعدم استقرار أسعار النفط إلى تقلبات موازية في سير سياسة الإنفاق العام، ويؤدي إلى دورية السياسة المالية التي لها تداعيات سلبية على إقتصاديات البلدان المصدرة للنفط.

1.5 دراسة (Sajjad Faraji Dizaji 2012): أثر الصدمات النفطية على النفقات الحكومية والعائدات الحكومية في إيران خلال الفترة 1970–2008، والهدف من هذه الدراسة معرفة كيف تستجيب النفقات والإيرادات الحكومية لصدمات أسعار النفط (الإيرادات)، وتم استخدام المتغيرات (سعر النفط، ونسبة عائدات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونفقات إجمالي الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير الوهمي آثار الحرب مع العراق) باستعمال نموذجSVAR ، حيث توصلت النتائج تحليل التباين مساهمة صدمات الإيرادات النفطية في تفسير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي أقوى من مساهمة صدمات أسعار النفط.

1.6 دراسة (Ugo Fasano, Qing Wango 2002): اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات في دول مجلس التعاون (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية والإمارات) المعتمدة على النفط، باستخدام

التكامل المشترك ونموذج التصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة على العلاقة الديناميكية للإنفاق على صدمات الإيرادات أي الإنفاق الحكومي يتبع عائدات النفط مما يبين سياسة الإنفاق مواكبة الدورية للتغيرات في عائدات النفطية.

2. أهمية العوائد النفطية:

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي فأحادية الإنتاج المعتمدة، مما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث تفوق صادرات هذا القطاع 98 % من الصادرات الإجمالية وأكثر من 60 % من إيرادات الميزانية ومن 25 % إلى 30 % كنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هذا بالإضافة إلى باقي

المؤشرات الاقتصادية الكلي[1] هذا ما جعل هذه الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في إطار حماية الثروة وتطويرها.

2.1 مفهوم العوائد النفطية: بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي.[2]

كما يمكن تعريفها أيضا: على أنها تلك المزايا الإقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط والتي يمكن تقديرها مباشرة نقديا عند التعاقد، وتمثل هذه العوائد في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للنفط، وتمثل القسم الأعظم من حصيلة العملات الأجنبية.[3]

2.2 .أهمية العوائد النفطية في الإقتصاد الجزائري:

لعبت العوائد النفطية دورا حيويا في النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ الطفرة النفطية الأولى سنة 1973 وإلى حد الساعة، وذلك بسبب الانتعاش الكبير الذي عرفته العوائد النفطية بعد هذه السنة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحول موازين القوى في السوق النفطية العالمية لصالح الدول المنتجة للنفط.

وتكمن أهمية العوائد النفطية في الجزائر خلال البرامج التنمية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ابتدءا من المخططات الاقتصادية الكبرى إلى غاية سياسة الانتعاش الاقتصادي المطبق منذ سنة 2001 إلى غاية اليوم.

ويظهر هذا جليا من خلال ما حققته القطاعات الاقتصادية الكبرى من نمو اقتصادي خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2000 وإلى غاية 2014 وهذا راجع إلى البحبوحة المالية المحققة والتي لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال، وهذا بفضل القطاع النفطي

2.2.1. القطاع النفطي: باعتباره العصب النابض في الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق ما يدره هذا القطاع من أموال كبيرة، سعت الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام بهذا القطاع، وهذا عن طريق ضخ جزء كبير من العوائد المالية الجزائرية في هذا القطاع، من أجل تحسين أدائه الاقتصادي من خلال مساهمته في النمو الاقتصادي، بحيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الخام نسبة 45,3 % لسنة 2008،[4] وهي أعظم نسبة حققها القطاع خلال هذه الفترة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه السنة حيث بلغ متوسط سعر 94,45 دولار للبرميل، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي كانت وراء الثورة السعرية التي عاشتها الأسواق العالمية.

2.2.2. قطاع الخدمات: تظهر أهمية العوائد النفطية في هذا القطاع من خلال الأموال التي استفاد منها، والتي كان لها الفضل بالنمو في هذا القطاع بعد الركود الكبير الذي شهده خلال الفترة الأزمة الاقتصادية التي مرت

بها الجزائر خلال فترات السابقة، هذا ما بوأه أن يحتل المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الخام وذلك بنسبة متوسطة قدرت بـ 19,57 % خلال الفترة 2000-2012،[5] بحيث كان لتوظيف هذه الأموال أثرا إيجابيا على أداء هذا القطاع، باعتبار أن الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها، وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال هذه الفترة.

2.2.3. قطاع الفلاحة: تتمثل أهمية العوائد النفطية في القطاع الفلاحي من خلال التطور الذي حصل في هذا القطاع، نتيجة الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع بعد المعانات التي عاشها خلال مرحلة التسعينات، وهذا عن طريق تمويله بأموال كبيرة كان للعوائد النفطية الفضل الكبير في الظفر بها، بحيث كان نصيب القطاع الفلاحي حاضرا في كل برامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 إلى غاية 2004.

فلقد بلغ المبلغ المخصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 قدر بمبلغ 65,4 مليار دينار جزائري،[6] ويعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتدءا من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وهو برنامج مستقل عن برنامج الانتعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الانتعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق،[7] أما المبلغ الذي خصص للقطاع في البرنامج التكميلي لدعم النمو هو 312 مليار دينار جزائري،[8] ليخصص له مبلغ 1000 مليار دينار جزائري ضمن المخطط الخماسي الثاني 2010-2014.[9]

ومن هنا نلاحظ أن المبلغ الذي خصص للقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2001- 2014 بلغ قيمته 1337,5 مليار دينار جزائري،[10] وهذا في شكل إعانات وقروض تم منحها للفلاحين من اجل إخراج هذا القطاع

من حالة التخلف التي كان يعيشها، وهذا بسبب نقص التمويل المالي المقدم إليه نتيجة الأزمة الإقتصادية التي مرت بها الجزائر، بسبب انخفاض أسعار البترول، وبهذا نلاحظ أن للعوائد النفطية أهمية كبيرة في القطاع الفلاحي.

2.2.4. قطاع الأشغال العمومية: وكغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية هو أيضا من حصة معتبرة من الأموال العمومية، التي كان مصدرها العوائد النفطية التي حصدتها الجزائر ابتدءا من دخول الألفية الجديدة، وهذا عن طريق مساهمة المباشرة في العمليات والبرامج المدرجة في برنامج النمو، بحيث رصدت الحكومة الجزائرية لهذا القطاع حوالي 1377,5 مليار دينار جزائري،[11] والتي كان لها الفضل في رفع معدلات نمو هذا القطاع.

2.2.5. قطاع الصناعة: يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الاقتصادية الحساسة لأي دولة كانت، هذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى رصد مبالغ معتبرة من أجل إنعاش هذا القطاع، إذ بلغ المبلغ المخصص لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2005-2012 ما قيمته 2018 مليار دينار جزائري،[12] إلا انه نسبة نموه تبقى متدنية

مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يبين عدم تجاوب القطاع مع السياسة التي رصدت من أجله، إلا أنه ومع سنة 2012 نجد أن الصناعة المعملية قد حققت انتعاشا سنة 2012 جيدا من شأنه أن يساعد في الشروع في سيرورة إعادة تصنيع إن عممت على جميع فروع هذه الصناعة، إذ أنه من الضروري تشييد اقتصاد صناعي وزراعي وخدماتي من خلال امتصاص فعال الإدخارات المالية المتراكمة.[13] 12

ثانيا: دراسة قياسية لأثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي:

يلعب قطاع النفط دورا محوريا في الإقتصاد الجزائري، حيث تعتمد الجزائر على أكثر من 98 % في دخلها على الموارد البترولية، كما أن التغيرات في العوائد النفطية بالارتفاع أو الانخفاض له تأثير قوي وملموس على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر لاسيما على سياستها المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي، هذا ما يجعل الدولة ذات الهيكل الاقتصادي غير متنوع والتي تعتمد على العائدات النفطية بشكل رئيسي، تتعرض لحالة من عدم الاستقرار في تمويل الإنفاق الحكومي وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط، وبناءا على الدراسات السابقة تم تقدير النموذج لقياس اثر تلك التقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي، يتم ذلك على أساس المعطيات المتوفرة عن الإنفاق الحكومي والعوائد النفطية خلال الفترة 1990–2016. وهذه البيانات أخذت من الإحصائيات البنك الجزائر من التقارير السنوية .

$$LDEP = \beta_0 + \beta_1 LREO + \varepsilon_i$$

حيث i : يمثل عدد المشاهدات و هو يعبر عن الفترة 1990– 2016

$LDEP$: لوغاريتم الإنفاق الحكومي

$LREO$: لوغاريتم تقلبات العوائد النفطية

1. تحليل المعطيات الإحصائية:

1.1. العوائد النفطية: فقد مرت الجزائر بنفس الأحداث التي مرت بها الدول النفطية الأخرى، من حيث نمو الفوائض المالية الناتجة عن تصدير النفط في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى، وهذا بحسب التقلبات التي عاشتها أسواق النفط من حين لأخر، هذا ما سوف نبينه من خلال مراحل تطور تقلبات العوائد النفطية في الجزائر والموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01):تطور تقلبات العوائد النفطية في الجزائر في الفترة 1990-2016

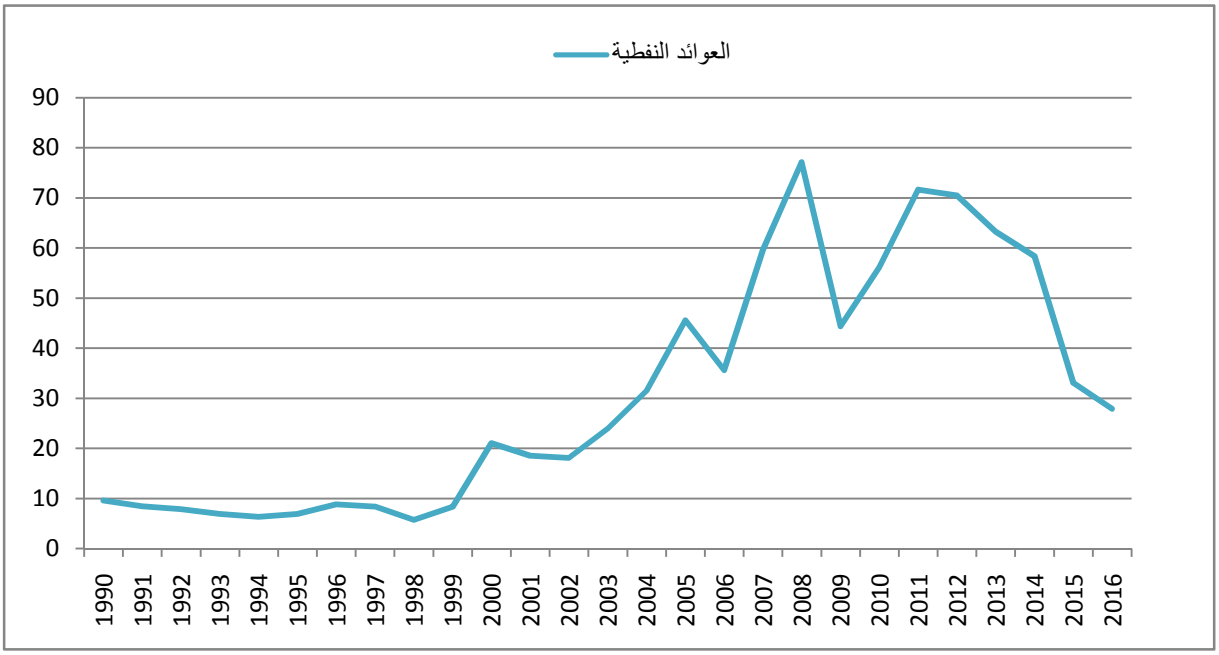

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البنك الجزائر

فقد شهدت الفترة ما بين 1990- 1999 تذبذب في العوائد النفطية بسبب أسعار النفط في السوق الدولية، نتيجة عوامل خارجية ساهمت في ذلك، ففي سنة 1990 بلغت العوائد النفطية 9,58 مليار دولار، لتستقر عند مستوى 08 مليار دولار سنة 1991 و 1992، لتنخفض بعد ذلك، حيث سجل سنة 1999 انخفاض بمعدل قدر بـ 13,25% مقارنة بسنة 1990، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، وكذا بسبب فرض منظمة الأوبك لقانون نظام الحصص على أعضائها بما فيهم الجزائر، أما خلال الفترة 2000-2012 تميزت بالعودة القوية للعوائد النفطية بعد فترة طويلة من التذبذب حيث بلغت العوائد النفطية سنة 2000 حوالي 21,06 مليار دولار، لتنخفض سنة 2001 و2002، لترتفع بعد ذلك إلى 45,49 مليار دولار سنة 2005، وهذا راجع إلى انتعاش أسعار النفط العالمية بسبب الإضراب العام في صناعة النفط في فنزويلا والصعوبات القطاع في نيجريا، وكذا قرار الأوبك بخفض الإنتاج وكذا زيادة الطلب العالمي على النفط في البلدان الصناعية.

وفي سنة 2008 ارتفعت العوائد النفطية ارتفاعا قياسيا لم تصل إلى هذا المستوى من قبل، بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل 147 دولار للبرميل، وهذا راجع إلى تواصل الانخفاض في المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة العالمية، بالإضافة إلى زيادة نمو طلب الصيني، وفي الفترة 2011-2012 سجل كذلك ارتفاع مستمر بـ 71,66 مليار دولار نتيجة تعافي الإقتصاد العالمي والظروف الجيوسياسية والأمنية التي شاهدتها منطقة شرق الأوسط وشمال إفريقيا في ليبيا، في حين عرف انخفاض في العوائد النفطية بعد سنة 2013 إلى غاية 2016.

1.2. الإنفاق الحكومي: مرت السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر بعدت تطورات خلال فترة 1990-2016 والتي عرفت فيها الجزائر إصلاحات واسعة، وقد توجهت هذه الإصلاحات بإعادة النظر في السياسة الإنفاقية بما يتماشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية التي أدرجت كهدف أساسي لبرامج الإنعاش الإقتصادي، والشكل التالي يمثل تطور النفقات الحكومية في الجزائر:

الشكل رقم (02): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016

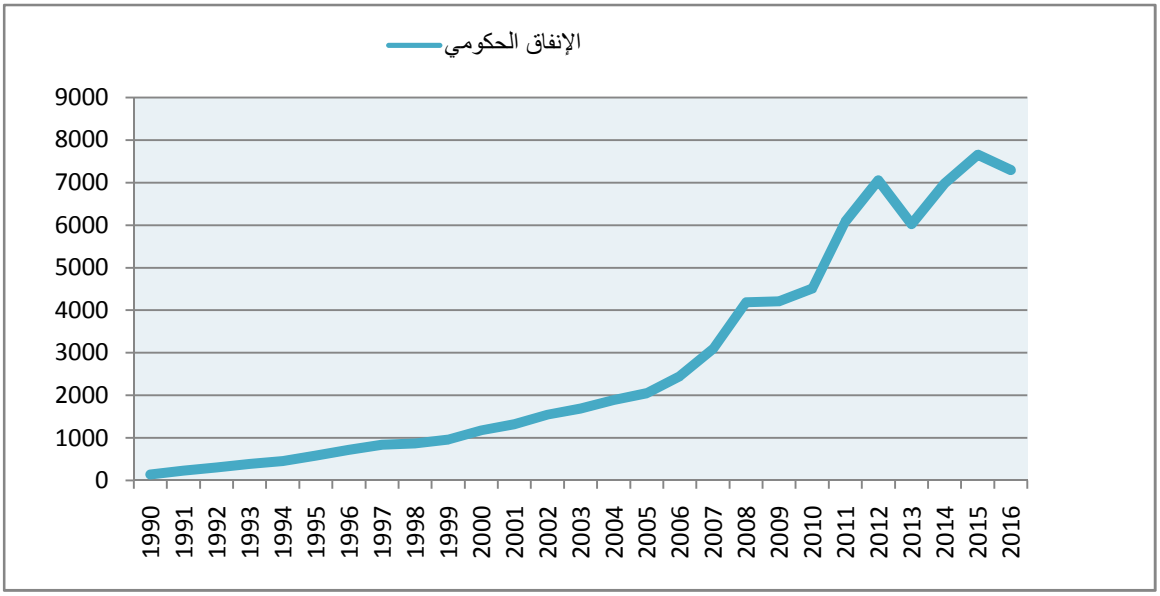

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات البنك الجزائر

من خلال الشكل رقم (02) يمكننا تقسيم تطورات الإنفاق الحكومي على مرحلتين:

فترة 1990-1999: نلاحظ في هذه الفترة التزايد المستمر في حجم النفقات الحكومية لكن بمعدلات متناقصة، حيث ارتفع من 142,5 مليار دينار جزائري إلى 961,7 مليار دينار جزائري، وعدم ارتباطها نسبيا بأسعار البترول (انخفاض أسعاره) بفضل الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية ، وهذا برغم من سياسة التقشف التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، وترشيد النفقات الحكومية ورفع الدعم عن بعض المواد الغذائية.

فترة 2000-2016 : مع مطلع بداية سنة 2000 الانفراج المالي سمح بالتحول إلى إتباع سياسة إنفاقية توسعية (زيادة النفقات الحكومية)، ونتاجا لذلك تم إقرار مشروعي الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004 والمشروع التكميلي لدعم النمو 2005-2009، الذي تمحور حول عمليات بعث النشاطات الإنتاجية والبنية التحتية، المياه والنقل بالإضافة إلى تحسين الإطار المعيشي والتنمية المحلية، وهذا راجع لنمو العوائد النفطية بحيث ارتفعت النفقات الحكومية من 1178,10 مليار دج سنة 2000 إلى 7058,17 مليار دج سنة 2012 بمعدل نمو قدر بـ

499,11 % ،ثم تميزت سنة 2013، 2014 و2016 بانخفاض في الإنفاق الحكومي بسبب تراجع الحاد في أسعار النفط العالمية.

2. التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ

2.1. إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

سنقوم في هذه المرحلة اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيلبس –بيرون (PP) وباستعمال برنامج Eviews 9. يبين الجدول رقم (01) في الملحق نتائج اختبارات ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيلبس –بيرون (PP) للمتغيرات في الحالتين عند المستوى والفروق الأولى، مع العلم أن عدد التأخرات تم اختيارها باستخدام معيار (Akiake Info Criterion).

تبين نتائج اختبار (ADF) و (PP) في المستوى (At Level) أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني قبول الفرضية العديمة بوجود جذر أحادي، وهذا ما يبدو واضحا وبارزا في الشكل رقم (03) في ملحق الأشكال.

ولكن وكما هو ملاحظ في الجدول رقم (01) في الملحق، أنه عند إجراء الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة تبين أنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة، بعدم وجود جذر أحادي، أي أن متغيرات الدراسة مستقرة، وبالتالي متكاملة من الدرجة الأولى كما هو موضح في الشكل رقم (04) في ملحق الأشكال.

2.2.إختبار التكامل المتزامن:

نجري اختبار التكامل المتزامن وهو اختبار انجل جرانجر ذو الخطوتين للتأكد من تحقق الشرط الثاني وهو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية، أي وجود تكامل متزامن بين الإنفاق الحكومي وتقلبات العوائد النفطية، والنتائج تقدير دالة الانحدار النموذج بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (تقدير العلاقة طويلة الأجل) موضحة في المعادلة الآتية :

$$LDEP = 1{,}732 + 1{,}107LREO$$

(9,825) (0,126)

-نلاحظ من خلال المعادلة المقدرة، أن المتغير التفسيري تقلبات العوائد النفطية إشارة موجبة للمعلمة تدل على العلاقة الطردية بين العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي.

-قيمة معامل التحديد (R^2=75.32%) الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج أي جودة تفسيرية مقبولة.

-المتغير المفسر التقلبات العوائد النفطية معنوي حسب إحصائية ستودنت عند مستوى المعنوية 5%.

-عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية وثبات التباين كما هي موضحة في ملحق الجداول رقم (02) و (03).

-سلاسل البواقي مستقرة في المستوى كما هو موضح في الجدول رقم (04) ملحق الجداول وهو الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي في درجة أقل من درجات تكامل متغيرات الدراسة، وبالتالي نستنتج أن من خلال جميع هذه الاختبارات أنه يوجد تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.

-ولتأكيد النتائج المتوصل إليها في اختبار أنجل جرانجر قمنا باختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، مع العلم أن عدد التأخرات تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعيار (Akiake) و (Schwarz) في نموذج VAR وهي درجة التأخير (03)، كما موضحة في ملحق الجداول رقم (05)، وأظهرت النتائج اختبار لجوهانسن رفض الفرضية العديمة حيث أن إحصائية لجوهانسن أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، أي توجد علاقة التكامل المشترك واحد بين متغيرات الدراسة.

2.3. نموذج تصحيح الخطأ:

بعد إن تأكدنا من وجود تكامل متزامن بين تقلبات العوائد النفطية والإنفاق الحكومي، تأتي مرحلة تقدير النموذج تصحيح الخطأ كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن، وباستخدام برنامج Eviews 9 تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ كما هو موضح في الجدول رقم (07) في الملحق باستخدام المعادلة الآتية:

$$D(LDEP) = \beta_0 + \beta_1 D(LREO) + E(-1) + \varepsilon_i$$

$$D(LDEP) = 0.059 + 0.147D(LREO) - 0.167$$

$$(7{,}519) \qquad (2{,}593) \qquad (-4{,}749)$$

من خلال المعادلة المقدرة أن معاملات تختلف جوهريا عن الصفر ومعامل قوة التذكير (la force de rappel) سالب ومعنوي، أي أن نموذج تصحيح الخطأ ECM محقق، مما يعني أن تقلبات العوائد النفطية تأثير إيجابي كبير في تمويل الإنفاق الحكومي.

3. إختبار علاقة السببية لجرانجر:

إن إختبار العلاقة السببية يقوم على إختبار الفرضية العديمة التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات الدراسة ، والجدول رقم (08) في الملحق، يوضح نتائج إختبار العلاقة السببية، وتم اختيار عدد درجات التأخير بـ (03) وفق اصغر معيار (Akiake) و (Schwarz) في نموذج VAR.

كما هو ملاحظ في الجدول رقم (08)، أن إحصائية فيشر المحسوبة في الفرضيات العديمة (الثانية) اصغر من القمة الجدولية عند مستوى المعنية 5 %، وبالتالي تقبل الفرضية بعدم وجود علاقة سببية في هذا الاتجاه، أما بالنسبة للفرضية الأولى فقد تبين أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية بين تقلبات العوائد النفط والإنفاق الحكومي(LDEP LROE)

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

- كشف إختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين تقلبات العوائد النفطية المعبر عنها بـ (LREO)، والإنفاق الحكومي (LDEP)، هذه النتائج تعكس تأثير الكبير لتقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر أي زيادة بـ 10 % في تقلبات العوائد النفطية يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي بـ 10.07 %؛

- تعتبر العوائد النفطية من أهم محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر، حيث أظهرت نموذج تصحيح الخطأ مدى تأثير العوائد النفطية في المدى القصير والطويل في تمويل الإنفاق الحكومي؛

- للعوائد النفطية قوة تفسيرية للتقلبات المستقبلية التي تحدث في الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يبين مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بصورة عامة وعائدات القطاع بصفة خاصة، كما انه يبين كبر درجة عدم التأكد التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية الكلية والقائمين على التخطيط في الجزائر في المدى الطويل خاصة في عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار البترول؛

- تتميز السياسة المالية في الجزائر بخاصية الدورية، حيث نجد أن سياسة الإنفاق العام تكون توسعية أثناء الانتعاش نتيجة زيادة المداخيل وتكون انكماشية في فترات الركود نتيجة انخفاض المداخيل، مما يفقد السياسة المالية دورها في دعم الأنشطة الاقتصادية في حالة الركود؛

- بينت نتائج سببية لجرانجر أن تقلبات العوائد النفطية تأثير مباشر على الإنفاق، ويبدأ ظهور هذا الأثر في المدى القصير، ويستمر في المدى الطويل.

رابعا: نتائج واقتراحات

نستنتج من خلال هذا البحث ضعف الإقتصاد الوطني في ظل انخفاض العوائد النفطية وعدم تنوع المداخيل مما يبين مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على العوائد النفطية التي تعتبر من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل الإنفاق الحكومي ومشاريع التنمية لديها، وللتخلص من الاقتصاد الهش في الجزائر يتطلب تنويع الاقتصاد للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج للثروة وذلك عن طريق الاقتراحات التالية:

-تنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بقطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، أصبح ضرورة حتى يكون الاقتصاد الجزائري في منأى عن الآثار السلبية للتقلبات النفطية؛

-ضرورة الإهتمام بقطاع الخدمات والسياحة، باعتبارهما يلعبان دورا مهما في تنويع صادرات البلد وخلق مناصب الشغل.

-الحد من دورية السياسة المالية، و العمل على تكريس القطيعة بينها وبين تقلبات العوائد النفطية، واتخاذ إجراءات للمتابعة والمراقبة الصارمة لصرف النفقات الحكومية؛

-العمل على إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تحسن نمو الطاقة الإنتاجية الوطنية؛

-ينبغي رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات العامة وعدم الاعتماد وإعطاء الأولوية للجباية البترولية، وهذا لتجنب الآثار السلبية لتقلبات العوائد النفطية على الإيرادات العامة؛

-استثمار التدفقات المالية التي مصدرها قطاع المحروقات في التعليم ورأس المال البشري في الجزائر، حيث أن الاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيات وتشجيع الابتكارات؛

-ينبغي استغلال الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع العادات النفطية، في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز ورفع القدرات الإنتاجية الوطنية في القطاعات الاقتصادية؛

-تشجيع المستثمرين المحليين وتوجبيهم للإنتاج بدل الاستيراد.

الملاحق

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test) للمتغيرات

المتغيرات	ADF إختبار		PP إختبار		النتيجة
	عند المستوى	بعد الفرق الأول	عند المستوى	بعد الفرق الأول	
LDEP	0.0953	0.0049	0.0950	0.0000	I(1)
LREO	0.8697	0.0096	0.8575	0.0061	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم (02): نتائج إختبار إرتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
F-statistic2.496992	Prob. F(6,19)	0.0594
Obs*R-squared11.90375	Prob. Chi-Square(6)	0.0642

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم (03): نتائج إختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey		
F-statistic1.085691	Prob. F(1,25)	0.3074
Obs*R-squared1.123744	Prob. Chi-Square(1)	0.2891
Scaled explained SS1.401811	Prob. Chi-Square(1)	0.2364

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم (04): نتائج اختبار إستقرارية البواقي

Null Hypothesis: E has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.429740	0.0173
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم(05): تحديد درجة التأخر

3	2	1	درجة التأخر
-4.568306	-4.294049	-4.511015	**Akaike**
-3.881101	-3.803239	-4.216502	**Schwarz**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم(06): إختبار جوهانسن للتكامل

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.429573	15.72655	15.49471	0.0461
At most 1	0.115200	2.815049	3.841466	0.0934

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم(07): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
/18 Time: 22:5103/14Date:
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.059689	0.007938	7.519290	0.0000
D(LREO)	0.147620	0.056926	2.593205	0.0163
E(-1)	-0.167668	0.035299	-4.749951	0.0001

R-squared	0.523824	Mean dependent var	0.065733
Adjusted R-squared	0.482417	S.D. dependent var	0.055431
S.E. of regression	0.039879	Akaike info criterion	-3.497773
Sum squared resid	0.036577	Schwarz criterion	-3.352608
Log likelihood	48.47105	Hannan-Quinn criter.	-3.455971
F-statistic	12.65072	Durbin-Watson stat	1.684297
Prob(F-statistic)	0.000197		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم(08):العلاقة السببية بين تقلبات العوائد النفطية والإنفاق الحكومي

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LREO does not Granger Cause LDEP	24	5.27251	0.0094
LDEP does not Granger Cause LREO		0.57671	0.6381

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الشكل رقم (03): عدم إستقرارية السلاسل الزمنية في المستوى

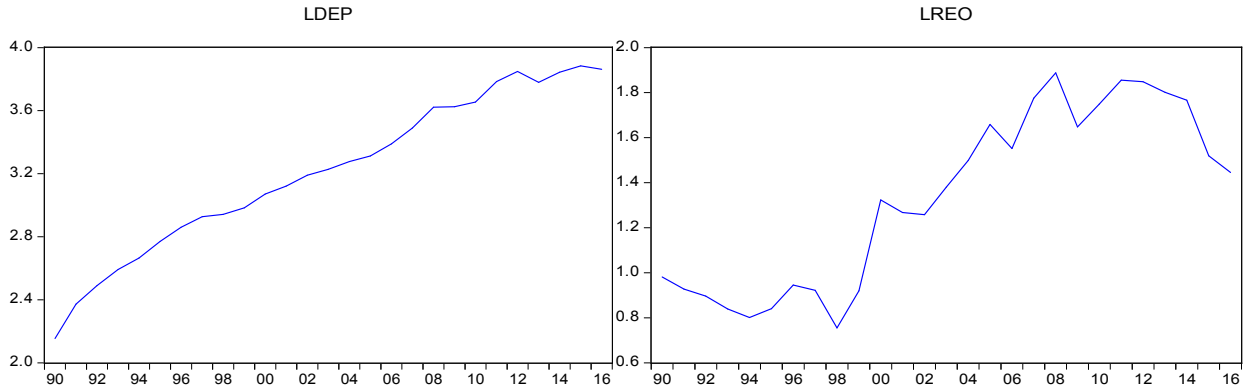

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الشكل رقم (04): إستقرارية السلاسل الزمنية في الفروق الأولى

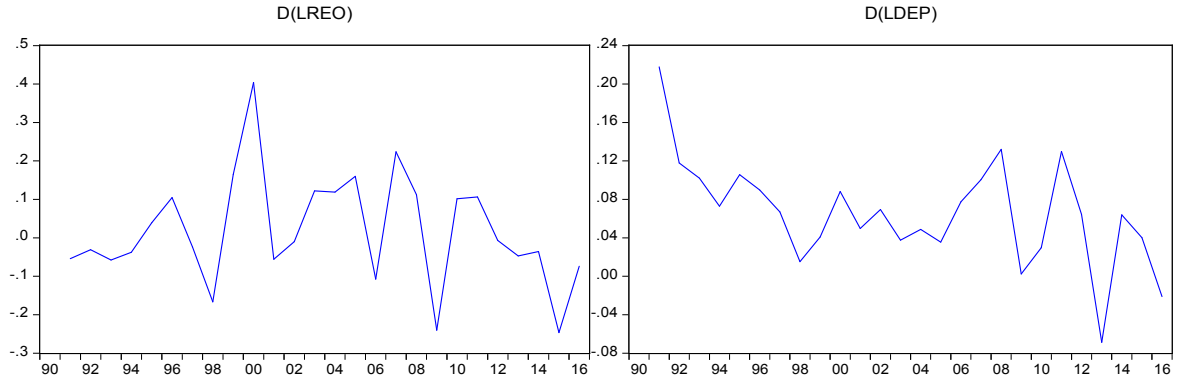

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الهوامش والمراجع المعتمدة:

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الجزائر ، العدد الخامس، جوان 2017 ، ص 3؛

[2] هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2008، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 01 نوفمبر 2012.

[3] عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1999، ص 126.

[4] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، ص 173.

[5] من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من تقارير سنوية لبنك الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

[6] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001، ص 87.

[7] تورشي محمد، بوفليح نبيل، دور سياسة الانتعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، ص 05 ، 23-24 نوفمبر 2014

[8] البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، مجلس الأمة، أفريل 2005، الجزائر، ص 06-07.

[9] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، سفارة الجزائر في تونس، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ambdz.tn/Algerie/Economie%20en%20Algerie_vAr.php، تاريخ الزيارة: 10-03-2018، ص03.

[10] من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من تقارير سنوية لبنك الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

[11] من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات التالية: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، المرجع السابق، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، المرجع السابق، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.

[12] من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات التالية: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، المرجع السابق، البرنامج التكميلي لدهم النمو فترة 2005-2009، المرجع السابق، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.

[13] بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه لسداسي الأول 2013 من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص10.

إقتصاد المعرفة ومساهمته في تفعيل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر

الباحث الأول د.مهري عبد المالك
مؤسسة الانتماء، جامعة العربي التبسي–تبسة–
Email ; asilious@ymail.com

الباحث الثاني: فريد أيمن
مؤسسة الانتماء، جامعة محمد الشريف
Email ;
aimenfarido2110@gmail.com

The knowledge economy and its contribution to activating economic and social development in Algeria

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تبيين مدى مساهمة الإقتصاد المعرفي في تفعيل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، حيث جاءت مهيكلة في محورين رئيسيين يخدمان الإشكالية المطروحة والتي ترتكز حول المدى الذي وصلت إليه الجزائر بخصوص إقتصاد المعرفة؟ وما تأثير ذلك على التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها؟

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أبرزها الانخفاض المستمر في مستوى التعليم بالجزائر وتدني مستوى البحث والتطوير وظهور الطابع البيروقراطي على ما هو مستخدم منها، بالإضافة طرد الموارد البشرية وفي مقدمتها الكفاءات العلمية التي هي لب الإقتصاد المعرفي. فضلا عن غياب إستراتيجية صناعة محتوى المعلومات التي تعتبر أهم مقومات مجتمع المعلومات.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، الجزائر، التعليم، التنمية، المجتمع، الإقتصاد.

Abstract:

This study aims to demonstrate the contribution of the knowledge economy to the activation of economic and social development in Algeria, which was structured in three main axes that serve the problem which is based on the extent of Algeria's knowledge economy. What impact does this have on economic and social development***?***

The study found a number of results, most notably the continuing decline in the level of education in Algeria, the low level of research and development and the emergence of the bureaucratic nature of the user, in addition to the expulsion of human resources, primarily the scientific competencies that are at the heart of the knowledge economy. As well as the absence of a strategy for the information content industry, which is the most important component of the information society.

Key Words : **knowledge, Algeria, education, development, society, economy**.

المقدمة:

يشهد العالم ازدياداً مضطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الإقتصاد. فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الإقتصاد المعاصر، وبدأنا نسمع بمصطلحات تعكس هذه التوجهات مثل مجتمع المعلومات وثورة المعلومات وإقتصاد المعرفة. ومع ازدياد ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا أصبح الإستثمار في المعرفة أحد عوامل الإنتاج فهو يزيد من الإنتاجية، ومن ثم فرص العمل، فالدول التي تحقق أعلى معدلات النمو الإقتصادي هي التي تمتلك إمكانيات معرفة أكثر تقدماً.

وفي ظل هذا الإقتصاد تغيرت الكثير من المفاهيم التقليدية كمفهوم السوق من ناحية المكان والزمان والسلعة وخصائصها، ورفعت العديد من الحواجز بفضل ما أتاحته الوسائل الحديثة للإتصال ومن ثم فإن الإندماج في المحيط الإقتصادي الدولي القائم على التكنولوجيا وأنظمة المعلومات يحتاج إلى تبني وسائل ومناهج تتماشى وطبيعة الإقتصاد الجديد.

ومع حلول القرن الحادي والعشرين يتجه الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر نحو إقتصاد المعرفة الذي يعتمد إعتمادًا أساسيًا على تكنولوجيا المعلومات. اذ ليس المقصود بالإقتصاد المعرفي فقط إقتناء التجهيزات والبرمجيات الحديثة في مختلف القطاعات الإقتصادية، وإنما تنفيذ استراتيجية عمل تتبع بناء القواعد الإدارية التقنية والقانونية التي تؤمن المناخ المناسب والموارد البشرية المطلوبة لعمل هذه التقانات وفق أهداف واضحة. فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا كعامل من العوامل الأساسية في الاقتصاد من الأمور المسلم بها. وهذا ما يتجلى في المصطلحات الحديثة المتداولة التي تعكس هذه التوجهات مثل "مجتمع المعلومات "وثورة المعلومات" و"اقتصاد المعرفة" و"اقتصاد التعليم" و"الموجة الثالثة" وغيرها.

اشكالية الدراسة: على ضوء مختلف المؤشرات المعتمدة لقياس اقتصاد المعرفة : ستحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

- إلى أين وصلت الجزائر بخصوص إقتصاد المعرفة وما تأثير ذلك على التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها ؟

أهداف الدراسة: انطلاقاً من اسئلة الدراسة فإن اهداف هذه الدراسة تتلخص بالآتي:

-تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها الجزائر على صعيد الإنتاج المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة جداً.

-محاولة تحديد التصورات التي يمكن ان تكون عليها متطلبات التحول نحو الإقتصاد المعرفي للجزائر التي تعتبر ذات إقتصاد لم يصل بعد الى مرحلة الكفاية في بناء المعرفة.

-ما هي الكيفية التي يتمكن من خلالها الاقتصاد الجزائري من تكوين المحتوى المعرفي المناسب على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والذي يتمكن من استيعاب التطور التكنولوجي في مختلف الميادين العلمية، لا سيما في مجال التطبيقات العملية كالتطبيقات البرمجية، والانتاج الاعلامي والفني، وفي مجال الاتصالات والمعلومات ... الخ.

هيكل الدراسة: من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، ارتأى الباحثان تقسيم البحث إلى مجورين، حيث شمل المحورالأول: التأصيل النظري للإقتصاد المعرفي في حين استعرض المحور الثاني: الجانب التطبيقي بعنوان: إقتصاد المعرفة في الجزائر: الواقع، العراقيل، الآفاق.

أولا. الإطار النظري: التأصيل النظري لإقتصاد المعرفة:

1. ماهية إقتصاد المعرفة:

من خلال دراستنا لأدبيات إقتصاديات المعرفة، اتضح لنا أولا ضرورة تثبيبت بعض المفاهيم التي تخدم الدراسة وهدفها والمتسخدمة في هذا البحث، وهذا قبل التطرق لحيثيات البحث ومنها ما يلي :

- **إدارة المعرفة:** تمثل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه الوصول الى المعرفة وطرق إستخدامها والإستفادة منها بشكل هادف. ويمكن القول ان إدارة المعرفة هي شرط جوهري لإنتاج المعرفة في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتعليمية وفي المصانع والمزارع وورش العمل.[1]

- **الإقتصاد المبني على المعرفة:** هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من ادراك مكانة المعرفة وتقانتها والعمل على تطبيقها في الانشطة الانتاجية المختلفة، اي انه يعتمد على تطبيق قواعد الاقتصاد المعرفي في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن ان نطلق عليه المجتمع المعلوماتي[2].

- **الإقتصاد المعرفي:** هو ذلك الفرع من علم الإقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم وانتاج المعرفة ثم تطبيق الاجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها. فالإقتصاد المعرفي يبتدأ من مدخل عملية انتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي ومنضوياً تحت اهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من أجل تنمية شاملة ومستدامة.

إقتصاد المعرفة هو نمط إقتصادي متطور قائم على إستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الأنترنت في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والإتصال.[3]

2. التطور التاريخي للإقتصاد المعرفي:

كانت المعرفة منذ الأزل المولّد الرئيسي لكل الأنشطة الإنسانية مهما كان نوعها وتوجهها ومستواها، ولكنها لم تستثمر استثمارًا حقيقا، ولم يلتفت إلى أهميتها الفعلية إلا مع نهايات الألفية السابقة وبدايات الألفية الحالية بحيث تحولت إلى ركن أساسي من أركان الاقتصاد العالمي الذي تحرر من قيود رأس المال والعمل. واعتمد على المعرفة إما بشكل كلي فيما يعرف بـ (Knowledge Economy) الذي يشير إلى اقتصاد المعرفة، أو شبه كلي فيما يعرف بـ(Knowledge-Based Economy) الذي يشير إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، إلا أن هذين المصطلحين يعرفان على وجه العموم بين المختصين باسم (اقتصاد المعرفة).

وكان من أوجه القصور في الاقتصاد التقليدي دور المعرفة في عملية الإنتاج. ومع ذلك، هناك مؤشرات ذات دلالة قوية على أن نشر المعارف يعتبر مصدراً أساسياً لتطوير أي اقتصاد.

وقد تنبه بعض علماء الاقتصاد إلى إمكانية الاستفادة من المعرفة لتصبح سلعة اقتصادية يمكن استثمارها (أو استغلالها) لتحقيق قدر أكبر من القيمة المضافة، وجني الكثير من الأرباح، فكان أن انبثقت فكرة علم الاقتصاد المعرفي ليصبح اقتصاد القرن الحادي والعشرين نتيجة الطفرة المعلوماتية التي تغمر العالم منذ نهايات القرن الماضي في مختلف المجالات.

وفى هذا الإطار يرى " نيشوشتير" Nicho Stehr أن اقتصاد المجتمع الصناعي هو أولا وأساساً اقتصاد مادي، ويتغير تدريجيا إلى اقتصاد نقدي.

كما يحدد "دروكر" Drucker ، في مرحلة ما بعد المجتمع الرأسمالي، الجوانب الرئيسية للاقتصاد القائم على المعرفة ففى العصر الصناعي. وقد كانت إحدى الافتراضات الأساسية للاقتصاديين تزعم أن الاقتصاد كان يتحدد وفقاً إما للاستهلاك أو الاستثمار, فالكينزيون والكينزيون الجدد (مثل: ميلتون فريدمان) كانوا يعتقدون أن الاقتصاد يعتمد على الاستهلاك، بينما زعم الكلاسيكيون والكلاسيكيون الجدد (من تلك المدرسة النمساوية) أن الاقتصاد يعتمد على الاستثمار.[4]

أيضا سعى "بول رومر"Paul Romer إلى إدماج الأفكار في الاقتصاد. وفي رأيه أن هذا لم يكن بالمهمة السهلة، فالأفكار ليست مثل السلع. وبمجرد طرح الفكرة يمكن للجميع استهلاكها بدون القدرة على استبعاد أولئك الأفراد الذين لم يدفعوا مقابل في الحصول عليها ، حيث لا تخضع الأفكار إلى التنافسية في الاستهلاك أو القدرة على استبعاد المستهلكين الذين لا يستمتعون بالقدرة الشرائية، وذلك على العكس من السلع الأخرى.[5]

وقد أصبحت المعرفة – بعد اتحادها مع الاقتصاد– ذات تأثير كبير على مختلف الجوانب الحياتية، خصوصًا في ضوء الطفرة التكنولوجية، والثورة المعلوماتية التي وفرت المادة المعرفية للجميع بلا استثناء. وبقي فقط أن يتعلم الجميع بلا استثناء كيفية الاستفادة من هذه المادة المعرفية، وتوظيفها، وحسن إدارتها.

3. خصائص إقتصاد المعرفة:

يتميز الاقتصاد المعرفي بخصائص متعددة تعتبر بمثابة المرتكزات المحركة لهذا الاقتصاد على النحو الآتي:[6]

1.3. العولمة: إن سوق العمل لم يعد مقصوراً داخل بلد بعينه، فالدول الأوربية أصبحت قوة اقتصادية هائلة عندما تجاوزت حدودها السياسية والجغرافية من خلال الاتحاد الأوربي. كذلك فالانترنت أوجد اقتصاد بلا حدود، وأصبحت الدول الأخذة في النمو تتحدى عمالقة الصناعة في الوصول إلى المستهلكين والحصول على حصتها من السوق في كل مكان في العالم. ولم يقتصر التغيير على حدود المكان فقط، بل الزمان أيضاً حيث أصبح إيقاع العمل مستمراً على مدار الساعة وأصبح الحد الأدنى لساعات العمل (24) ساعة في اليوم.

2.3. التكيف مع رغبات العملاء: في الاقتصاد المعرفي لم تعد الميزة التنافسية تعتمد على الإنتاج المكثف والتسويق المكثف والتوزيع والسياسات الموحدة لأن مفتاح النجاح في الأعمال أصبح يكمن في تحديد خصوصية كل مستهلك وهذا يتطلب إنتاج سلع جيدة وخدمات مصممة خصيصاً لاحتياجات ورغبات خاصة لدى المستهلكين.

3.3. ندرة الكوادر والمهارات البشرية: في ضوء النمو الاقتصادي الحالي هناك العديد من الوظائف لا تجد من يشغلها، وخاصة الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات حيث نجد في الولايات المتحدة 15% من هذه الوظائف شاغرة. ويعاني قطاع الأعمال ليجد المجموعة الصحيحة من المهارات، وهذا يتطلب انفتاح سوق العمل حيث المهارات غير المتوفرة في بلد ما يمكن إيجادها في بلد آخر وذلك من خلال الشبكات الالكترونية.

4.3. التركيز على خدمة المستهلك: إن التنافس العالمي، والانترنت، وتحرير التجارة، وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات، وتعدد الموزعين.. كلها عوامل قوة وضعف في يد المستهلك حيث أصبح المستهلكون هم أصحاب القرار والرأي، وهذا يتطلب خبرات شاملة بالمستهلكين ورغباتهم وأن مبدأ خدمة المستهلكين هو الذي سيميز الشركات في القرن الحالي.

5.3. التجارة الالكترونية: كلما تزايد عدد مستخدمي الانترنت أصبحت التجارة الالكترونية أكثر رسوخاً، ويشمل ذلك التجارة الالكترونية التي تتم بين الشركات نفسها أو بين الشركات والمستهلكين، ويتوقع أن يصل حجم التجارة الالكترونية في السنوات القادمة إلى مايزيد عن تريليون دولار. والقضية هنا انه إذا بدأت الخدمات وعمليات البيع التقليدية تستبدل بالتجارة الالكترونية فإن ذلك سيغير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات.[7]

6.3. الحاجة للتعلم المستمر: من المتوقع أن يزداد عدد المتعلمين الكبار أكثر من أي وقت مضى، وستكون الحاجة للتربية والتعلم المستمر بين متطلبات جوهرية للحفاظ على قدرة الفرد للبقاء في عمله كقوة عمل منتجة.

7.3. مؤسسة في واحد: وهو ما يعني أن المؤسسات المستقبلية ستكون من عدد محدود من الموظفين والإدارات الأساسية، وسيترك كل ماعدا ذلك لموردين خارجيين. بمعنى آخر اعتماد المؤسسات على العمل عن بعد حيث تجرب بعض الشركات قيام العاملين بالعمل من منازلهم من خلال الاتصال الكترونياً بمكتب الرئيس.

4. مكانة وأهمية الإقتصاد المعرفي في تفعيل التنمية الإقتصادية والإجتماعية

1.4. أهمية إقتصاد المعرفة في تفعيل التنمية الإقتصادية:

يلعب الإقتصاد المعرفي دورا هاما في تفعيل التنمية الإقتصادية على عدة مستويات أهمها:

1.1.4. الأهمية النسبية للاقتصاد المعرفي في التنمية الإقتصادية على المستوى العالمي:

عند تقسيم دول العالم إلى أربعة مجموعات متساوية بحسب قيمة دليل اقتصاد المعرفة يلاحظ عدم وجود أية دولة عربية ضمن مجموعة أعلي 25% من دول العالم، أي ضمن مجموعة الدول التي يبلغ دليل اقتصاد المعرفة لها 5.7 أو أكثر، بل لا توجد أي دولة ضمن 35% وتقع ثماني دول عربية ضمن مجموعة ثاني 25% من دول العالم التي يتراوح دليل اقتصاد المعرفة لها بين 5 و5.7، وهذه الدول هي بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة والأردن ولبنان. وتقع سبع دول عربية ضمن مجموعة ثالث أعلى 25% من دول العالم، الدول التي يتراوح دليل اقتصاد المعرفة لها بين 5 و5.2 وهذه الدول هي تونس ومصر والمغرب والجزائر وليبيا وسورية والعراق. وتقع فلسطين على الأرجح ضمن هذه المجموعة أيضاً. وفي اقتصاد المعرفة تقع بقية الدول العربية ضمن مجموعة أدني 25% من دول العالم يقل دليل اقتصاد المعرفة لها عن 5.2 وهذه الدول هي موريتانيا والسودان واليمن وجيبوتي. ويتوقع أن تقع الصومال وجزر القمر ضمن هذه المجموعة أيضاً. إما بالنسبة للتفاوت بين الدول العربية وبقية دول العالم. والمؤشر الوحيد الذي سجلت فيه المنطقة العربية وضعاً أفضل من نصف مناطق العالم الجغرافية هو مؤشر النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي إذ حازت على ثالث أعلى مستوى بعد منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى ، ويعود ارتفاع قيمة المؤشر المذكور إلى حد كبير إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام.

حيث من خلال المقارنة بين القيم المعيارية للمؤشرات المذكورة سابقا بين المنطقة العربية والعالم ككل، وكذلك مع مجموعة السبعة، والتي تضم كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. حيث جاء اختيار المنطقة الأخيرة باعتبارها تتضمن الدول الأعلى مستوى في العالم في اقتصاد المعرفة، حيث أن المنطقة العربية تتخلف عن متوسط العالم في كافة المؤشرات باستثناء مؤشر النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي.

2.1.4. الأهمية النسبية للإقتصاد المعرفي في التنمية الإقتصادية على مستوى الدول العربية:

من خلال استعراض التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة في الاقتصاد المعرفي بالدول العربية، يمكن القول أن الدول العربية خلال ربع القرن الأخير شهدت تقدماً ملحوظاً فى مجمل ما يمكن اعتماده كمؤشرات لنشر المعرفة بين المواطنين بدءاً من تخفيض نسب الأمية انتهاء بعدد الحائزين على الشهادات الجامعية العليا.

فإذا ما اعتمدنا على مؤشر مجال التعليم التي يعتمد عليه البنك الدولي لقياس مدى استعداد الدولة للانخراط في الاقتصاد المعرفي، فإن رفع مستوى الاستثمار في العلم والتكنولوجيا في الاقتصاد المعرفي سوف يؤدي إلى زيادة النمو والإنتاجية وتحسين التنافسية في الأسواق العربية، وبالتالي ضمان مستوى ونوعية حياة أفضل محققين بذلك ما تهدف إليه التنمية المستدامة.

2.4. أسس وركائز اقتصاد المعرفة في افعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على اقتصاد المعرفة يقوم على مجموعة من المرتكزات أو الركائز الرئيسية وهي أربعة ركائز تتمثل في:[8]

أ- **ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي** Regime Economic Incentive and Institutional والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشتمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- **ركيزة التعليم** Education: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية حيث يتعين على الحكومات أن توفر الأيدي العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

ج- **ركيزة الابتكار** Innovation: وهذا من خلال نظام فعال من الروابط الاقتصادية مع المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية.

د- **ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** Information and Communication Technology: وهي التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

وتحت كل ركيزة من هذه الركائز تأتي مؤشرات أخرى ضمنية تقاس أيضا من درجة صفر إلى درجة عشرة:

• بطاقة النتائج الأساسية :(Scorecard Basic) وتستعمل أربعة عشر(14) متغيراً كمقاييس تقريبية لقياس أداء الدول في مجال اقتصاد المعرفة بناءً على الركائز المذكورة أعلاه.

• بطاقة النتائج العادية (Custom Scorecard): وتسمح باختيار أي من المتغيرات الثلاثة والثمانين (83) ومقارنة ما لا يزيد على ثلاث(3) دول في آن واحد، باستخدام بيانات أحدث سنة متوفرة.

• مقارنة زمنية:(Overtime-Comparison) وتظهر تطور الدول من سنة معينة إلى أحدث سنة متوفرة.

• مقارنة بين الدول:(Cross-Country Comparison) وتسمح باستعمال الرسوم البيانية لمقارنة مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة، ومساهمة كل منها في تحديد الاستعداد العام للمعرفة.

• خريطة العالم:(World Map) وتظهر خارطة العالم مرمزة (coded)بالألوان عن وضعا لدول واستعدادها بالنسبة لاقتصاد المعرفة.

3.4. استراتيجيات الاقتصاد المعرفى في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

ان الغرض من تطبيق استراتجيات الاقتصاد المعرفي التي سيرد ذكرها في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو التحول من منظومة مستوردة للاقتصاد المعرفي والتكنولوجي الى منظومة منتجة ومستخدمة ومصدرة للتقنيات المتطورة للصناعات المعرفية والمستخدمة لتكنولوجيات للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق قاعدة إنتاجية عريضة تعتمد في المقام الأول على شراكة القطاع الخاص والحكومى في هذا المجال وتقوم بالتبعية بتطوير المجتمع بكامل مكوناته للوصول به إلى مجتمع يعتمد على التقنيات الحديثة متسقاً في ذلك مع الاتجاه المستقبلي للعالم المتقدم. اذ لا شك أن الوصول إلى تحقيق هذه الرؤية يستلزم وجود شراكه قوية بين جميع القوى المؤثرة في المجتمع مثل الحكومات والإعلام والأجهزة التشريعية وقطاعات الأعمال الخاصة والعامة ومؤسسات التعليم والبحث العلمى والجمعيات وغيرها على أن تكون القناعة المشتركة لها جميعا هي أن تنمية صناعات التقنية والمعلوماتية يجب أن تكون الحل الأمثل.[9]

1.3.4. المحاور الأساسية للاستراتيجية: إن الدروس المستفادة من تجارب كافة الدول التي سبقتنا في هذا المجال– مثل النمور الآسيوية– تظهر أن الأسس التي يجب أن تقوم عليها الاستراتيجية لانطلاقة مجتمع التقنية تشمل المحاور التالية:[10]

المحورالأول: تهيئة المناخ العام وتشجيع الاستثمار: إن تأييد الادارات السياسية لهذه الاستراتيجية كأولوية قومية قصوى هو شرط ضرورى لإنجاحها حيث تقوم الحكومات بتوفير المناخ والدافع لنمو هذه الصناعات من خلال التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار وكذلك توفير البنية التحتية الملائمة بينما يتحمل القطاع الخاص في الأساس مهمة نقل المعرفة والتقنية وتشغيل العمالة والنهوض بالاقتصاد.

وكذلك فإن العبء الأكبر لنهضة هذه الصناعات بالعالم أجمع يقع على عاتق شركات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة مما يجعل الاهتمام بها ودعمها واجب أساسي للاستراتيجية وصولاً الى التنمية الصناعية المنشودة.

وحتى يمكن تحفيز رأس المال الخاص على الاستثمار في هذه الصناعات رغم ما فيها من عنصر مخاطرة في تكاليف البحث والتطوير والتحديث اللازمين لبقائها وتقدمها خاصة في مراحل نموها الأولى يجب خلق آليات ائتمانية جديدة تتواءم مع طبيعة الصناعات المعرفية لاحتوائها على بنيه رأسمالية مرتفعه في المستوى الفكري والتقني وليس أساسا في الأصول المادية الملموسة.

المحور الثاني: تهيئه البنية التحتية للاتصالات وتقنيه المعلومات المعتمدة على التقنيات التكنولوجية السريعة: إن الإطار الذي يدعم الجهود المبذولة كاساس لما تصل إليه من نتائج يتطلب الإعداد المسبق وتهيئه البنية التحتية اللازمة للاتصالات وتقنية المعلومات مع وضع آلية لاستمرار تدفق الاستثمارات العامة والخاصة لتحديث تلك البنية وخاصة شبكات الاتصالات وتخفيض تكلفة الاستخدام في نقل المعلومات، الأمر الذي يتطلب وضع خطط لرفع معدل انتشار خطوط الهاتف مع التوسع في استخدام تقنيات الشبكة الذكية وتسهيلات الخدمات التليفونية وخاصة خدمات الهواتف الخلوية (المحمول) والهواتف عبر الأقمار الصناعية مع زيادة استخدامات خدمات شبكة الإنترنت والخدمات الإلكترونية الأخرى إضافة إلى إصلاح وإعادة هيكله المراكز التكنولوجية.

المحور الثالث: تنمية الموارد البشرية: الاستثمار في الموارد البشرية العلمية من أهم الركائز لتحقيق التقدم والانطلاقة التقنية ويشمل ذلك التعليم والتدريب والبحث العلمى وصقل المهارات التي يحتاجها الإنتاج والتصدير والتسويق للمنتجات و الخدمات المعتمدة على تقنيات النانو.

وتمثل القوى البشرية المدربة أهم العوامل في بدء استراتيجية المعرفة التقنية واستمرارها وذلك بما تمثله هذه القوى من طاقات منتجة ومستخدمة للتقنيات المتقدمة والمعلومات. ومن ثم فإن إعداد وتنفيذ خطط مكثفة وعاجلة للتنمية البشرية في التعليم والتأهيل والتدريب المستمرعلى التقنيات المتقدمة يعد أساسًا لا غنى عنه لإنجاح عملية التنفيذ لهذه الاستراتيجية.

المحور الرابع: توسيع قاعدة قطاع أعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: ويقع عبء تنفيذ هذا المحور أساسًا على أسهامات القطاع الخاص من خلال الشركات الجديدة المنشأة، وحجم إنتاج هذه الشركات ومدى جودة منتجاتها وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وكذلك حجم العمالة الجديدة التي توفرها هذه الشركات، مع الأخذ فى الحسبان أنه لا يجب أن يقتصر هذا الأمر على الشركات الصغيرة والمتوسطة ولكن يجب إنشاء شركات عملاقة مثل شركة لإدارة مناطق الصناعات التقنية أو شركة لتسويق البرمجيات العربية والمنتجات النانوية وخدمات شركات البرمجة بغرض التصدير وكذلك شركة للتسويق الخارجي للمنتجات التقنية الأخرى.

وهنا لا بد من التأكيد على أهميه الدور الحكومي لدعم لتوسيع قطاع تقنية المعلومات وذلك من خلال تقديم دعم وتسهيلات مباشرة للاستثمارات الصغيرة والمتوسطية ومن خلال الدخول كشريك مع القطاع الخاص في إنشاء شركات عملاقة متخصصة بتقنية المعلوماتية والمعرفة.

وحتى يمكن نقل واستيعاب التقنيات الحديثة والمتطورة وكذلك تطبيق قواعد الجودة العالمية في الأداء فيجب على القطاع الخاص تشجيع الاستثمارات الأجنبية بمد الجسور مع الشركات دولية النشاط إذ أن التحالفات العالمية سواء مع دول بعينها أو مع شركات عملاقة يمثل أحد الوسائل المقبولة والمسلم بها لتوطين التقنية وللاندماج التقني مع بقية العالم ويجب الاستفادة بالعلاقات العربية المتميزة مع بعض الدول المتقدمة فى تطبيقات النانو لتحقيق ذلك الأمر الذي يتطلب مشاركة بعض المتخصصين لتوفير المعرفة اللازمة للمفاوض العربي بأبعاد صناعات تكنولوجيا النانو واحتياجاتها حتى يمكن إدراج الأنشطة التقنية ضمن الاتفاقيات الثنائية والمتعددة مع هذه الدول المتقدمة.

المحور الخامس: تنمية الأسواق المحلية وأسواق التصدير:إن تنشيط أسواق التصدير لمنتجات الصناعات المعرفية يحتاج إلى قاعدة قوية تتمثل في وجود أسواق محلية نشطة لهذه المنتجات. وهنا يجب الاعتراف بأن آليات السوق وحدها لا تكفى كبيئة ملائمة لتنشئة هذه الصناعات المعرفية وتنميتها ما لم يتم التأثير على هذه الآليات وتوجيهها بوعي وإدراك.

لذا فمن الدروس المستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال كالولايات المتحدة المريكية واليابان والمملكة المتحدة والسويد واسرائيل والتى وصل دور الصناعات المعرفية فى عملية النمو والاستثمار وتحديث الصناعة ما بين 50% –60% من مدخلات كافة النواتج الصناعية والتكنولوجية.

فقد ازدادت الصناعات المبنية على المعلومات فى معظم الدول المتقدمة إلى مجمل الصناعة وتراوحت هذه الزيادة لتصل إلى 37% فى اليابان 39% فى الولايات المتحدة و43% فى إيرلندا و32% فى المملكة المتحدة، وذلك من خلال قيام الحكومات بدور أساسي لتبنى مشاريع تقنية متطورة تقوم بتنشيط الأسوق المحلية لهذه المنتجات شريطة أن تكون لها قيمة كبيرة في تحسين أداء مؤسسات الدولة علاوة على ما سيكون لهذه المشروعات من تأثير فعال في نشر الوعي التقني للمجتمع العربي ككل أي أن دخول الحكومات كموجه ومشترى للتقنيات المتطورة والمنتجة محليًا أمر ضرورى لبدء عملية تنمية هذه الصناعات. ولعل من الأمثلة الواضحة على هذا أن تقوم الحكومة بتبني مشروعات للتعليم والصحة وتطوير الأداء الحكومي باستخدام تكنولوجيا النانو.[11]

أما تنشيط سوق التصدير الخارجي فيقع عبئه الأول على القطاع الخاص وذلك عن طريق تكوين شركات تسويق عملاقة والاشتراك في المعارض والأسواق الدولية وعقد الصفقات نيابة عن الشركات المنتجة وغير ذلك من الأنشطة لفتح أسواق جديدة.

المحور السادس: توسيع مجالات البحث التطبيقي والتطوير ونقل التقنية: من أهم عناصر التقنية المعلوماتية هو دعم حركة البحث التطبيقي ونقل التقنية إلي البلدان العربية، ولا يمكن لهذه الإستراتيجية أن تحقق

النجاح المأمول دون تنشيط ودعم الإنتاج الفكري العربية مع تشجيع الابتكار والأفكار الجديدة والحاضنات التكنولوجية في إطار يدعم الأفكار الجديدة، وفى ضوء ما تشهده تقنيات النانو من تطور هائل على المستوى العالمى وتنامى الاهتمام العربى بالبحث والتطوير فى هذا المجال الحيوى والذى يعد قاطرة البحث العلمى والتطوير فإن بناء قاعدة صناعية قائمة على التكنولوجيا، سوف يؤدى إلى نهوض وتقدم الصناعة ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد.

ثانيا– الإطار التطبيقي للدراسة: إقتصاد المعرفة في الجزائر: الواقع، العراقيل، الآفاق

1. واقع إقتصاد المعرفة في الجزائر:

الجزائر كغيرها من دول العالم معنية بما يسمى باقتصاد المعرفة، وفي إطار إجابتنا عن الإشكالية التي طرحناها سابقا بخصوص مكانة الجزائر فيما يخص هذا النوع من الاقتصاد سنتناول مجموعة من المؤشرات تم الحديث عن بعضها سابقا في الجانب النظري:

-**تكاليف البحث والتطوير في الجزائر:** لا توجد بحوث أساسية على المستوى الوطني وكلها لا تتعدى البحوث التطبيقية، فيما لا تتعدى المخابر الموجودة على مستوى الجامعات أو بعض الهيئات هياكل تستهلك)، الموارد المالية الضعيفة أصلا) لا يتعدى المبلغ المخصص للبحث العلمي 1% من الدخل الوطني.

-**براءات الاختراع في الجزائر**: تشير المعطيات المتوفرة إلى أن طلبات براءات الاختراع المقدمة للمكتب الوطني للملكية الصناعية خلال سنوات الستينات بلغ 117 طلب في المجموع، منها 99 طلب تقدم به أجانب و 18طلب تقدم به جزائريون، أما عملية إيداع طلبات براءة الاختراع فلم تنتظم إلا بعد إنشاء المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية سنة 1973، لذلك نجد أن المعطيات المتوفرة حول تعداد براءات الاختراع وكذلك الممنوحة تعود إلى سنة 975، يجب الإشارة إلى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تتوفر على معطيات إحصائية تخص الجزائر من نفس السنة السابقة الذكر، لذا سوف نقتصر دراستنا على الفترة الممتدة من سنة 1975 إلى غاية 2003 ونكتفي بالمعطيات الإحصائية المتعلقة بطلبات براءات الاختراع.[12]

كمثال على ذلك بلغ التعداد الإجمالي لبراءات الاختراع في مصر 25691 طلب للفترة الممتدة من 1975 إلى 2010 وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف ما سجل بالجزائر، أما إذا نظرنا إلى الطلبات المودعة بمصر فنجد أن عددها وصل إلى6655 طلب أي ما يعادل 15 مرة الطلبات المودعة بالجزائر. وبالمقارنة مع تونس تبين كذلك أن التونسيين يودعون تقريبا ضعف ما يودعه الجزائريون أي 816 طلب براءة، في حين أن الإيداع الإجمالي والبالغ 5080 طلب هو أقل من ما تم إيداعه في الجزائر والبالغ 8186 طلب.

- **المقالات العلمية:** وتعد شكلا لإنتاج البحث والتطوير وهي المقالات التي يتم نشرها في مجلات ودوريات متخصصة، ويعتبر تعدادها مهما لكونه مؤشر كمي ونوعي على عملية البحث والتطوير، ورغم قلة المجلات والدوريات المتخصصة في الجزائر طوال السنوات الماضية، إلا أنها بدأت في الظهور.

وتحتل بذلك الجزائر المرتبة السابعة في قارة أفريقيا بنسبة 2.5% من الإنتاج العلمي في القارة الإفريقية وبمقارنتها مع دول المغرب العربي الأخرى، فتعتبر متأخرة جدا في مجال نشر المقالات العلمية. ساهم في إعداد هذه المقالات 1613 باحث بمعدل 1.4 لكل مقال، ويعتبر عدد الباحثين هذا من أضعف النسب على مستوى أفريقيا ففي السنغال مثلا هناك 1950 باحث يشاركون في المقالات العلمية، وتتوزع هذه المقالات على ثلاث فروع رئيسة: العلوم الفلاحية6%، العلوم الطبية 15%العلوم الدقيقة والتجريبية والهندسة الصناعية 79% وتجدر الإشارة أن أشهر الباحثين الجزائريين غادروا البلاد خلال سنوات التسعينات، نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر.

تشير الإحصائيات المقدمة خلال منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد في مرسيليا بتاريخ 9 -12 سبتمبر 2013 إلى أن 26 مقال لكل مليون ساكن هو معدل نشر المقالات العلمية للدول العربية في المجلات والدوريات التي لها لجان قراءة، وتستحوذ دول المغرب العربي لوحدها على نسبة 20 مقال لكل مليون ساكن منها تقريبا 5 تخص الجزائر، هذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة مع دول أخرى مثل سويسرا 1904 مقال لكل (مليون ساكن، 144 لكوريا الجنوبية و 42 للبرازيل.

- **قياس العلم وتحصيل المعارف**: وسنكتفي هنا بذكر ترتيب الجزائر لسنة 2015 في بعض المؤشرات المتعلقة بهذا المقياس: احتلت الجزائر بالنسبة لمؤشر تطور التكنولوجيا المرتبة 93 من 128 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي الصادر. عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2015 و الرتبة 92 بالنسبة لتطور الإبداع، كما احتلت الرتب 106و 77 بخصوص تطور بيئة الأعمال والإبداع على الترتيب. واحتلت الرتبة 46 بالنسبة للتعليم الابتدائي و 86 بالنسبة للتعليم والتكوين العالي. واحتلت بخصوص قدرة المؤسسات على استيعاب التكنولوجيا المرتبة 69 ، والرتبة 112 بالنسبة لنقل التكنولوجيا، والرتب 69 و 88 و 106 بخصوص الاشتراك في الهاتف النقال، الإنترنت، والكمبيوتر الشخصي على الترتيب.

كما احتلت الرتبة 85 بالنسبة لنوعية هيئات البحث العلمي، والرتبة 92 بالنسبة لإنفاق المؤسسات على البحث والتطوير، والرتبة 104 بخصوص التعاون في البحث العلمي بين الجامعة والصناعة، والرتبة36 بخصوص اهتمام الحكومة بإنتاج التكنولوجيا المتقدمة، والرتبة 21 من حيث توفر العلمين والمهندسين، والرتبة 73بخصوص حماية حقوق الملكية الفكرية، والرتبة 123 بخصوص المقدرة على الإبداع. واحتلت الرتبة 35 بخصوص التسجيل في المرحلة الابتدائية من التعليم، والرتبة 75 بالنسبة للتسجيل في التعليم المتوسط والثانوي، والرتبة 93 فيما يخص نوعية نظام التعليم و 74 بخصوص نوعية الرياضيات والعلوم المدرسة، و 9 بالنسبة لنوعية مدارس التسيير، والرتبة 103 بخصوص توفر خدمات البحث والتدريب.

وهو ما يعكس في بعض الأحيان التأخر الكبير للجزائر في بعض الميادين، واحتلال المكان غير اللائق مقارنة بالإمكانيات المتوفرة في أحيان أخرى.

2. مشاكل وعراقيل بناء اقتصاد معرفي في الجزائر

يمكن ارجاع اسباب النقص في انتاج عناصر المعرفة ونشرها في الجزائر الى الآتي:[13]

1.2. انخفاض مستوى التعليم: بالرغم من التقدم الملحوظ الذي طرأ على التعليم في الجزائر، الا ان مستوى التعليم بشكل عام لم يصل الى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه انتاج المعرفة ونشرها. فقد تحقق تقدم كمي في مخرجات التعليم رافقه تدني في التحصيل المعرفي والذي انعكس بدوره في ضعف القدرات التحليلية والابتكارية، وقد كانت النتيجة ضعف في نوعية الموارد البشرية مما ادى الى ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين ومتطلبات كل فترة من الفترات الزمنية المعاصرة لها .

2.2. انخفاض مستوى البحث والتطوير: بالإضافة الى ما ذكرناه في النقطة السابقة فإن محدودية عدد وضعف امكانات مراكز البحث وتدني مستوى ادائها الكمي والنوعي ادت الى عجز واضح تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الانتاج المعرفي في الجزائر مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الاخرى. فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى المطلوب بكثير.

3.2. غلبة الطابع البيروقراطي: من بين الاشكاليات المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على البحث العلمي وبالتالي على توجهاته وتطويره هي الصيغ البيروقراطية السائدة – على الاخص – في المؤسسات والمراكز البحثية، فالاهتمام الزائد بالمواقع الادارية والابتعاد عن الانشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي ادى الى اضعاف التوجه العلمي من خلال تثبيط فاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتاجهم العلمي وضعف ما يمكن انتاجه.

4.2. ضعف التخصيصات المالية: مما لا شك فيه ان حجم الانفاق المالي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على البحث والتطوير.ان نسبة ما يتم انفاقه على البحث والتطوير في الجزائر ضئيلة بالمقارنة مع غيرها من الدول ولنقل العربية ان لم نقل الاجنبية، لأن هذه النسبة تتراوح في الدول المتقدمة بين 2.5% و 5% من دخولها القومية، علماً بأن 98% الى 99% من حجم الانفاق على البحث والتطوير في الجزائر تغطيها مصادر حكومية، وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص.

5.2. وجود بعض التوجهات المغلوطة لتطوير المعرفة: ان المقصود هنا هو الكيفية التي تنقل من خلالها المعرفة، فاستيراد المعرفة الجاهزة، اي استيراد وسائل الانتاج لا يعني نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا، وانما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الانتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الاسواق مما يتطلب استيراد غيرها..

وهلم جراً. وعليه حتى هذا الاستيراد للمعرفة يحتاج الى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب تلك الاقطار وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون تحوير وتطوير.

3. الافاق المسقبلية لبناء اقتصاد المعرفة في الجزائر:

بناءا على جملة العراقيل والمشكلات التي تتخبط فيها الجزائر والتي تحول دون بناء اقتصاد يقوم على المعرف ارتأينا تقديم مجموعة من الحلول التي تكون في مجملها استراتجيات للخروج بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد قائم على ريع المحروقات الى اقتصاد يقوم على البناء المعرفي، هذه النقاط أو الحلول كانت محور نقاش بين مجموعة الدول العربية في مختلف المؤتمرات ذات الصلة بالاقتصاد المعرفي، والتي تعد الجزائر من ضمنها، وفيما يلي جملة هذه النقاط:[14]

– **التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على انتاج المعرفة:** ان الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب اعداد مستلزمات مشروع تقييم اصول المعرفة الوطنية من جانب، ومن جانب آخر وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها، أي ابتكار وابداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة (ولكي تتكامل رؤية واضحة ازاء هذا الموضوع لا بد من تقريبها مع الواقع الاجتماعي لكثير من البلدان العربية، فلو رجعنا الى موضوع التنمية البشرية والمعلومات وطبعاً لما جاء في تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية في عام 1990، والذي طرح مبدأ التنمية البشرية الذي اصبح البديل الاساسي لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي، فهدف استئصال الفقر لا بد ان يتواصل مع الدور البارز الذي تقوم به تقنيات المعلومات والاتصال، فهي توفر الادوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم وفي نفس الوقت تقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة، وفي هذا الصدد لا بد من الاخذ بعين الاعتبار بأن هناك احياء وشعوب لا تزال تفتقر الى اجهزة الهاتف والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمدارس الابتدائية التي تفتقر الى المستلزمات الدراسية المطلوبة، فإن عصر المعلومات والمعرفة التي تعيشها البلدان المتقدمة قد يبدو بالنسبة لبعض البلدان الفقيرة وعداً كبعد السماء عن الارض (حيث ان كثير من المناطق في البلدان العربية ومنها الجزائر ينطبق عليها هذا الوصف ولكن بدرجات متفاوتة.[15]

اذا لو ذهبنا الى الابعاد الجوهرية في تنمية بشرية عربية حقيقية سنجد ان التطور في الاقتصاد المعرفي سيعجل في التطور العلمي والتكنولوجي في الاقتصاد الوطني، ومن هنا ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار عند وضع الخطط التنموية قيام تناسب عقلاني بين اهداف التنمية الاقتصادية وبين حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية انطلاقاً من درجة التطور التكنولوجي في العالم، كما ان التنبؤ بمستوى التقدم التنكنولوجي سيحدد الى درجة كبيرة مستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعنصراً مكوناً من عناصر التخطيط لهذه التنمية.[16]

وفي هذا المجال يمكن ايضاً ان نلقي نظرة على دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تطور الاقتصاد المعرفي في الجزائر، فمن الملاحظ ان التنمية يصاحبها اتجاه قوي نحو خصخصة مصادر المعرفة

واضفاء الطابع التجاري عليها وما يتزامن مع ذلك من فرض اجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية الخاصة، ومما يدعم هذا الاتجاه هو ان النظام العالمي الجديد الناهض من اجل حقوق الملكية الفكرية يميل الى ان يركز على الجوانب الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية اكثر مما يركز على اعتبارات المصلحة العامة. وضمن هذا المجال يطرح رأي المطالبين بالديمقراطية المعرفة (حق المواطن في المعرفة)، وهذا ما يؤكده تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام 1998 بعنوان: المعرفة من اجل التنمية. حيث جاء فيه: ان المعرفة ليس على نطاق الصفوة وانما على مستوى الشعب كله هي العامل الحاسم للتنمية.

كما يؤكد التقرير على وجوب التصدي لفجوات المعرفة ما بين البلدان وداخلها ولمشاكل المعلومات التي تضعف الاسواق وتعرقل الاجراءات الحكومية، علماً ان هذه الفجوات هي اكثر حدة في البلدان الاشد فقراً. كذلك يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في ذلك الفقر. ويؤكد التقرير ان هناك حوالي 3 مليارات نسمة تعيش على 3 دولارات في اليوم، ويتركز معظم فقراء العالم في شرق وجنوب شرق آسيا.

يتضح من هذا ان استراتيجية واضحة لا بد ان تنطلق من حقيقة مهمة وهي ان الاقتصادالوطني ذا بنية تحتية ضعيفة واستثمارات محدودة من جانب ومن جانب آخر فإنها تفتقد الى تشريعات وقوانين تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في اليابان والدول الاوروبية.

وفي هذا المجال لا بد ان نتنطرق الى نقطتين مهمتين فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي في الجزائر. النقطة الاولى تتعلق بتوطين التكنولوجيا وهذا يتطلب تمكين العلماء والفنيون من فهم عمليات الانتاج ومواصفات المواد المستخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها وتحسينها. اما النقطة الثانية فتتعلق بتوليد التكنولوجيا، أي تمكين العلماء والفنيون على عملية الابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم في نشرها وتطبيقها.

- **تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

من المسلم في الوقت الراهن ان المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هو المعلومات والمعرفة المطلوبة لإبتكار المستحدثات ولجعل الانتاج اكثر فاعلية. ومن الملاحظ ان قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل اكثر من 5% بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بمعدل اقل من 3% ولذلك فإن هناك تحول من اقتصاد الصناعات الى اقتصاد المعلومات .

والسؤال الثاني الذي يطرح هنا هو كيف يمكن تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر؟ ان الاجابة باعتقادنا تتكون من شقين:

الاول: تجنب التطوير المجزء، ونقصد به تطوير قطاع واهمال آخر. وهذا ما حدث فعلاً عندما توجهت الجزائر نحو العناية بالتصنيع واهمال القطاع الزراعي، مما ادى الى حدوث خلل اقتصادي واجتماعي، حيث غدا الريف مناطق طرد، فيما اضحت المدن تعج بالاعداد الواسعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل

رخيصة حيث تنعدم الخبرة والمهارة، وبالتالي ادى هذا الى انخفاض الاجور وحدوث البطالة والفقر وباقي مظاهر التخلف الاجتماعي.

الثاني: امكانية انفصال الاطار المعرفي عن التكنولوجي، وهذا من اهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها، حيث هناك امكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهو توجه جديد، ومما يدعم هذه الفكرة ان كلفة انتاج المعرفةستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لإرتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة الى منتجات فعلية. ان هذا يعطي فرصة للعلماء والمهندسين في الجزائر كي يساهموا معرفياً دون ان ينشغلوا بالجانب التكنولوجي. فعلى سبيل المثال يمكن تصميم الدوائر الالكترونية للشرائح السيلكونية ثم تكليف مسابك تصنيع هذه الشراح بإنتاج التصميمات في صورتها المادية. ان هذا لا يعني الاهتمام بالانتاج العلمي واهمال جوانبه التكنولوجية وتطبيقاته العملية وانما هو توازي للجهدين العلمي والتكنولوجي.[17]

في الحقيقية، هناك اهمية كبيرة لإعطاء موضوع تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات، حيث ان قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل الانشطة المعلوماتية في الاقتصاد فضلاً عن السلع المطلوبة بهذه الانشطة. فقطاع المعلومات هو صناعات المعرفة التي تضم التعليم ، البحوث والتنمية، الاتصالات وآلات المعلومات وخدمات المعلومات. ومن هنا ينبغي النظر الى اقسام المعلومات الآتية :

– صناعة محتوى المعلومات Information content: اصبح محتوى المعلومات هو التحدي الحقيق القادم، وهو اهم مقومات مجتمع المعلومات بلا منازع، فقد انصب التركيز الآن على ارساء البنية التحتية الاساسية لمجتمع المعلومات، وهذا ما دفع الدكتور نبيل علي للقول : "المحتوى هو الملك" "Content is the King" في اقتصاد المعرفة. وتجدر الاشارة هنا الى صناعة المحتوى المعلومات تتم عن طريق المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تنتج الملكية الفكرية وبواسطة الكتاب والمحررين... الخ ، وهؤلاء يبيعون عملهم للناشرين والموزعين وشركات الانتاج التي تأخذ الملكية الفكرية الخام وتجهزها بطرق مختلفة ثم توزعها وتبيعها لمستهلكي المعلومات.[18]

– صناعة تسليم (بث المعلومات) Information Delivery: ان هذا القسم من صناعة المعلومات هو مختص بانشاء وادارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات، كالشركات التي تدير شبكات التلفزيون وكذلك المؤسسات التي تتولى توزيع محتوى المعلومات كبائعي الكتب والناشرين .

– صناعة معالجة المعلومات Information Processing: وتقوم هذه الصناعة على منتجي الاجهزة والبرمجيات.

الخاتمة:

من خلال تطبيق بعض مؤشرات اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الجزائري يظهر التأخر الكبير في العديد من الميادين الأساسية كالتعليم العالي والتكوين، والبنى التحتية المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبحث

والتطوير والقدرة على الإبداع ...مما يجعلنا نعتقد أنه لا يزال بعيدا التفكير في خلق مزايا تنافسية على مستوى هذا النوع من الاقتصاد، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الإمكانيات في بعض القطاعات :كالإعلام الآلي، خاصة بالنسبة للموارد البشرية، وهو ما يعكسه هجرة عشرات الشباب سنويا من حاملي الشهادات في هذا التخصص إلى دول عديدة كفرنسا وكندا... أما فيما يخص المعلومات والمعارف وخاصة العلمية منها والتي من المفروض أن يرتكز عليها اقتصاد المعرفة خاصة في الجامعات ومراكز التكوين وكذا في مستوى التعليم ثانوي فإن الجزائر تعاني من عدة مشاكل ونقائص أهمها:

-نقص توفير هذه التكنولوجيات على مستوى التعليم الثانوي بشكل كبير.

-عدم الأخذ لاعتبارات كبيرة على المستوى الجامعي والتكوين المهني: كالاستثمار في تعليم وسائل هذه التكنولوجيات الحواسيب والإعلام الآلي بصفة عامة، وتعليم اللغات.

-عدم تطور البرامج الدراسية في التخصصات الحديثة كالإعلام الآلي وعدم مسايرتها للتطورات.

-غياب الوعي لدى المؤسسات حول أهمية النظام المعلوماتي مما يفسر جزاءا كبيرا من عدم وجود شبكات الإنترانت لدى الكثير من المؤسسات الكبرى) باستثناء شبكات الدفع لدى بريد الجزائر التي تربطها بعدد من البنوك، شبكة الدفع لدى سونلغاز، أو بعض الشبكات التي تستعملها بعض الشركات الخاصة، والتي يعد وجودها ضرورة لا مناص منها لتسيير العمل اليومي ولا تعد من الاستثمارات على المدى البعيد أو بهدف توفير المعلومات والمعارف لتكوين الكفاءات أو رأس المال البشري عموما.

التوصيات: نستخلص في الأخير أنه مازال على الجزائر قطع شوط طويل في هذا المجال، وذلك في الاستثمارات المادية وغير المادية والتكوين والتعليم، وتحسيس الأفراد والمؤسسات بأهمية الموضوع و ذلك ب:

-الاستدراك التدريجي للتأخر المتراكم في هذا المجال.

-التحكم في التطور التكنولوجي في مجال البرامج والأنظمة المساعدة.

-تنويع الخدمات في هذا المجال كزيادة حجم التدفق مثلا في شبكة الإنترنت وتوفير ADSL.

- إيصال شبكات المعرفة إلى أكبر قدر من الأفراد، مؤسسات التعليم والتكوين وخاصة لدى المستوى) الثانوي والجامعي وفي المدن الداخلية من الوطن.

الإحالات والتهميشات:

[1]- الرفاعي غالب عوض، "اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة" ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع، العددان 3 و4 ، تشرين الثاني، 2004، ص14.

[2]- خضري محمد، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي،مجلة الرابطة،المجلد الرابع،العددان 3 و 4،تشرين الثاني،2004، ص35.

[3]– كمال منصوري، عيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاديات المعرفة المقومات والعوائق، مقال مقدم في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا يصدرها مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة شلف، العدد الرابع جوان، 2006 ، ص 112.

[4] - Drucker P, 1968, The Age of Discontinuity, Harper and Row, NY, p 98.

[5] - Romer P ,2000 ,Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, Vol ,98 .No.5.,p71.

[6] – عبد القادر شاشي ، اقتصاد المعرفة في البلدان الإسلامية ، الأردن، 2008 ، ص 36.

[7] – خالد مصطفى قاسم ، دور آليات التجارة الإلكترونية في تفعيل التجارة العربية البينية ، " ندوة تشريعات التجارة الإلكترونية ودورها في دعم وتنمية الصناعة العربية " ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، البنك الإسلامي للتنمية ، وزارة التجارة والصناعات التقليدية التونسية ، تونس ، 19–21 أبريل 2006، ص 13.

[8] – خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 77–78.

[9] – محمد مرياتى ، الاقتصاد الجديد: الاقتصاد المبني على المعرفة" تأثير الاستثمار في المعرفة على النمو ومردوديته على الإنتاجية والتنافسية في اقتصاد الدول العربية"، المؤتمر الأول للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الإسكوا وجامعة السلطان قابوس وغرفة تجارة وصناعة عمان مسقط 2–3 أكتوبر 2005.

[10] – وثيقة إعلان الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات ، المؤتمر العربى الثانى للمعلومات الصناعية والشبكات ، تونس ، 23–25 مايو 2005.

[11] www.arabcin.net/arabiaall/studies/dawr.htm

[12] –– دويس محمد الطيب، مذآرة حول براعات الاختراع والتنافسية قدمت لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ورقلة 2005، ص 14 .

[13] – كمال منصوري، عيسى خليفي، مرجع سابق، ص 116.

[14] – عبد الهادي، محمد فتحي، "أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير "، اعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، اكتوبر 2008، ص 141.

[15] - Http://www.islamiccenter.kaau.edu.sa_arabic_Hewar_Arbeaa_abs_232_A-Chachi

[16] www.arabcin.net/arabiaall/studies/dawr.htm

[17] – نبيل علي، "العرب وعصر المعلومات في علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009، ص 44.

[18] – خضري محمد، مرجع سابق، ص39.

الاقتصاد الأخضر كمدخل فعال لاستدامة قطاع السياحة المصري

د. بسام سمير الرميدي
كلية السياحة والفنادق – جامعة مدينة السادات – مصر
Email: Bassam.samir@fth.usc.edu.eg

د. فاطمة الزهراء طلحي
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس
Email : fatmazohra.talhi@yahoo.fr

Green Economy as an effective Approach for the Egyptian tourism sector sustainability

ملخص:

ظهرت العديد من الاتجاهات التي تشجع صناعة السياحة للحفاظ علي البيئة، فقد ظهر ما يسمي بالسياحة المستدامة، والتنمية السياحية المتواصلة، والسياحة الخضراء، والممارسات الخضراء، والاقتصاد الأخضر. تركز هذه الاتجاهات علي ضرورة الحفاظ علي البيئة والموارد الطبيعية. فالتحول نحو الاقتصاد الأخضر أصبح ضرورة في جميع الدول والقطاعات بما فيها مصر. وتهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي أهمية الاقتصاد الأخضر كمدخل فعال لاستدامة قطاع السياحة المصري، بجانب عرض لبعض ملامح خطة التنمية السياحية المستدامة في مصر "رؤية 2020". وقد قامت مصر بوضح خطة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة "رؤية 2020"، والتي تستهدف 20 مليون سائح بحلول 2020، وتحقيق 26 مليار دولار إيرادات سياحية. وقد اعتمد تنفيذ الخطة علي ست محاور رئيسية هم وجود إطار مؤسسي مناسب، وضمان الوصول السهل والأمن والأمان، والتوسع في المنتج السياحي، وتوفير البنية الأساسية التحتية والفوقية، وتحسين جودة الخدمة، وتعزيز دعم المنتج في السوق. وبناءً علي ذلك؛ فإن مصر تسير في طريقها لتصبح مقصداً أخضر أو مقصداً سياحياً مستداماً.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، السياحة، مصر.

Abstract:

There are many trends that encourage tourism industry to preserve the environment such as sustainable tourism, sustainable development, green tourism, and the green economy. All these trends focus on the need to preserve the environment and natural resources. The aim of this study is to identify the importance of the green economy as an effective entry point for the sustainability of the Egyptian tourism sector, in addition to presenting some of the features of Egypt's sustainable tourism development plan "Vision 2020". Egypt has outlined a plan to achieve sustainable tourism development "Vision 2020", targeting 20 million tourists by 2020, and achieving $ 26 billion in tourism revenues. The implementation of the plan was based on six main axes: ensure an appropriate institutional framework, ensure easy access, safety and security, expand the product base, provide the necessary infrastructure and superstructure, improve quality of service, and promote the product to the market.

Keywords: Green Economy, Sustainable Development, Tourism, Egypt.

المقدمة

ظهر الاقتصاد الأخضر مع التزايد الكبير والمستمر في الأنشطة التي تؤثر علي البيئة في معظم الدول الصناعية[1]. كما ازداد ظهور الاقتصاد الأخضر في أعقاب الأزمة المالية العالمية (2008–2009)، والأزمة الغذائية وارتفاع أسعار السلع الغذائية (2008–2009)، والتغير المناخي[2]. ويعني الاقتصاد الأخضر تحقيق النمو والتنمية المستدامة بدون الإخلال والإضرار بالبيئة، بجانب مساعدة الدول الفقيرة في تطوير التعليم والصحة، وتقديم كافة المساعدات في مشروعات البنية التحتية[3].

وقد أكدت منظمة العمل العربية (2015)[4] علي أن التحول من الاقتصاد التقليدي أو الاقتصاد الصناعي إلي الاقتصاد الأخضر لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة حتمية تتطلب السعي الجاد للتحول إلي الاقتصاد الأخضر، وذلك بسبب احتمالية تراجع مستويات الإنتاجية بنسبة 2.4% خلال عام 2030 الناتج عن التدهور البيئي والتغير المناخي.

ومثلت قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 بداية الاهتمام بالاقتصاد الأخضر الذي يعد أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. وتوالى الاهتمام بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر في السنوات التي تلت قمة الأرض، فبعد عشرين عاماً وتحديداً في مؤتمر ريو +20 الذي فتح آفاق جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة، والذي ألزم الحكومات بضرورة تحقيق نمو اقتصادي عادل ومستدام[5].

وقد أشار خنفر (2014)[6] إلي أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس بديلاً أو مرادفاً لمفهوم التنمية المستدامة أو التنمية المتواصلة، ولكنهما مفهومان مرتبطان، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة مقترن بشكل كبير بالتحول إلي الاقتصاد الأخضر. ويهتم الاقتصاد الأخضر بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والكربون، والحد من التلوث، ودعم مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، والحفاظ علي التنوع البيئي، والتوسع في الأنشطة الصديقة للبيئة.

وتعد صناعة السياحة إحدي القطاعات الهامة التي تعتمد عليها كثير من الدول في النمو والتطور الاقتصادي، حيث تعد إحدي مصادر النقد الأجنبي، بجانب أنها تساعد بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. والجدير بالذكر أن هناك علاقة وثيقة بين السياحة والبيئة، فهما وجهان لعملة واحدة، فالبيئة تعد أحد الموارد السياحية الهامة، والتي لا غني عنها، ومن ثم يجب الحفاظ عليها من الممارسات السلبية للأنشطة السياحية[7]. ومع التزايد في أعداد السائحين حول العالم، والتوسع في الأنشطة والممارسات السياحية، ظهرت بعض الأنشطة السياحية المضرة بالبيئة، والتي ترتب عليها ظهور بعض الاتجاهات التي تشجع وتحفز السياحة للحفاظ علي البيئة وحمايتها، ومن أهم هذه الاتجاهات السياحة المستدامة، والسياحة الخضراء، والسياحة البيئية، والتنمية السياحية المستدامة أو المتواصلة، والسياحة الخضراء، والممارسات السياحية الخضراء ... وغيرها من الاتجاهات التي تتطلب ضرورة تحول قطاع السياحة إلي الاقتصاد الأخضر.

مشكلة البحث

مع تزايد حركة السياحة في العالم، والتوسع في النقل الجوي والأنشطة السياحية، برزت العديد من الممارسات السلبية التي أضرت بالبيئة. وكما هو معروف هناك علاقة وثيقة بين السياحة والبيئة، حيث تعد البيئة أحد عناصر المنتج السياحي في أي دولة. ومع بروز العديد من المشكلات البيئية، ظهرت بعض الاتجاهات التي تؤكد علي ضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها، ومن بين هذه الاتجاهات ظهور ما يُسمي بالاقتصاد الأخضر. وقد اتجهت غالبية دول العالم إلي التحول نحو الاقتصاد الأخضر للحفاظ علي بيئتها، وتحقيق التنمية المستدامة، وحماية المجتمع، وتحسين مستوي معيشة المواطنين، بجانب الحفاظ علي ما لديها من أماكن طبيعية وتراث فريد. وفي مصر؛ اتجهت الحكومة إلي تطبيق العديد من المبادرات للتحول إلي الاقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات، ومن القطاعات التي اهتمت الحكومة المصرية بتخضيرها "قطاع السياحة". وتسعي مصر بقوة لجعل مصر مقصداً سياحياً أخضراً أو مقصداً سياحياً مستداماً، خاصة مع ظهور العديد من المشكلات البيئية في عدد من الدول وتأثيرها بشكل كبير علي صناعة السياحة. وتحاول هذه الدراسة الإجابة علي التساؤلين التاليين:

- **إلي أي مدي سيساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية السياحية المستدامة في مصر؟**
- **هل سعت مصر بشكل جاد لتحويل قطاع السياحة إلي الاقتصاد الأخضر؟**

أهداف البحث

- إلقاء الضوء علي أهمية ومزايا ومتطلبات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.
- إبراز أهم مؤشرات الاقتصاد الأخضر للمقاصد السياحية.
- عرض مساعي مصر في تحول قطاع السياحة إلي الاقتصاد الأخضر، من خلال إبراز الممارسات الخضراء في بعض الفنادق المصرية، بجانب عرض ملامح خطة التنمية السياحية المستدامة في مصر "رؤية 2020".

خطة البحث

للإجابة علي التساؤلين السابقين في مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهداف البحث؛ نقترح الخطة التالية:

– أولاً: الإطار النظري: ويشمل مفهوم الاقتصاد الأخضر والسياحة المستدامة، ومتطلبات تحول قطاع السياحة إلي الاقتصاد الأخضر، ومكونات الاقتصاد الأخضر، وأهمية وفوائد التحول إلي الاقتصاد الأخضر، ومؤشرات الاقتصاد الأخضر في المقاصد السياحية.

– ثانياً: تجربة مصر في تحول قطاع السياحة إلي الاقتصاد الأخضر.

أولاً: الإطار النظري

1. مفهوم الاقتصاد الأخضر والسياحة المستدامة

يعد الاقتصاد الأخضر من المفاهيم المعقدة، والتي لا يوجد تعريف واحد متفق ومتعارف عليه له، نظراً لاتساع نطاقه، وارتباطه بعدد كبير من القطاعات والجوانب[8]. عرّف صالح (2012، 79)[9] الاقتصاد الأخضر علي أنه "نظام اقتصادي يراعي عوامل صحة النظم الإيكولوجية، باعتباره العمود الفقري للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ويتم فيه استيعاب التكاليف الناجمة عن تدهور النظم الإيكولوجية، وتعمل فيه الصناعات البيئية مثل التكنولوجيا النظيفة ذات الكفاءة، والسياحة القائمة علي الطبيعة ومناطق المحميات الطبيعية كأدوات رئيسية للنمو الاقتصادي، وإيجاد الوظائف، وتخفيف حدة الفقر". فيما أشار أبو السعد وآخرون (2017)[10] إلي أن الاقتصاد الأخضر هو أحد الأشكال الجديدة للنمو والتنمية الاقتصادية السريعة، والذي يقوم علي أساس حماية البيئية، ويتمثل هدفه الرئيسي في التكامل بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي. بينما يري داود وعباس (2015، 82-83)[11] أن الاقتصاد الأخضر هو "أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد، والذي يهدف من خلال برامجه وسياساته المختلفة إلي استدامة تعظيم المنفعة الزمنية والمكانية والبيولوجية والفنية عند استغلال الموارد الاقتصادية من قبل الأفراد والمشروعات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، سواء كانت تلك الموارد طبيعية أو مصنوعة أو موارد اجتماعية ومؤسسية وبشرية، وذلك من خلال الحفاظ علي البيئة بمفهومها الشامل".

كما تُعرّف السياحة المستدامة كما ذكرتها منظمة السياحة العالمية علي أنها "منظومة سياحية تأخذ في الحسبان الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في المجتمعات المضيفة للسياح". كما تُعرّف التنمية السياحية المستدامة علي أنها "نشاط يحافظ علي البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، ويرتقي بالبيئة المعمارية"[12].

2. متطلبات تحول قطاع السياحة إلي الاقتصاد الأخضر

هناك عدد من المتطلبات العامة التي يجب توفيرها في أي قطاع للتحول إلي الاقتصاد الأخضر. ومن بين هذه المتطلبات:

- وضع سياسات وقوانين جديدة تشجع علي التحولات الخضراء في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- تخفيف حدة الفقر من خلال الاهتمام بتنمية وتطوير المناطق الريفية الفقيرة.
- المحافظة علي المياه من خلال ترشيد استخدامها، وتقليل نسب التلوث.
- تشجيع الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإعادة الاستخدام، وتشجيع النقل الجماعي.
- وضع سياسات فعالة للتعامل مع النفايات والمخلفات بشكل يحافظ علي البيئة[13].
- التنسيق والتكامل بين كافة القطاعات داخل الدولة عند بدء التحول إلي الاقتصاد الأخضر.
- المشاركة المجتمعية، وتنمية وعي المواطنين بماهية التحول إلي الاقتصاد الأخضر، والفوائد التي تعود عليهم من تطبيقه[14].

- استخدام التكنولوجيا النظيفة وذات الكفاءة العالية.
- تشجيع التعليم والابتكار.
- تقليل الإنفاق الحكومي في القطاعات التي تستنفذ وتضر بالموارد الطبيعية.
- دعم الإدارة البيئية في مختلف مؤسسات الدولة[15].

وعلي وجه الخصوص؛ هناك بعض المتطلبات اللازمة لتحول قطاع السياحة إلي الاقتصاد الأخضر في ظل المتغيرات العالمية، وزيادة حدة المنافسة بين الدول السياحية؛ ومن بين هذه المتطلبات ما يلي:

- استيفاء المنتج السياحي لمبادئ التنمية المستدامة، والتقييم المستمر للموارد الطبيعية، وفرض المزيد من الضرائب علي الأنشطة السياحية المضرة بالبيئة.
- وضع سياسة تشجع علي إنتاج واستخدام منتجات صديقة للبيئية، وتتوافق مع مبادئ وأساليب الإنتاج المستدام.
- نمو الاستثمارات الحكومية الخضراء مثل الاستثمار في النقل العام، ومصادر الطاقة المتجددة، والفنادق الخضراء.
- الدعم الحكومي لبحوث التطوير المرتبطة بالتكنولوجيا الصديقة للبيئة[16].
- التركيز علي السياحة الثقافية والسياحة البيئية التي تعتمد علي المجتمعات المحلية بشكل كبير، وضرورة دعمها من الحكومات.
- الاهتمام بتنمية المحميات الطبيعية، والعمل علي زيادة عدد السائحين البيئيين[17].

ويوضح جدول رقم (1) أدوات التمكين من الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

جدول (1) أدوات التمكين من الاقتصاد الأخضر

الأدوات	الممارسات
المدينة الخضراء	سياسة عمرانية بيئية، ووسائل نقل بيئية، وجودة الهواء
الحياة الخضراء	رفاهية وصحة المجتمع، وترشيد وتدوير الموارد، والتعلم البيئي
التغيير المناخي	حماية التنوع البيولوجي، والزراعة العضوية، وخفض الانبعاث
التكنولوجيا الخضراء	تحويل النفايات إلي طاقة، والتقاط الكربون وتخزينه، والتقنيات عالية الكفاءة
الاستثمار الأخضر	فرص عمل، واستيراد وتصدير، وجذب الاستثمار
الطاقة الخضراء	الوقود النظيف، الطاقة المتجددة، كفاءة معايير الطاقة

المصدر: شاكري، 2017[18].

3. مكونات الاقتصاد الأخضر

يوضح جدول رقم (2) المكونات الرئيسية للاقتصاد الأخضر، والفوائد المتوقعة من التحول إليه.

جدول (2) مكونات الاقتصاد الأخضر

فرص خضراء جديدة	جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملائمة للبيئة
خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة بناءً علي أنشطة خضراء جديدة مثل: – تحسين التدفقات التجارية مع التركيز علي السلع والخدمات البيئية. – إنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة. – دعم الإبداع، والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا. – تشجيع ريادة الأعمال، والتعليم، وإعادة التدريب	خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة من خلال "تخضير" الأنشطة الاقتصادية القائمة مثل: – تعزيز النقل المستدام. – تخضير البناء والتصميم. – تخضير إنتاج الكهرباء. – تحسين إدارة المياه وعمليات التحلية. – تعزيز الزراعة العضوية.
الفوائد المتوقعة – تعزيز الأنشطة منخفضة الكربون. – فتح مجالات جديدة للنمو الاقتصادي. – توفير فرص عمل جديدة. – توفير مصادر جديدة للدخل. – توفير وظائف للشباب في قطاعات جديدة.	**الفوائد المتوقعة** – خفض انبعاث الكربون. – تحسين النقل العام. – تقليص الإجهاد المائي. – تحسين الأمن الغذائي. – تخفيف تدهور الأراضي والتصحر.

المصدر: صالح، 2012[19].

4. أهمية وفوائد التحول إلي الاقتصاد الأخضر

أشار عبد الحكم (2016)[20] إلي أن التحول إلي الاقتصاد الأخضر يساعد في إنقاذ الاقتصاد العالمي من حالة الركود الطويلة التي عاني منها، وكذلك المعاناة من فقدان الوظائف، وزيادة حدة الفقر، وارتفاع معدلات التلوث البيئي، ونقص الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية السريعة والمفاجئة، مما يساعد في تحقق نمو اقتصادي مستدام. كما أن الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة[21]، ويساعد في تحسين كفاءة الموارد والطاقة، والتخفيف من حدة الفقر، ودعم المساواة الاجتماعية[22]، بجانب الحفاظ علي التنوع والتوازن البيئي، وحماية المحميات الطبيعية، وزيادة الدخل القومي[23] . كما أضاف شاكري (2017)[24] بأن الاقتصاد الأخضر يساهم في تعزيز التنافسية الاقتصادية، وخلق فرص عمل، وجذب الاستثمارات، وجودة الحياة، ودعم الابتكار والمعرفة، وتحفيز النمو الاقتصادي، ومواجهة التحديات البيئية، وترشيد إدارة الموارد. بالإضافة إلي أن الاقتصاد الأخضر يوفر المعيشة الحضرية منخفضة الكربون، والنقل المستدام[25].

5. مؤشرات الاقتصاد الأخضر في المقاصد السياحية

أشار Law et al. (2017)[26] إلي أن هناك عدد كبير من مؤشرات الاقتصاد الأخضر في المقاصد السياحية المختلفة. ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

- تقدير انبعاثات غازات الدفيئة لكل فئة من فئات أماكن الإقامة.
- تقدير انبعاثات غازات الدفيئة للنقل من وإلي المقصد السياحي.
- تقدير انبعاثات غازات الدفيئة للنقل داخل المقصد السياحي (بري، ونهري، وبحري).
- النسبة المئوية من المشروعات السياحية التي تستخدم مصادر طاقة متجددة.
- مستويات التلوث الناتجة عن الأنشطة السياحية.
- استخدامات المياه لكل قطاع من قطاعات الإقامة.
- استخدامات المياه في الأنشطة السياحية.
- استخدامات المياه في النقل.
- استخدامات المياه في أماكن الجذب السياحي.
- نسبة النقص في المياه في المقاصد السياحية.
- نسبة الأنشطة والأعمال السياحية التي توفر مياه شرب آمنه وفق المعايير الدولية.
- النسبة المئوية للأنشطة السياحية التي تستخدم مياه معالجة.
- نسبة المخلفات والفضلات في الأماكن العامة والشواطئ والأنهار.
- نسبة مشاركة الأنشطة السياحية في خلق المخلفات والفضلات.
- نسبة الأنشطة السياحية المشاركة في إعادة تدوير المخلفات.
- نسبة الفاقد والتالف في الشعب المرجانية.
- نسبة المناطق الطبيعية والمحميات.
- نسبة الفاقد في الموارد الطبيعية.
- مستوي التلوث الناتج عن الأنشطة السياحية في الأنهار والبحيرات والمناطق الساحلية والغابات.
- مساهمات السياحة في حماية البيئة الطبيعية.
- نسبة مساهمة الأنشطة السياحية في الحفاظ علي التنوع البيئي.
- عدد الليالي السياحية للسياح الأجانب والمحليين كل شهر.
- حقوق وواجبات السائحين.
- متوسط إقامة وإنفاق السائحين.
- نسبة مساهمة السياحة في الاقتصاد القومي.
- نسبة السياح المقيمين في الفنادق الخضراء.
- نسبة السياح الذين يختارون شركات السياحة والفنادق المهتمين بالبيئة.

- معدل الإشغال في أماكن الإقامة التجارية شهرياً وسنوياً.
- عدد وأماكن المشروعات التنموية السياحية الجديدة.
- نطاق ومحتوي خطة التنمية السياحية.
- عدد الأجهزة والقطاعات التي تهتم بالأنشطة السياحية.
- نسبة السائحين الذين حصلوا علي نفس الخدمة التي تم الإعلان عنها.
- نسبة منظمي الرحلات السياحية الذين ينظرون للمقصد علي أنه آمن وجذاب وذو قيمة.
- نسبة العاملين والمواطنين المحليين الذين يتعاملون مباشرة مع السائحين.
- نسبة السائحين الراضين عن الخدمة السياحية المقدمة لهم داخل المقصد.
- نسبة السائحين الذين سيكررون الزيارة.
- عدد وحجم وسائل النقل ومدي توافرها في المقصد.
- نسبة حوادث الطرق سنوياً.
- إطار خطة تطوير البنية التحتية للطرق.
- نسبة رضاء السائحين عن وسائل النقل.
- نسبة رضاء المواطنين المحليين عن النشاط السياحي.
- نسبة المواطنين المحليين تحت خط الفقر.
- نسبة مساهمة السياحة في الحد من الفقر.
- مستوي مهارات وقدرات العاملين في قطاع السياحة.
- عدد الأماكن التي تستثمر في تدريب العاملين في السنوات السابقة.
- معدل الجرائم بالمقصد.
- مستوي مشاركة المجتمع المحلي في خطة التنمية السياحية.
- نسبة المواطنين المحليين الذي ينظرون إيجاباً أو سلباً لتأثير السياحة علي هوية المقصد.
- نسبة الأحداث الكبيرة التي تركز علي القيم المحلية والاجتماعية والثقافية للمقصد.
- إطار خطة الحفاظ علي التراث الثقافي.
- نسبة الأعمال السياحية التي تعتمد علي الثقافة المحلية.

ثانياً: تجربة مصر في تحول قطاع السياحة إلي الاقتصاد الأخضر

أكدت الحكومة المصرية علي سعي الدولة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث وضعت بعض أولويات التنمية للتحول إلي الاقتصاد الأخضر والحفاظ علي البيئة، وتشمل هذه الأولويات المياه، والغذاء، والأمن القومي، والطاقة، والسياحة. وهناك عدد كبير من السياسات والمبادرات التي تتعامل مع الاقتصاد الأخضر في مصر، مثل المجلس المصري لآليات التنمية النظيفة (وزارة البيئة)، والمجلس الأعلى للمباني الخضراء (وزارة الإسكان)، ومركز التحديث الصناعي والإنتاج الوطني النظيف (وزارة الصناعة).

كما تهتم مصر بتوجيه مواردها نحو التكيف واتخاذ التدابير للتخفيف من حدة التغيرات المناخية وغيرها من التحديات البيئية (مثل نوعية المياه والهواء، وإدارة المخلفات، والتلوث الساحلي والبحري، وحماية الطبيعة والتصحر). وقد اتجهت مصر إلي الاهتمام بالطاقة المتجددة، والمشروعات الزراعية (الزراعة العضوية)، والمشروعات السياحية (المدن الخضراء في شرم الشيخ)، والنقل المستدام (تشجيع استخدام الغاز الطبيعي في وسائل النقل العام وسيارات الأجرة والسيارات الخاصة)[27].

وفي تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة أوضح أن عملية التحول إلي الاقتصاد الأخضر في مصر ستساعد في تحقيق فائض سنوي يزيد عن 2.4 مليار دولار سنوياً، وتخفيض نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبة 13%، بجانب تقليل استهلاك المياه بنسبة 40%، وخلق 8 ملايين فرصة عمل جديدة، وانخفاض نصيب الفرد من المياه لأكثر من 30% بحلول عام 2025[28].

وقد أكد Rashed (2016)[29] علي أن تخضير السياحة المصرية لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة حتمية لتحقيق التنمية السياحة المستدامة في مصر، حيث أن تحول قطاع السياحة المصري إلي الاقتصاد الأخضر سيوفر حلولاً لعدد كبير من التحديات في المستقبل. وتستهدف النظرة المستقبلية لتحول السياحة المصرية إلي الاقتصاد الأخضر أن تكون مصر مقصداً سياحياً مستداماً، وتخفيض تكاليف الطاقة والمياه، وتقليل نسبة انبعاث الكربون (البصمة البيئية).

وفي هذا الإطار؛ أشار عبد الحكم (2016)[30]؛ وزارة البيئية (2010 / 2014)[31] [32]و Rashed (2016) إلي أن مصر اعتمدت في مساعيها لتحول قطاع السياحة إلي الاقتصاد الأخضر علي ما يلي:

- تحول الفنادق إلي الفنادق البيئية أو الفنادق الخضراء (برنامج النجمة الخضراء). وقد نجحت مصر في التحول إلي الفنادق الخضراء في الجونة، وجاري نقل التجربة إلي شرم الشيخ والغردقة.
- إنشاء وحدة متخصصة للسياحة الخضراء في وزارة السياحة المصرية.
- الاعتماد علي الطاقة المتجددة.
- الاستثمار في الطاقة المتجددة.
- تحول مصر إلي ما يُسمي بـ "المقصد الأخضر".

1. الممارسات الخضراء في الفنادق المصرية

وعملياً؛ توصلت دراسة عيد (2013)[33] التي تم تطبيقها علي عينة من فنادق شرم الشيخ التي تطبق السياسات الخضراء (مثل فندق سافوي، حياة ريجينسي، كونكورد السلام، هيلتون الشلالات ... الخ)، إلي أن هناك مجموعة من البرامج الخضراء المطبقة بالفعل. ويوضح جدول رقم (3) أهم الممارسات الخضراء التي توصلت لها الدراسة.

جدول (3) الممارسات الخضراء في فنادق شرم الشيخ

البرنامج	الممارسات
إدارة الطاقة الخضراء	– استخدام الإضاءة الموفرة للطاقة. – عزل الأسقف لمنع انتقال الحرارة والصوت. – استخدام الكارت الإلكتروني لغرف النزلاء. – تزويد شبكات التدفئة والتبريد بمنظمات الحرارة الشخصية. – شراء أجهزة التبريد والتكيف الموفرة للطاقة. – تشغيل المطابخ الموفرة للطاقة. – تركيب أجهزة إغلاق الأبواب أوتوماتيكياً.
الإدارة الخضراء للمياه	– تبني برامج توفير المياه في المطابخ. – استخدام المياه المعالجة لري المساحات الخضراء. – الصيانة والإصلاحات المنتظمة لتسريبات المياه. – المحافظة علي المياه في المغسلة والحمامات. – إعادة استخدام البياضات والمناشف. – استخدام المعدات الحديثة الموفرة للمياه. – وضع مقاييس استهلاك المياه في غرف النزلاء لتعقب استهلاك المياه.
الإدارة الخضراء للمخلفات الصلبة	– شراء المنتجات الغذائية ومواد التنظيف في حاويات كبيرة Reduce. – الترويج لأنشطة الفندق في مجال إدارة المخلفات. – استخدام برامج إعادة تدوير المخلفات.

المصدر: عيد، 2013.

كما توصلت دراسة طولان (2014)[34] التي طُبقت علي فنادق الجونة، إلي أن هذه الفنادق تطبق العديد من السياسات والممارسات الخضراء مثل وجود سياسة بيئية واضحة، ووجود نظام لقياس الأداء البيئي، وشراء المنتجات صديقة البيئة مثل الورق والمواد الكيميائية، والطباعة علي جانبي الورق، وترشيد استهلاك المياه، وإعادة تدويرها، وترشيد استهلاك الطاقة، والاهتمام بزيادة الوعي البيئي للعاملين. بجانب وجود برامج لإدارة الطاقة، واستخدام مصادر جديدة للطاقة مثل الطاقة الشمسية، واستخدام مصابيح صديقة البيئة، ووجود نظام تحكم آلي في الإضاءة، ووجود برامج لتقليل النفايات، ووجود نظام لإعادة تدوير المخلفات، ووجود فلاتر لتنقية المياه والهواء.

2. عرض أهم ملامح خطة التنمية السياحية المستدامة في مصر "رؤية 2020"

1.2. الأهداف الرئيسية للخطة

- زيادة عدد السائحين إلي 20 مليون بحلول عام 2020.
- زيادة الإنفاق اليومي للسائحين بنسبة 30%.
- تحقيق دخل سياحي قدره 26 مليار دولار.
- 260 مليون ليلة سياحية.

- استحواذ مصر علي 34% من السياحة العربية، وعلي 1.4% من السياحة العالمية[35].

2.2. محاور تحقيق الأهداف

جدول رقم (4) محاور تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة في مصر "رؤية 2020"

المحور	الإجراءات
1- وجود إطار مؤسسي مناسب	- هيكل تنظيمي كفء لإدارة وتنمية السياحة. - تحديد أدوار واضحة للقطاع العام والقطاع الخاص. - توفير المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.
2- ضمان سهولة الوصول، والأمن والأمان	- الوصول المناسب والسهل إلي المقصد السياحي المصري (ضرورة توفر النقل الجوي والبري والنهري). - إحساس السياح بأن مصر آمنه، ومضيافة.
3- التوسع في المنتج السياحي	- التوسع والتوازن في المنتج السياحي. - دعم دور المجتمعات المحلية. - الاستخدام المستدام للتراث الثقافي والموارد الطبيعية. - استخدام السياحة كأداة للحفاظ علي التراث الثقافي والبيئي الفريد.
4- توفير البنية الأساسية التحتية والفوقية	- هيكلة 8 مناطق سياحية. - التخطيط الجيد لمناطق التنمية السياحية الجديدة. - تطوير بنية أساسية مناسبة للنقل. - الاستخدام الكفء للطاقة والمياه. - التمويل من جانب القطاع الخاص. - دعم المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة لأنها مكون هام في قطاع السياحة.
5- تحسين جودة الخدمة	- زيادة متوسط إنفاق السائحين يتطلب تحسين مستوي جودة الخدمة. - ضمان قدرة قطاع السياحة علي جذب واستقطاب وتدريب والاحتفاظ برأس المال البشري. - اعتماد نظام تصنيف واقعي لأماكن الإقامة الفندقية. - وضع بعض الإجراءات والتدابير لتشجيع أصحاب الفنادق منخفضة الجودة للارتقاء بمستوي جودة خدماتها.
6- تعزيز ودعم المنتج في السوق	- جذب السائحين المحتملين من خلال زيادة وعيهم بمصر كمقصد سياحي هام، ومنتجها السياحي الفريد. - تسهيل وتشجيع المنافسة مع المقاصد السياحية المنافسة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي Ministry of Tourism, 2009[36].

سيتم تفعيل هذه المحاور من خلال ما يلي:

- التنمية المستدامة.
- السياحة الخضراء.
- السياحة المجتمعية.
- الجودة الشاملة.
- استخدام مصادر الطاقة المتجددة.
- ترشيد استخدام الطاقة والمياه.
- التوعية السياحية.
- إستراتيجيات وخطط نمو الحركة السياحية، والنهوض بقطاع السياحة.
- الاستغلال الأمثل لموارد وزارة السياحة وهيئاتها.
- تقليل الفجوة الكبيرة بين السياحة الداخلية والسياحة الدولية.
- زيادة مبيعات السياحة عبر الانترنت[37].

3.2. بنود وإجراءات تنفيذ الخطة

جدول (5) بنود وإجراءات تنفيذ الخطة علي المدى القصير والمدي الطويل

البند	الإجراءات التنفيذية
خطة التحرك علي المدى القصير	
الدعم الحكومي لقطاع السياحة	– اعتبار السياحة مشروع مصر القومي من خلال إعادة التكامل والتنسيق بين جميع الجهات المسئولة عن صناعة السياحة في مصر، وتذليل كافة المعوقات (تفعيل دور المجلس الأعلى للسياحة برئاسة السيد رئيس الجمهورية).
ترشيد النفقات	– تقليص التمثيل الخارجي لعدد 11 مكتب بدلاً من 17 مكتب. – إطلاق مبادرة ترشيد الطاقة والمياه. – استخدام الطاقة المتجددة في كافة المنشآت السياحية والفندقية.
التنشيط السياحي	– طرح مناقصة عالمية لعمل حملة دعاية سياحية لمصر لمدة 3 سنوات (2015-2018) تشمل 27 سوقاً سياحياً. – افتتاح مكتب سياحي في أبو ظبي في يونيو 2015 للإشراف علي دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والأردن. – استعادة الحركة السياحية من الأسواق الرئيسية الأوروبية والعربية. – استخدام كافة الأدوات التسويقية (تطوير المنتج– أنشطة B2B – أنشطة B2C – أنشطة علاقات عامة – التواجد في المعارض– الرحلات التعريفية). – تنفيذ حملات تسويق مشتركة مع منظمي الرحلات. – تنفيذ حملة إعلانية موجهة للسوق العربي. – التسويق الجيد لمسار رحلة العائلة المقدسة في مصر عالمياً. – وضع إستراتيجية تسويقية مشتركة مع وزارة الطيران وشركة مصر للطيران. – استمرار مبادرات تنشيط السياحة الداخلية.
منظومة العمل السياحي والارتقاء بالجودة	– تفعيل الدور الرقابي للوزارة، وتكثيف الحملات التفتيشية. – الوقاية من حوادث الطرق (مركز تتبع المركبات السياحية). – برامج لتنمية مهارات العاملين بالسياحة. – مشروع الشباك الواحد.

	– خدمة الخط الساخن لتلقي شكاوي السائحين. – قانون السياحة الموحد. – جدولة ديون المنشآت السياحية والفندقية.
التنمية السياحية	– الاستمرار في التسهيلات لتشجيع المستثمرين (تسهيلات في السداد، إعفاءات ضريبية ... الخ). – الانتهاء من إجراءات طرح 5 فرص استثمارية عُرضت في المؤتمر الاقتصادي بشرم الشيخ (جمشة، مرسي وزر، جنوب مجاويش، شرم الفقيري، رأس الحكمة). – الاستمرار في دعم تنفيذ برنامج Green Star Initiative. – إعداد الدراسة اللازمة لتنفيذ مشروع تطوير منطقة شمال بحيرة قارون. – إعداد الدراسة اللازمة لتنفيذ مشروع تطوير منطقة آثار عيون موسي. – إعداد الدراسة اللازمة لتنفيذ مشروع تطوير مخطط السياحة البيئية بالواحات البحرية، وتشمل قري بيئية، ومركز استشفائي، وأسواق تجارية، ومناطق خدمية وترفيهية. – بدء تنفيذ مشروع تطوير مراكز مسارات العائلة المقدسة من خلال خطة تدريجية لتطوير شامل لعدد 25 منطقة ارتكاز تتضمن أماكن أثرية وصحراوية وريفية وحضرية.
خطة التحرك علي المدى الطويل	
التنشيط السياحي	– مخاطبة شرائح جديدة، وطرح منتجات سياحية غير تقليدية، والتوجه نحو الأسواق السياحية الواعدة. – التركيز علي الطابع التاريخي والثقافي الفريد للمنتج السياحي المصري. – وضع خطة طويلة المدى للارتقاء بصورة وسمعة بعض المدن المصرية مثل الأقصر وأسوان والقاهرة. – زيادة الدعاية للمناطق السياحية الشاطئية في طابا ومرسي علم والساحل الشمالي. – زيادة نصيب مصر من زيارة الفئات غير التقليدية (سياحة علاجية – MICE – سياحة دينية ... الخ). – طرح مصر كمقصد سياحي مناسب جداً للعائلات Family Friendly. – إعادة طرح منتج السياحة النيلية.
التنمية السياحية والمجتمعية	– مشروعات سياحية مثل مشروع دهشور، ومنطقة عيون موسي، ومخطط السياحة البيئية بالواحات البحرية، وريف مصر بواحة سيوة، وتنمية مواقع مسار العائلة المقدسة. – إعادة النظر في المنتجعات السياحية الساحلية لتعد بمثابة محاور تنمية أو مدن تنمية ذاتية.
تطوير منظومة العمل	– تطبيق اللامركزية من خلال تفعيل دور المكاتب الداخلية لوزارة السياحة. – خطة للارتقاء بالجودة، وتدريب العاملين، وتطوير معايير الأمن والصحة. – الارتقاء بمنتج السياحة النيلية من خلال تطوير واستحداث المراسي المتوافقة بيئياً، وتقنين أوضاع الذهبيات لتخضع لإشراف وزارة السياحة. – إطلاق برنامج متكامل للتوعية السياحية لمدة 5 سنوات.
تنفيذ مشروعات للارتقاء بالبنية الأساسية للمحافظات السياحية	– في شبه جزيرة سيناء (الشيخ زويد والعريش) – الأقصر وأسوان – مرسي مطروح – الإسماعيلية – بورسعيد – البحيرة –كفر الشيخ. – مشروع لتنمية الحرف البيئية والسياحية للمرأة (شمال سيناء – مرسي مطروح – كفر الشيخ – البحيرة – الوادي الجديد).
التنمية السياحية	– التركيز علي مشروعات الخدمة السياحية الترفيهية Out of Hotel Activities (ملاهي مائية – مطاعم – مقاهي). – العمل علي إعادة تصميم أهم محاور وميادين المحافظات السياحية. – طرح مشروع مطار رأس سدر بمساحة 20.5 مليون متر مكعب. – تنفيذ المشروعات التي سيتم إعداد الدراسات الخاصة بها في المدى القصير.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي [38] [39]

http://www.a7walmasr.com/show-55643.html; http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/405177.aspx; https://www.youm7.com/story/2015/4/27

ويلخص جدول رقم (6) ملامح خطة التنمية السياحية المستدامة في مصر "رؤية 2020"

جدول (6) ملامح خطة التنمية السياحية المستدامة في مصر "رؤية 2020"

1- وجود إطار مؤسسي مناسب
• التعاون بين الإدارات. • وزارة السياحة. • هيئة التنشيط السياحي. • هيئة التنمية السياحية. • المنظمات السياحية الإقليمية. • التعاون الدولي. • الشراكة بين القطاع العام والخاص. • معلومات، إحصائيات، بحوث.
2- ضمان سهولة الوصول والأمن والأمان
• الوصول. • إجراءات الدخول. • الأمن والأمان
3- التوسع في المنتج السياحي
• تطوير المنتج. • إشراك المجتمع المحلي في تطوير المنتج. • التراث الثقافي والبيئة. • الأنشطة (عناصر الجذب، وسياحة الإقامة، والطعام، والتسوق، والصناعات اليدوية، والتذكارات).
4- توفير البنية الأساسية التحتية والفوقية
• إستراتيجية تنمية عمرانية أو مادية. • النقل. • الخدمات. • الاستثمارات. • المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5- تحسين جودة الخدمة
• تطوير الموارد البشرية. • التصنيف. • رفع مستوي تصنيف الغرف الفندقية الحالية.
6- تعزيز ودعم المنتج في السوق
• التسويق. • القدرة التنافسية.

المصدر: Ministry of Tourism, 2009 [40] [41].

الخاتمة والاستنتاجات

أصبح الاقتصاد الأخضر ضرورة حتمية وجب علي جميع الدول والقطاعات التحول إليه، وذلك لتقليل الممارسات السلبية تجاه البيئة، والاستفادة من المزايا الكبيرة التي يحققها الاقتصاد الأخضر مثل تحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وحماية المجتمعات، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، ورفع مستوي معيشة المجتمع. وقد سعت مصر لتنفيذ العديد من المبادرات للتحول إلي الاقتصاد الأخضر مثل تشكيل المجلس المصري لآليات التنمية النظيفة، والمجلس الأعلي للمباني الخضراء، ومركز التحديث الصناعي والإنتاجي الوطني النظيف. ومن ضمن القطاعات التي اهتمت مصر بها في التحول إلي الاقتصاد الأخضر "قطاع السياحة"، وذلك لتحقيق التنمية السياحة المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030، وأن تكون مصر مقصداً سياحياً مستداماً وعالمياً، وتخفيض تكاليف الطاقة والمياه، وتقليل انبعاث الكربون الناتج عن الأنشطة السياحية. وقد اعتمدت مصر في تخضير قطاع السياحة علي تحول الفنادق الموجودة إلي فنادق خضراء، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وتحويل مصر إلي ما يُسمي بالمقصد الأخضر، وإنشاء وحدة متخصصة للسياحة الخضراء في وزارة السياحة. وقامت مصر بوضح خطة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة "رؤية 2020"، والتي تستهدف 20 مليون سائح بحلول 2020، وتحقيق 26 مليار دولار إيرادات سياحية. وقد اعتمد تنفيذ الخطة علي ست محاور رئيسية هم وجود إطار مؤسسي مناسب، وضمان الوصول السهل والأمن والأمان، والتوسع في المنتج السياحي، وتوفير البنية الأساسية التحتية والفوقية، وتحسين جودة الخدمة، وتعزيز دعم المنتج في السوق. وبناءً علي ذلك؛ فإن مصر تسير في طريقها الصحيح وبسرعة تجاه تحويل قطاع السياحة المصري بشكل كامل إلي الاقتصاد الأخضر، وحتى تصبح مصر بالفعل مقصداً أخضراً أو مقصداً سياحياً مستداماً.

التوصيات

- توفير الدعم الفني والمالي الكافي لاستمرار مبادرات ومشروعات التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- تكثيف حملات التوعية بأهمية التحول إلي الاقتصاد الأخضر.
- زيادة الاستثمارات الحكومية في مصادر الطاقة المتجددة.
- تفعيل قانون الاستثمار الموحد، وتسهيل الإجراءات لجذب المزيد من المستثمرين.
- المتابعة والرقابة المستمرة للمشروعات السياحية للتأكد من مدي التزامها بالحفاظ علي البيئة، وتحقيق أهداف التحول إلي الاقتصاد الأخضر.
- التنسيق والتكامل بين كافة القطاعات والجهات والوزارات المسئولة عن النشاط السياحي في مصر.
- فرض عقوبات علي المشروعات والمنشآت السياحية والفندقية المخالفة، والتي تمارس أنشطة تضر بالبيئة.
- تحفيز وتشجيع جميع الفنادق المصرية للتحول إلي الفنادق الخضراء.

[1]أبو السعد، ساندي؛ عبد المسيح، مارينا؛ حسين، مني؛ عبد المسيح، ميرنا وناجي، نانسي، الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي، 2017.

[2]الحوال، سعيد، دور السلوك البيئي الواعي للطلاب الكويتيين في دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر: دراسة تطبيقية علي طلاب جامعة الكويت، *مجلة فكر وإبداع*، مصر، 88، 2014، 439-473.

[3]أبو السعد وآخرون، 2017، مرجع سابق.

[4]منظمة العمل العربية، ورقة معلومات أساسية للندوة القومية حول الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الدول العربية، مكتب العمل العربي، القاهرة، 2015.

[5]أبو السعد وآخرون، 2017، مرجع سابق.

[6]خنفر، عايد، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، *مجلة أسيوط للدراسات البيئية*، 39، 2014، 53-63.

[7]حماد، عبد القادر، تعزيز مفهوم الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي لضمان التنمية السياسية المستدامة: حالة دراسة الفنادق في محافظات قطاع غزة، *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية*، شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين، 23(1)، 261،2015-294.

[8]جمال الدين، نجوي، التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم، *مجلة العلوم التربوية*، 4(1)، 2017، 1-44.

[9]صالح، هايدي، الاقتصاد الأخضر طريق نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة، *مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة*، كلية السياحة والفنادق، جامعة قناة السويس، مصر، 9(1)، 2012، 79-88.

[10]أبو السعد وآخرون، 2017، مرجع سابق.

[11]داود، ياسر وعباس، جهاد، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1975-2011)، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 2(3،4)، 2015، 65-107.

[12]زين الدين، صلاح، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول القانون والسياحة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 26-27 إبريل 2016، 13-14.

[13]خنفر، 2014، مرجع سابق.

[14]داود وعباس، 2015، مرجع سابق.

[15]عبد الحكم، عبير، الاقتصاد الأخضر: مفهومه وقطاعاته المختلفة، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، مصر، 2، 2016، 353-381.

[16] Nezdoyminov, S. and Petrychenko, P., Green Economy as Sustainable Tourism Development Basis, *Journal L'Association 1901 SEPIKE*, 5, 2014, 176-179.

[17]عبد الحكم، 2016، مرجع سابق.

[18]شاكري، سمية، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، *مجلة جيل حقوق الإنسان*، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 15، 2017، 143-160.

[19]صالح، 2012، مرجع سابق.

[20]عبد الحكم، 2016، مرجع سابق.

[21]داود وعباس، 2015، مرجع سابق.

[22]أبو السعد وآخرون، 2017، مرجع سابق.

[23]صالح، 2012، مرجع سابق.

[24]شاكري، 2017، مرجع سابق.

[25]الحبيب، ثابتي ونصيرة، بركنو، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، الملتقي الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 8-9 ديسمبر، 2014.

[26] Law, A.; DeLacy, T. and McGrath, M., A Green Economy Indicator Framework for Tourism Destinations, Journal of Sustainable Tourism, 25(10), 2017, 1434-1455.

[27] Fouda, M. and Sarhan, M., Promoting Green Economy Solutions at Protected Areas of Egypt - An Initiative Proposal, Strengthening Protected Area Financing and Management Systems Project, Ministry of State for Environmental Affairs, Cairo, 2013.

[28]قناة العربية، الاقتصاد الأخضر يوفر لمصر 2.4 مليار دولار سنوياً، 2018.

[29] Rashed, Y., Promoting Tourism as an Engine of Inclusive Growth and Sustainable Growth in Africa, 21 July, 2016.

[30]عبد الحكم، 2016، مرجع سابق.

[31]وزارة البيئة (2010) تقرير حالة البيئة في مصر 2009.

[32]وزارة البيئة (2014) تقرير حالة البيئة في مصر 2012.

[33]عيد، سامح، دراسة عن الفنادق الخضراء في مصر، *مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة*، كلية السياحة والفنادق، جامعة قناة السويس، مصر، 10(1)، 2013، 159-172.

[34]طولان، ريم، أثر الاقتصاد البيئي علي استدامة المقصد السياحي المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية السياحة والفنادق، جامعة مدينة السادات، مصر، 2014.

[35] Ministry of Tourism, A Strategy for Sustainable Growth, Preparation of the National Sustainable Tourism Strategic Plan for the Arab Republic of Egypt, 2009.

[36] Ministry of Tourism, Tourism Development Strategy – Executive Summary, Preparation of the National Sustainable Tourism Strategic Plan for the Arab Republic of Egypt, 2009.

37 http://www.a7walmasr.com/show-55643.html - Accessed on 8 Mar. 2018.

38 http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/405177.aspx- Accessed on 9 Mar. 2018.

39 https://www.youm7.com/story/2015/4/27/s- Accessed on 9 Mar. 2018.

[40]Ministry of Tourism, 2009, Opit.

[41] Ministry of Tourism, 2009, Opit.

الاقتصاد الدائري ودوره في تعزيز معايير الاستدامة كتوجه جديد في مجال التطور العمراني :

-مدينة مصدر نموذجا-

د/ تقرارت يزيد
جامعة أم البواقي، الجزائر
Yazidtagraret400504@gmail.com

أ/ كـزيـز نسـرين
جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر
Keziznesrine@gmail.com

أ/ كـزيـز أمـال
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
kezizsabrine@gmail.com

The circular economy and its role in promoting sustainability standards as a new direction in the field of urban development

– source city model -

ملخص: بلغة الدراسة

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع على قدر كبير من الاهمية والمتمثل في تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري، والذي يبدو مفهوما حديث النشأة عالميا، إلا أن هذا المصطلح ظهر في السبعينيات الميلادية، وذلك للاستفادة بالشكل الأمثل وقدر الامكان من الموارد المتاحة والعمل على استدامتها، من خلال إنشاء ما يسمى بالمدن الذكية والمستدامة كتوجه جديد في مجال التطوير العمراني بغرض تعزيز معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، على غرار مشروع "مدينة مصدر المستدامة"، وقد توصلت الدراسة أن مدينة مصدر تعد أول مدينة تصنع معايير الاستدامة في الخليج العربي، توفر لقاطنيها وروادها أرقى مستويات الحياة بأقل حد ممكن من الأضرار البيئية، تعمل على الارتقاء بمعايير الحياة اليومية والتنمية المستدامة إلى آفاق جديدة، وتحاول المدينة تقليل كمية النفايات إلى الصفر من خلال إعادة تدويرها أو إعادة استخدامها في أغراض أخرى.

الكلمات المفتاحية: التطور العمراني، المدن الذكية، التنمية المستدامة، الاقتصاد الدائري، مدينة مصدر المستدامة.

Abstract:

This research paper addresses the very important issue of the application of the concept of a circular economy, which seems to be a globally emerging concept, but this term emerged in the Gregorian 1970s, so as to optimize and maximize the resources available and work to sustain it, Through the creation of so-called smart and sustainable cities as a new orientation in urban development to promote standards of economic and environmental sustainability and social, like the "Sustainable Masdar City " project, the study found that a city of origin is the first city to make the criteria for sustainability in the Gulf Of the Arab world, providing its inhabitants and pioneers with the highest standards of life with minimal environmental damage, is working to improve the standard of daily life sustainable development is new, and the city is trying to reduce the amount of waste to zero through recycling or reuse for other purposes.

Key Words *: real estate development, Smart cities, sustainable development, circular economy, sustainable Masdar city.*

المقدمة:

يتجه العالم بوتيرة سريعة نحو التطور العمراني في المناطق الحضرية، نتيجة للتحول السريع في توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية، إلى جانب تزايد استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بين الأفراد والشركات والحكومات، كل هذا يؤدي إلى تعزيز التحول الاجتماعي والاقتصادي للمدن حول العالم، وفي الوقت الذي نتحول فيه بشكل مستمر نحو العالم الرقمي، نتوقع أن تتعرض المدن لتحول مماثل، فكان الاتجاه نحو تطوير مدن ذكية، مما يسفر عنه طرح خدمات جديدة وتوفير المزيد من الفرص الوظيفية، كما أن التحسينات التي تطرأ على طرق تخصيص الموارد واستخدامها والابتكار وفرص مشاريع الأعمال الرائدة ستنعكس إيجابا على الاقتصاد ككل، بالإضافة إلى ذلك سيكون في مقدور المدن إبراز قدراتها الذكية والمستدامة واستثمارها لتعزيز مزاياها التنافسية ذات الصلة بموقعها الجغرافي من أجل اجتذاب استثمارات وكفاءات جديدة.

وتسعى أبوظبي من خلال انجازها لمشروع "مدينة مصدر" والذي يعد المجمع السكني الأول من نوعه في الخليج العربي، الى الربط بين مفهوم الاستدامة والذكاء، والذي اعتمد في تصميمه على تطبيق أعلى المعايير البيئية من خلال تبني مقاربة الاستدامة بجميع اشكالها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بالإضافة الى استخدام تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات الحديثة، مدعمة بمغذيات بيولوجية مصممة لكي تعود للدخول في المجال الحيوي بأمان أي ما يندرج تحت مفهوم الاقتصاد الدائري.

اشكالية الدراسة:

وضمن ما تقدم وفي هذا الصياغ تعالج هذه الورقة البحثية موضوع على قدر كبير من الاهمية والمتمثل في تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري، والذي يبدو مفهوما حديث النشأة عالميا، إلا أن هذا المصطلح ظهر في السبعينيات الميلادية، وذلك للاستفادة بالشكل الأمثل وقدر الامكان من الموارد المتاحة والعمل على استدامتها، من خلال إنشاء ما يسمى بالمدن الذكية والمستدامة كتوجه جديد في مجال التطوير العمراني بغرض تعزيز معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، على غرار مشروع "مدينة مصدر المستدامة"، وفي هذا الإطار تعالج هذه الدراسة إشكالية أساسية هي: **كيف يساهم تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري في تعزيز معايير الاستدامة كتوجه جديد في مجال التطور العمراني في مدينة مصدر؟**

أهمية الدراسة: في اطار التحول السريع نحو دعم الاستدامة والحفاظ على البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والطاقة، تأتي اهمية هذه الدراسة في اعتبار ان المدن الذكية هي احد اهم الحلول المستقبلية ذات الكفاءة العالية لاستخدام واستهلاك الموارد، وهذه المباني تدفع للتوجه نحو مجتمع مستدام، مما يعزز ويسهل المعيشة المستدامة بالنسبة للسكان في المرحلة الحالية أو المستقبلية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة للوصول الى الأهداف التالية:

- ابراز وتوضيح مفهوم الإقتصاد الدائري.

- ابراز مفهوم وأسس المدن الذكية.

- ابراز دور الاقتصاد الدائري كآلية للاستفادة بالشكل الأمثل وقدر الامكان من الموارد المتاحة والعمل على استدامتها، من خلال إنشاء ما يسمى بالمدن الذكية والمستدامة.

- إلقاء الضوء على الإمكانيات التطبيقية للمدن الذكية كتوجه جديد في مجال التطوير العمراني بغرض تعزيز معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال دراسة حال مشروع "مدينة مصدر المستدامة".

منهجية الدراسة: حتى نتمكن من الوقوف على معظم عناصر الدراسة ومحاولة حل الاشكالية المطروحة، استعنا بالمناهج التالية:

المنهج التاريخي: تم الاستعانة به في تتبع بعض الوقائع التاريخية والتسلسلات الزمنية لبعض المراحل التاريخية مثل تتبع تاريخ ظهور مفهوم المدن الذكية.

المنهج الوصفي التحليلي: كأسلوب مناسب للوصف والتحليل في مختلف جوانب البحث.

منهج دراسة حال: استخدمنا هذا المنهج في الدراسة التطبيقية، من خلال دراسة حالة مدينة مصدر في تطبيق معايير الاقتصاد الدائري ودوره في تعزيز معايير الاستدامة كتوجه جديد في مجال التطور العمراني.

هيكل الدراسة: ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تناول هذا الموضوع وفق محورين اساسيين على النحو التالي:

- المحور الاول: الإطار النظري للمدن الذكية والمستدامة، الاقتصاد الدائري:

- المحور الثاني- تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري لتعزيز معايير الاستدامة في مدينة "مصدر" كتوجه جديد في مجال التطور العمراني:

1- الإطار النظري للمدن الذكية المستدامة، الاقتصاد الدائري:

التطوير العمراني هو صناعة متكاملة وسلسلة متتابعة من المراحل تنتهي بإقامة مشروع عقاري كبير مما يساعد في تحريك عجلة الاقتصاد والإضافة إلي العقارات المتاحة، مما يحدث توازن في مجال العرض والطلب، ويعتمد التطوير العقاري علي دراسة الجدوى ومعرفة احتياجات السوق وحالته في الوقت الراهن، والتفكير في مشروع يتناسب مع طبيعة المستهلك المستهدف وحالة السوق العقاري أيضا، لذلك شركات التطوير العقاري لا تهدف فقط إلي تحقيق المكاسب وإنما تعمل من أجل تطوير وتنمية السوق العقاري[1].

وتبدأ عملية التطوير العقاري من مرحلة الإتيان بالفكرة وتعتبر هذه المرحلة أهم مراحل التطوير وتتبع عادة من الإدراك العميق للمطور للسوق وحاجات المجتمع ونضج الحس العقاري لديه والذي يبني بالعلم والخبرة، يقوم المطور في هذه المرحلة بعمل دراسات مالية أولية للتأكد من جدوى المشروع، ثم ينتقل إلي المرحلة الثانية وهي بلورة الفكرة وتحديد الموقع وعمل الدراسات المالية والتصاميم المبدئية عن طريق المكاتب المتخصصة، في المرحلة الثالثة يقوم المطور بتجهيز دراسات السوق والجدوى المالية النهائية والتصاميم التي تؤهله لأخذ التراخيص اللازمة للمشروع.

بعد ذلك ينتقل إلي مرحلة التصاميم النهائية والبدء بالتفاوض علي عقود البناء وتحديد المقاول والتعاقد مع الممولين من بنوك وأفراد، وتأتي عندئذ المرحلة الخامسة بتوقيع العقود الخاصة بالمشروع من بناء وتمويل وتوريد وتسويق وغيرها، وخلال مرحلة البناء يقوم المطور بعمل المدير الذي يتابع سير العمل وفق الخطة الزمنية والمالية للمشروع عن طريق الإشراف الحقلي والمكتبي من خلال برامج محاسبية دقيقة ويقوم المطور خلال هذه المرحلة أيضا بمتابعة التغيرات والمشاكل التي تطرأ علي المشروع وحلها بأقل التكاليف المادية والزمنية الممكنة، ثم تأتي المرحلة السابعة في افتتاح المشروع والحملة الإعلامية له والتعاقد مع شركات إدارة المشروع وتسويقه والتأكد من جاهزيته للاستخدام، وفي نهاية المطاف وكمرحلة نهائية يقوم المطور بإدارة العقار ومتابعة تشغيله والمحافظة علي قيمته وتسويقه بشكل مستمر لضمان أعلي نسب تشغيل.[2]

وقبل التطرق لمفهوم المدن الذكية المستدامة في هذا المحور سنتطرف لمفهوم المدن الذكية، والاستدامة كل على حدى ثم نستنتج تعريف شامل لها، كما سنتطرق لمفهوم الاقتصاد الدائري:

1-1- مدخل مفاهيمي للمدن الذكية:

1-1-1- مفهوم المدن الذكية:

المدينة الذكية مصطلح ظهر منذ نحو عقد من الزمان ويمكن إيجاد أكثر من تعريف لها فهي قد تكون مدينة "المعرفة"، أو "المدينة الرقمية"، وغيرها من التعريفات الأخرى التي تنبع من أهداف تخطيط المدينة. وتستشرف المدينة الذكية المستقبل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فالمدينة الذكية ترصد البنية التحتية الأساسية كالطرق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية والأنفاق والمطارات والقطارات والموانئ البحرية وكذلك الاتصالات والمياه والطاقة والأبنية الرئيسية، كل ذلك من أجل الوصول إلى الدرجة المثلى من الموارد والأمن[3]. ويطلق مصطلح المدن الذكية على الأنظمة الإقليمية ذات المستويات الإبداعية التي تجمع بين النشاطات والمؤسسات القائمة على المعرفة لتطوير التعليم والإبداع، وبين الفراغات الرقمية التي تطور التفاعل والاتصالات، وذلك لزيادة القدرة على حل المشكلات في المدينة.[4]

ولقد ارتبط مفهوم المدينة الذكية عند (Droege 1991) بالمدن الافتراضية "Virtual Cities" التي تمثل محاكاة افتراضية للمدينة، وتتدرج المدن الرقمية"Digital Cities" ، والمعرفية"Knowledge-Based City" ، والسلكية "Wired

"City، والمعلوماتية"Informational City"، والمجتمعات الالكترونية " Electronic Communities" تحت هذا المفهوم، حيث تضم مجموعة واسعة من التقنيات الرقمية لتمثيل الفراغ الفيزيائي للمدينة رقميا. أما "معهد كاليفورنيا للمجتمعات الذكية"، فقد أطلق على النمو الذكي "*smart growth*" للمدن الرقمية مصطلح المدينة الذكية، أي التنمية التي تعتمد على تقنية الاتصالات والمعلومات، باعتبار المجتمع الذكي " *Smart Community* " هو المجتمع الذي يبذل جهد لاستخدام تقنيات المعلومات لتغيير أسلوب الحياة والعمل[5].

ومما سبق يمكن تعريف على أنها: المدن الذكية هي المدن التي تعتبر التكنولوجيا مكونا أصيلا من مكوناتها،[6]بحيث تستخدم حلول تكنولوجية مبتكرة بهدف تحسين مستوى الحياة والخدمات التي يتلقاها المواطنون والزوار[7].

1-1-2- الركائز الأساسية للمدن الذكية:

وتتطلب المدن الذكية من أجل مباشرة عملها ووصولها إلى مبتغاها وأهدافها، أن تقوم على عدة ركائز ووجود عدة ميكانيزمات أساسية ورئيسية مهمة من أجل الوصول إلى أعلى درجة من الفعالية، حيث تتألف المدن الذكية من طبقات متعددة يتضمن كل منها تقنيات تساعد في إنتاج البيانات وتصنيفها وتحليلها والقدرة على الاستجابة بشكل مثالي، ويدعم تلك وجود بنية تحتية قوية للاتصال أو منصة نطاق عريضة متكاملة، وتشمل هذه الطبقات خمسة ركائز أساسية لها أهمية قصوى في بناء مدينة ذكية يمكن توضيحها في ما يلي:

- **طبقة الاتصال:** تشمل الطبقة بشكل عام كافة أنواع الاتصال مثل الاتصال الخلوي وتقنية "WI-FI" وأجهزة الاستشعار وأجهزة جمع البيانات والانترنت، وهذه الأنواع يمكن أن تمتلكها شركة الاتصال الخاصة والعامة، أو البلديات أو مختلف الجهات الحكومية على مختلف المستويات، وتتيح البنية التحتية القوية للاتصالات للمدن الوصول إلى الأنظمة والحصول على البيانات والتعامل معها بفعالية.

- **طبقة مراكز البيانات/ المعلومات:** نظرا لحجم البيانات الذي يجري إنتاجها وجمعها، تعمل طبقة مركز البيانات على ضمان حفظ البيانات في مستودع بيانات عام بشكل يمكن الوصول إليها بسهولة من قبل كافة الإدارات التطبيقات.

- **طبقة التحليلات:** تستفيد المدن من خلال هذه الطبقة من كافة البيانات التي تم جمعها لتحولها إلى رؤى وأنشطة ذات قيمة.

- **طبقة التطبيقات:** في هذه الطبقة تنفذ المدن تطبيقات مخصصة لقطاعات بعينها وتطبيقات لمختلف قطاعات المستخدمين وهذه التطبيقات تمكن من إدخال البيانات والحصول عليها وجمعها عبر مختلف المنصات مثل خدمات الانترنت والأجهزة المتنقلة مثل (الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية) وأجهزة الاستشعار والسيارات،

وتوفر هذه الطبقة للمستخدمين تجربة متكاملة من خلال تنفيذ التطبيقات القادرة على دمج الخدمات من مختلف الجهات بما يسهم في تعزيز الكفاءة بشكل عام.

– **طبقة المستخدمين النهائيين:** الركيزة الأخيرة في أي مدينة ذكية هي طبقة المستخدمين التي تتراوح ما بين الفرد مرورا بالهيئات العام ووصولا إلى الشركات الخاصة، وهي الطبقة التي يجري فيها جمع البيانات سواء من خلال تطبيقات الإنترنت أو الهواتف الذكية أو أجهزة الاستشعار أو نظام تحديد المواقع وهي طبقة التي تستفيد في نهاية الأمر من نواتج مبادرات المدينة الذكية، وفعالية هذه الطبقة أمر أساسي للاعتراف بالمدينة كمدينة ذكية على نحو حقيقي.

ولضمان فعالية استخدام هذه الركائز يتعين على المدن القيام بالعناية الواجبة لضمان تكامل الأنظمة على نحو ملائم بين مختلف الإدارات والأنظمة والتطبيقات.

1-1-3- مزايا المدينة الذكية: من أهم مزايا المدن الذكية نذكر ما يلي:

- المساعدة في بناء الكفاءات التشغيلية وتنفيذها لتوفير الخدمات للمواطنين والشركات، ومن بينها ضمان إدارة مرورية خلال أوقات الذروة أو الخدمات الإلكترونية للحصول على موافقات وتصاريح العمال.

- إيجاد بيئة تستقطب الأعمال وتحافظ على النمو الاقتصادي بما يسهم في بناء بيئة حضرية وإجراءات التجارية فعالة تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدعم الابتكار.

- ضمان ارتفاع مستويات مشاركة المواطنين وتقديم جودة حياة أفضل، حيث أن المدن الذكية ستمكن المواطنين من تقديم الآراء والملاحظات والتواصل مع السلطات مباشرة.

- تكون قادرة على تنفيذ إدارة البنية التحتية "المياه والطاقة والمعلومات والاتصالات، والنقل، وخدمات الطوارئ، والمرافق العامة، والمباني، وإدارة وفرز النفايات، وغيرها.

- وجود شبكة الاستشعار اللاسلكية وهى شبكة من أجهزة استشعار ذكية لقياس العديد من المعلومات ونقل كافة البيانات في نفس الوقت للمواطنين أو السلطات المعنية.[8]

1-1-4-المجالات والأبعاد الاساسية للمدن الذكية:

من مقومات المدن الذكية المستقبلية أنها ترتكز على تقنيات المعلومات والتكنولوجيات الحديثة، من أجل تطوير كفاءة وبيئة العمل وتجاوز المعيقات والإكراهات التي تعرفها المدن التقليدية، التي أصبحت متجاوزة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يعرفه عالم اليوم، والذي يستدعي أكثر من أي وقت مضى البحث عن إمكانيات وحلول جديدة مرتبطة بالوسائل المتاحة حاليا، وهو الشيء الذي مكن من بروز "المدن الذكية" كحل من أجل مسايرة

التطور الحاصل من جهة، ومن أجل تكريس الفعالية والجودة والسرعة في العمل التي تتيحها "أنترنت الأشياء" من ناحية أخرى.

شكل رقم -01- المجالات والأبعاد الاساسية للمدن الذكية

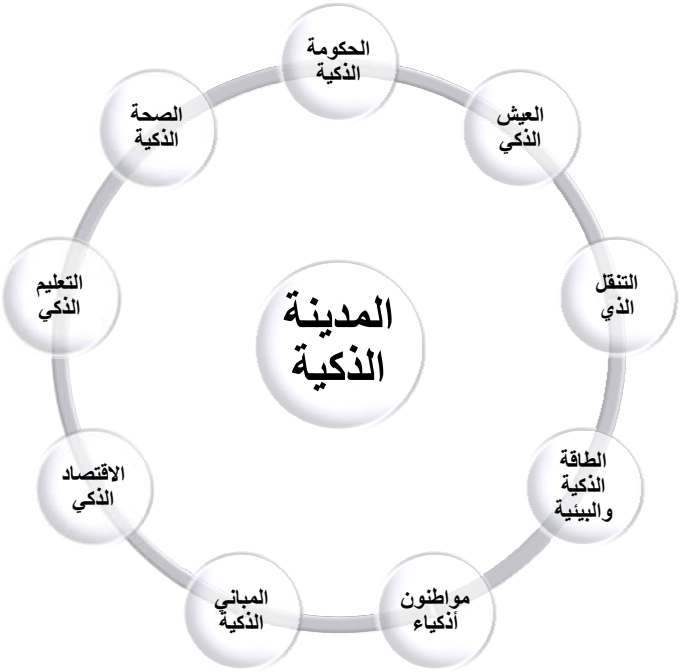

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: يونس مليح، **المدن الذكية وحلم التطبيق بالمغرب**، تاريخ النشر: 2017/03/07، متوفر على الرابط: http://www.akhbarona.com/permalink/201093.html ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة: 17:38.

يرتكز أساس المدينة الذكية على توسيع العمل بالتقنية الرقمية في كافة الميادين والقطاعات، وبالخصوص المجالات والأبعاد الموضحة في الشكل أعلاه، وذلك بغرض ضمان وتوفير جودة الحياة للسكان، حيث توفر المدينة الذكية بنية تحتية وتقنيات اتصالات سلكية ولاسلكية مختلفة تحقق الربط الشبكي المعلوماتي بين كافة نواحي المجتمع والجهات الخدمية ، وعلى مختلف المستويات، والقطاعات.[9]

1-2- مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة:

1-2-1- مفهوم الاستدامة:

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف

التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. وفي هذا السياق يشير كل من سوزان وبيتر كالفرت إلى أن البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين حادتين، تتمثل الأولى في أن كثيرًا من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاد في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا في الوقت الحاضر والناتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ننتجها. ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي بالندرة القادمة وتفاقم مشكلة السُّمية في العالم إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة. ففي المجال الفكري أسهم الشعور بالوضع المتدهور لبيئة الأرض في ظهور حقل معرفي جديد يعرف بالسياسة الإيكولوجية *Ecopolitics* التي عرَّفها جيوماريز *Guimaraes* على أنها "دراسة الأنساق السياسية من منظور بيئي"، والذي يعني أن الإلمام بعلم الطبيعة يعتبر بنفس أهمية الإلمام بالعلوم الاجتماعية والثقافية والسياسية عند دراسة الأنساق الإيكولوجية وقدراتها. ولذلك فإن شيوع فكرة التنمية المستدامة في أدبيات التنمية السياسية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين مثَّل في جزء منه محاولة لتجاوز إخفاق النظرية السلوكية في مجال التنمية، التي تبنت نموذج الحداثة، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة[10].

وتعني كلمة "مستدامة" وفقا لقاموس أكسفورد أنها "الحفاظ على التوازن البيئي عن طريق تجنب استنزاف الموارد الطبيعية"، ولذلك ومن أجل الاستدامة، نحتاج إلى استخدام الموارد الطبيعية بمعدل يلبي احتياجاتنا وكذلك احتياجات الأجيال القادمة[11]. حيث إننا نعيش في عالم حديث متحضر حيث نستهلك الكثير من الموارد الطبيعية يوميا. وفي مراكز المدن، نستهلك الكثير من الطاقة أكثر مما نستهلكه في الأرياف، حيث تبقى الاضواء في المدن مضيئة، ويتم استخدام المعدات والأجهزة الكهربائية، وأجهزة التدفئة وغيرها من المعدات التي تحتاج إلى الطاقة الكهربائية. ولا يهدف ذلك الى القول بأن العيش المستدام يجب أن يركز فقط على الناس الذين يعيشون في المدن، بل يجب إجراء تحسينات في كل مكان (يقدر بأننا نستهلك حوالي 40% من الموارد سنوياً أكثر مما نحتمل) وأن هذا يحتاج إلى إجراء تغييرات للمحافظة على استدامة هذه الموارد.

وتركز التنمية المستدامة على التوازن بين احتساب الاحتياجات، وحاجتنا إلى استخدام التكنولوجيا وبشكل اقتصادي، والحاجة إلى حماية البيئات التي نعيش فيها. ولا ترتبط الاستدامة بالبيئة فقط، بل إنها تتعلق بصحة المجتمعات وضمان عدم تعرض الناس إلى المعاناة بسبب التشريعات البيئية، مع ضرورة اختبار التأثيرات بعيدة الامد للأفعال التي تقوم بها البشرية، وطرح اسئلة حول: كيف يمكن تحسين الوضع.[12]

ولقد توصل تقرير بروتلاند عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر. " ويهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل آو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث

تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، و أن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية :

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد.

- المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة.

- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات. [13]

1-2-2- **أهم أهداف التنمية المستدامة:** توصلت الامم المتحدة إلى قائمة تتكون من 17 مادة منها:

-إنهاء المعاناة من الفقر والجوع.

-معاير أفضل للتعليم والصحة وجودة المياه والتنظيف الصحي.

-تحقيق المساواة الجندرية (النوع الاجتماعي).

-التنمية الاقتصادية المستدامة وفي نفس الوقت توفير فرص عمل وخلق اقتصاديات قوية.

-التغلب على تأثيرات التغير المناخي، والتلوث وغيرها من العوامل البيئية التي تضر بصحة الناس، والمعيشة والأرواح.

- الاستدامة التي تشمل صحة الأرض، والهواء والبحر .

وسنتعرض لأهداف التنمية المستدامة في الحفاظ وتوفير كل من: المياه، الغذاء، الصحة، المأوى والخدمات، الدخل، دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة، دور الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، في الآتي:

- **المياه**: تهدف الاستدامة الاقتصادية لضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدامها في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، كما تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه الكافية

في المنطقة للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة. أما الاستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

– **الغذاء**: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري. أما الاستدامة الاجتماعية فيه تهدف إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. بينما تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

– **الصحة**: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. بينما تهدف الاستدامة الاجتماعية فيه إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. أما الاستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

– **المأوى والخدمات**: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. بينما تهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

– **الدخل**: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص وتهدف ايضا الى الزيادة في الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الإجتماعي.

1-2-3- دور **تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة**:

في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي.. بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

- إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[14].

1-2-4- دور الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة:

المعارف والمعلومات تعد بالطبع عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، حيث تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف غير أنه لا بد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الريفية

الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية[15].

1-3- مفهوم المدينة الذكية المستدامة:

المدينة الذكية المستدامة تعني مدينة مبتكرة تقوم على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وغيرها من الوسائل لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية والقدرة على المنافسة مع ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتشمل المدينة الذكية، من الناحية الهيكلية، على أنظمة وتقنيات تعمل معا، وبشكل تفاعلي مع مواطني هذه المدن.[16] كما تعد عملية إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في العمليات الأساسية للمدن الذكية المستدامة عملية مهمة لتحقيق الاستدامة، كمحفزات لتحقيق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة ألا وهي النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، والتوازن البيئي .ومن حيث المسائل البيئية فإن باستطاعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقدم الدعم عبر خطط الرصد والإبلاغ الخاصة بانبعاثات غازات الدفيئة واستهلاك الطاقة .كما أنها يمكن أن تساعد في توفير منتجات مستدامة باستخدام مبادئ التصميم المراعي للبيئة والممارسات الفضلى، بما يغطي التطوير، والتصنيع، ومعالجة المنتجات بعد انتهاء عمرها الوظيفي.

شكل رقم – 02– المدن الذكية

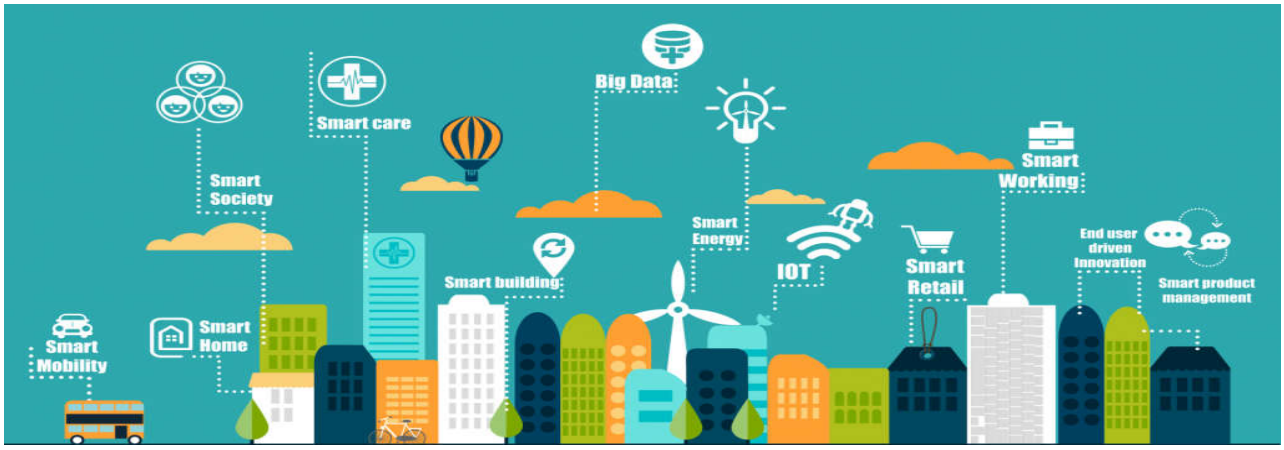

المصدر: متوفر على الرابط: https://www.google.

إن من شأن تطوير مدن ذكية أن يسفر عن طرح خدمات جديدة وتوفير المزيد من الفرص الوظيفية، كما أن التحسينات التي تطرأ على طرق تخصيص الموارد واستخدامها والابتكار وفرص مشاريع الأعمال الرائدة ستنعكس إيجاباً على الاقتصاد ككل .بالإضافة إلى ذلك، سيكون في مقدور المدن إبراز قدراتها الذكية والمستدامة واستثمارها لتعزيز مزاياها التنافسية ذات الصلة بموقعها الجغرافي من أجل اجتذاب استثمارات وكفاءات جديدة .في هذه المرحلة، يمكن تصميم المدن بطريقة تراعي متطلبات المحافظة على البيئة من خلال تدابير تؤدي لخفض النفايات وتقليل البصمة الكربونية، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وبقدر ازدياد نصيب المدينة من مراعاة المقومات البيئية، تكون قدرتها على توفير بيئة أنظف وأصح وألطف لسكانها[17].

1-2- ماهية الاقتصاد الدائري:

1-2-1- مفهوم الاقتصاد الدائري:

الاقتصاد الدائري مصطلح عام يعني الاقتصاد الصناعي الذي لا ينتج نفايات أو يحدث تلوثا، من بداية تصميمه ومنذ النية في إنشائه، والذي يحتوي على نمطين من تدفق المادة:

- **مغذيات بيولوجية**: وهي مصممة لكي تعود للدخول في المجال الحيوي بأمان.
- **ومغذيات تقنية**: وهي مصممة للتدوير بجودة عالية داخل منظومة الإنتاج دون أن تدخل المجال الحيوي فضلا عن أن تكون قابلة للإصلاح والتجديد منذ تصميمها.

ويشتمل المصطلح على معنى أوسع من مجرد إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، إذ يشمل التحول من الوقود الأحفوري إلى استخدام الطاقة المتجددة، والتأكيد على دور التنوع كسمة من سمات الأنظمة المرنة والمنتجة، كما يشتمل على مناقشة دور المال والتمويل كجزء من نقاش أوسع، كما أن بعض رواد هذا الاقتصاد دعوا إلى تجديد أدوات قياس الأداء الاقتصادي. [18]

وقد جاء أصل اصطلاح "الاقتصاد الدائري"، في كتاب صدر عام 1989 بعنوان "**اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**" الصادر لمؤلفيه " **ديفيد بيرس وآر. كيري تيرمز**"، ويميز المؤلفان فيه بين ما يسمى الاقتصاد الخطي، حيث يكون استهلاك الموارد مفتوحا، والاقتصاد الدائري، حيث يعاد تدوير الموارد ليستفاد منها أكثر من مرة[19]. حيث أن الاقتصاد الشائع مفتوح النهاية تطور دون أن يتضمن في بنيته الأساسية فكرة إعادة التدوير، الأمر الذي انعكس في التعامل مع البيئة باعتبارها مستودعا للنفايات. بينما الاقتصاد الدائري (غير الخطي) يرتكز على دراسة الأنظمة الغنية بردود الأفعال، وبشكل خاص المنظومات الحيوية، إحدى النتائج الرئيسية لذلك هي مفهوم تحسين النظم بدلا من المكونات، ومفهوم التصميم للملاءمة. وكفكرة عامة يستمد المصطلح وجوده من عدد من النهج الأكثر تحديدا بما في ذلك: من المهد إلى المهد، ومحاكاة الطبيعة، والإيكولوجيا الصناعية، والاقتصاد الأزرق. وفي معظم الأحيان يوصف المصطلح بأنه إطار للتفكير، ويزعم أنصاره أنه يمثل نموذجا متماسكا له قيمة كجزء من الاستجابة إلى نهاية عصر النفط والمواد الرخيصة.

وبينما يقوم الاقتصاد الصناعي الخطي على عملية "خذ، صنع، تخلص"، وأساليب الحياة التي تتغذى عليه تستنزف الاحتياطات المحدودة من الخامات لخلق منتجات ينتهي بها المطاف في مقالب القمامة أو في المحارق.

إن الاقتصاد الدائري هو إطار جامع تطور عن مجموعة من الأفكار المؤسسة له والتي تشمل:

- **محاكاة الطبيعة:** وتعني وفقا لـ جانين بنيوس Janine Benyus العمل من خلال دراسة النظم والتصميمات الطبيعية وتقليدها من أجل حل مشاكل الإنسان، على سبيل المثال دراسة ورقة نبات من أجل ابتكار خلية شمسية أفضل. وذلك وفق ثلاثة مبادئ: الطبيعة كنموذج، الطبيعة كمقياس، والطبيعة كمرشد.

- **الإيكولوجيا الصناعية:** وتعني دراسة تدفقات المواد والطاقة من خلال المنظومات الصناعية، وذلك بهدف خلق منظومات دائرية مغلقة، يتم فيها النظر للنفايات كمدخلات ومن ثم إلغاء فكرة وجود منتج جانبي غير مرغوب فيه، وينظر لهذه الفكرة على أنها "علم الاستدامة *Science of Sustainability*".

- **من المهد إلى المهد:** وهو المبدأ الذي صكه والتر ستاهل *Walter Stahel* المهندس المعماري، والخبير الاقتصادي والذي له الفضل في صياغة تعبير "من المهد إلى المهد" لمناقضة "من المهد إلى اللحد" – والذي يعبر عن وسيلة عمل الاقتصاد السائد "من الموارد إلى النفايات" – وفي نهاية السبعينات عمل ستاهل على تطوير مفهوم "الدائرة المغلقة" في العمليات الإنتاجية، وشارك في تأسيس معهد حياة المنتج *Product-life Institute* في جنيف، بهدف تحقيق الاستدامة الصناعية من خلال تمديد حياة خدمة السلع، وإعادة استخدامها، وإصلاحها وإعادة تصنيعها، ورفع مستوى الفلسفات تكنولوجيا من حيث انطباقها على الاقتصاديات الصناعية.

- **الاقتصاد الأزرق:** وهي حركة مفتوحة المصدر أسسها رجل الأعمال البلجيكي جونتر باولي *Gunter Pauli* نشأت من خلال تقرير وبيان رسمي تأسيسي ضم عددا من دراسات الحالة المحددة، وواحد وعشرين

مبدأ تأسيسيا كاستخدام الموارد المتاحة في النظم المتتالية، وأن نفايات منتج ما تكون مدخلا في بناء منتج آخر، وتصميم حلول بناء على البيئة والخصائص الفيزيقية والإيكولوجية المحلية والتركيز على الجابية كمصدر أساسي للطاقة.

1-2-2- المبادئ الأساسية للاقتصاد الدائري:

- **النفايات مغذيات:** لا وجود للنفايات، فالمكونات البيولوجية والتقنية تم تصميمها عن قصد كي تدخل ضمن دورة المواد.

- **التنوع قوة:** فالمنتجات والمواد والأنظمة المتنوعة مع مزيد من الصلات والمقاييس تكون أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية من التي يتم بناؤها لمجرد الكفاءة.

- **الطاقة** يجب أن تأتي من مصادر متجددة. مثل: الطاقة الشمسية...

- **التفكير المنظومي:** النظر للأشياء على أنها تؤثر في بعضها البعض في إطار متكامل، واعتبار العناصر مناسبة في إطار سياقات البنية التحتية، والبيئة، والمجتمع.

- **الأسعار وآليات التغذية المرتدة الأخرى يجب أن تعكس التكلفة الحقيقية:** في الاقتصاد الدائري تعمل الأسعار كوسائل وبالتالي يجب أن تعكس التكاليف الكاملة من أجل أن تكون فعالة بما فيها العوامل الخارجية السلبية.[20]

2- تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري لتعزيز معايير الاستدامة في مدينة "مصدر" كتوجه جديد في مجال التطور العمراني:

ضمن التحديات التي تواجه العالم بسبب استغلال الإنسان للموارد الطبيعية والبيئية بطرق خاطئة، وما نتج عن ذلك من تغيرات سلبية كالتلوث البيئي بأشكاله المختلفة الهوائي، المائي، الضوضائي، الإشعاعي وكذلك تلوث التربة، الأمر الذي أدي إلي اختلال توازن جودة حياته، وأضر البيئة بشكل عام، وفي سبيل الحد من هذه المشكلات تم التوجه نحو المدن المستدامة والذكية التي تجمع بين الاستدامة وظروف العيش الحديثة، لما لها من أثر ايجابي في الحفاظ على البيئة بالإضافة الى التقليل من استخدام المياه في ظل محدودية مصادرها وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والطاقوية، مما يؤدي الى خلق بيئة حضرية تتصف بالاستدامة وتحسين مستوى وكفاءة البنية التحتية بما يتماشى مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية. حيث من الصعب التطرق إلى المدن المستدامة دون التطرق إلى تجربة مدينة "**مصدر**" بأبوظبي لكونها تعد أول مدينة تصنع معايير الاستدامة في الخليج العربي. وهذا ما سنتطرق له في هذا المحور.

2-1- التعريف بمدينة مصدر المستدامة:

تأسست "**مدينة مصدر**" عام 2008،[21] بإمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة،[22] وتقع المدينة على بعد 17 كيلومتراً من وسط مدينة أبوظبي بالقرب من مطار أبوظبي الدولي، وتمتد على مساحة إجمالية تبلغ 700 هكتار،[23] وخاضت رحلة جريئة نحو تطوير المدينة البيئية الأكثر استدامة في العالم. ومن خلال استثماراتها الذكيّة، تتبوأ مدينة "مصدر" مرتبة الطليعة في توفير بصمة خضراء يحتذى بها لمدن المستقبل لاستيعاب التوسع الحضري السريع وخفض استهلاك الطاقة والمياه والحد من التلوث والنفايات. [24]

ويجسد تصميم المدينة مزيجا متناغما بين فنون العمارة العربية التقليدية والتكنولوجيا العصرية، كما تستفيد من حركة مرور الهواء المنعش فيها لتوفير برودة طبيعية تضمن أجواء مريحة خلال ارتفاع درجات الحرارة صيفا، وتستفيد مدينة "**مصدر**" من أشعة الشمس أيضا، حيث يتم توليد الطاقة الكهربائية النظيفة باستخدام تكنولوجيا الألواح الشمسية المثبّتة على أسطح المباني، فضلا عن امتلاكها إحدى أضخم التجهيزات الكهروضوئية في منطقة الشرق الأوسط.

ويعد "**معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا**" منصة كبرى للابتكار في قلب "**مدينة مصدر**"، وهو جامعة بحثية متخصصة بإيجاد الحلول المتطورة في مجالات الطاقة والاستدامة، ويمثل المعهد نواة مدينة "**مصدر**"، حيث يسهم بحفز روح الابتكار في مختلف أرجائها، ويمكن للشركات العاملة فيها إرساء علاقات وثيقة مع المعهد بما يعزز النمو الاقتصادي، ويسرع وتيرة انتشار الابتكارات التكنولوجية المتقدمة في الأسواق.

وتتجه "**مدينة مصدر**" إلى تحقيق رؤيتها بوجود آلاف الأفراد الذين يعيشون ويعملون فيها، إذ تواصل المدينة احتضان مزيد من الشركات والمدارس والمطاعم والشقق السكنية وغيرها، مما يكسبها تنوعا يماثل التنوع الذي تمتاز به المدن الكبرى. ومن المتوقع أن تستضيف مدينة "**مصدر**" بعد استكمالها نحو 40 ألف مقيم و50 ألف زائر سيتنقلون يوميا في أرجائها للعمل أو الدراسة.[25] حيث يجري تطوير مدينة "**مصدر**" على مراحل ليتم الانتهاء من المشروع بشكل كامل بحلول 2025. [26]

2-2- معايير الاستدامة في مدينة "مصدر":

تعتبر الاستدامة من العناصر التي اثارت موجة من النقاشات بين مخططي المدن والمهتمين بقضايا البيئة والتغير المناخي ولعل هده الاسباب الابرز في لدى حكومة ابو ظبي نحو الاستفادة منه كمصدر للإيجاد نوع جديد من المدن المعتمدة على الطاقة النظيفة و مقدمة لجيل جديد من الاستثمارات في مجال الطاقة.[27] وتعد مدينة مصدر أول مدينة خالية من الكربون والنفايات في العالم، كما أنها أول مدينة كاملة تعمل بالطاقة الشمسية، وتأتي ضمن مبادرة واعدة جدا تحمل اسم مبادرة "**الحياة على كوكب واحد**"، وهي مبادرة تتلخص في عالم يعيش فيه الناس حياة سعيدة وصحية، ويتمتع كل فرد بحصة عادلة من موارد الأرض، وهو ما تحققه مدينة مصدر بامتياز.[28] فهي مدينة مبتكرة متخصصة في علوم وتكنولوجيا الطاقة المتجددة، توفر لقاطنيها وروادها أرقى مستويات الحياة بأقل حد ممكن من الأضرار البيئية، وتطمح حكومة أبوظبي في أن تكون "مدينة مصدر" مركز العالم لطاقة المستقبل.

وبالارتقاء بمعايير الحياة اليومية والتنمية المستدامة إلى آفاق جديدة، ستقدم هذه المدينة المبتكرة نموذجا يدرك العالم من خلاله الطريقة التي ينبغي أن يتم بها إنشاء مدن المستقبل.[29]

شكل رقم -03- مدينة مصدر المستدامة في إمارة أبوظبي

المصدر: متوفر على الرابط:
https://www.google.d z/search

ويؤدي مشروع "مدينة مصدر" ببصمته الكربونية المنخفضة دورا محوريا في تحويل اقتصاد أبوظبي القائم على النفط إلى آخر قائم على المعرفة والابتكار. وتعتبر المدينة بمثابة بيئة اختبار مركزية للشركات العالمية المختصة بمجالي التكنولوجيا والطاقة المتجددة، ويهدف تصميم المدينة بحد ذاته إلى تحقيق أقصى درجات الراحة والحد من الآثار البيئية الضارة، وتم تزويد المرحلة الأولى من المشروع بمحطة توليد للطاقة الشمسية باستطاعة 10 ميجاواط مدعومة بسلسلة من النظم الصغيرة المثبتة على الأسطح لترفد المدينة بمعظم احتياجاتها من الكهرباء، وتحد من الحاجة للطاقة العاملة بالوقود الأحفوري، كما تم تصميم طرقات المدينة لتوفر بيئة وافرة الظلال طوال اليوم واستقطاب نسمات الهواء العليلة وخفض درجات الحرارة، وبالتالي الحد من استخدام مكيفات الهواء. وتوفر المدينة مزيجا متكاملا من المساحات المخصصة للسكن والتعليم والترفيه وتجارة التجزئة والتصنيع والمكاتب، مما يتيح للزوار والمقيمين سهولة الوصول إلى جميع مستلزماتهم ويقلل الحاجة إلى استخدام وسائل النقل، كما تم تصميم المباني بحيث تتسع لأعداد غفيرة من القاطنين الذين يمكنهم العمل والعيش ضمن مكان واحد، وبالتالي تقليل الحاجة إلى خدمات التدفئة والتبريد ووسائط النقل الداخلية.

وتضمن المدينة ترشيد استهلاك المياه من خلال استخدام تطبيقات عالية الكفاءة مثل صنابير الدش منخفضة التدفق، وإصدار تعرفة للمياه، وعدادات المياه الذكية، فضلا عن أجهزة معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في ري النباتات. إن النهج المتكامل الذي اتبعته المدينة لضمان توفير حياة تتماشى مع معايير الاستدامة والترفيه لسكانها يؤكد على سهولة تبني المسؤولية البيئية كنمط حياة دائم[30]. وتعد معايير الاستدامة في مدينة ابوظبي فيما يلي:

2-2-1- **إقامة المشاريع في مدينة مصدر:**

مدينة مصدر التي تعمل كمنطقة اقتصادية خاصة مع التركيز على التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة ستكون مقراً للعديد من المشاريع التجارية والتصنيعية العاملة في مجال تصنيع منتجات صديقة للبيئة، كما تتيح للشركات فرصة الاستفادة من إمكانية اختبار التقنيات النظيفة وعرضها وتطويرها وتسويقها تجارياً.

كذلك توفر المدينة العديد من المزايا لإقامة مشاريع الطاقة النظيفة منها "النافذة الموحدة للخدمات" التي تسهل إجراءات الترخيص والتوظيف، فضلاً عن العديد من التسهيلات التي تتمتع بها المناطق الحرة كإعطاء الأجانب حق التملك الكامل لمشاريعهم وحرية تحويل رأس المال والأرباح بالكامل والإعفاء من ضرائب الاستيراد والتصدير وضرائب الدخل الشخصي وضرائب الشركات. ويمكن تلخيص فوائد ومزايا الاستثمار بالمنطقة الحرة في "مدينة مصدر" في النقاط التالية:

- 100% نسبة تملك الأجانب للشركات ودون الحاجة الى كفيل مواطن.
- حرية انتقال رأس المال والأرباح دون قيود.
- الإعفاء من التعرفة الجمركية على الواردات.
- الإعفاء الكامل للشركات والأفراد من ضريبة الدخل.
- عدم وجود قيود على صرف العملات الأجنبية.
- منظومة متكاملة لحماية الملكية الفكرية وتتمتع "مدينة مصدر" بموقع استراتيجي بين أسواق الشرق الأوسط والأسواق الآسيوية، إلى جانب شبكة عالمية قوية من الخدمات اللوجستية وخدمات النقل. وهي تزود الشركات بمنصة شاملة ومتكاملة لتأسيس المشاريع.[31]

كما اختارت "فايننشال تايمز" مؤخرا مدينة مصدر كأفضل منطقة حرة لدعم الشركات الناشئة، وحصدت المدينة ثلاث جوائز عالمية مرموقة أخرى كأفضل منطقة حرة لقطاع الطاقة المتجددة، وحوافز البحث والتطوير وتطوير المرافق. وقد حلت المنطقة الحرة التي تحتضن أكثر من 500 شركة، في المرتبة الثانية ضمن جوائز أفضل منطقة حرة في الشرق الأوسط للشركات الصغيرة والمتوسطة. [32]

2-2-3- **العيش في مدينة مصدر:** كونها مدينة عربية حديثة، توفر مدينة مصدر لقاطنيها ما يلي:

فرصة العيش والعمل في موقع واحد، مع وجود مرافق مظللة مريحة للمشاة مما يقلل من اعتمادهم على النقل الداخلي وأجهزة التكييف، كما يتوقع أن يستقطب المشروع الذي تتسم أبنيته بكثافة عالية 40000 نسمة من السكان، فضلا عن 50000 زائر عند الانتهاء من المشروع بشكل تام.

2-2-4- **المباني في مدينة مصدر:** تتميز المباني في مدينة مصدر بـ:

- تستوحي المباني في مدينة مصدر أفكارها من تصاميم العمارة التقليدية لمنطقة الخليج.

- يهدف تصميم المباني في مدينة مصدر إلى إنشاء مبان تقلل من استخدام الطاقة وتستخدم التهوية الطبيعية التي توفرها أبراج الرياح.
- من المباني التي تم إنجازها وافتتاحها حتى الآن: الحرم الجامعي لمعهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا والذي يضم ثلاثة مبان سكنية ومبنيين مخصصين للمختبر ومركز المعرفة.
- تحتضن المدينة عددا من المرافق الخدمية ومنافذ البيع بالتجزئة والمطاعم وسوق للمنتجات العضوية ومعرض في الهواء الطلق الذي يقام من أفريل حتى أكتوبر من كل عام.

كما يجري العمل على عدد من المباني الأخرى منها توسعة الحرم الجامعي لمعهد مصدر ومبنى مقر مصدر الذي سيضم مقري كل من شركة مصدر والوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومبنى "**كورتيارد**" الذي سيكون أول مبنى تجاري في المدينة ومبنى سيمنز وهو المقر الجديد لشركة سيمنز في الشرق الأوسط[33] .

2-2-5- **الطاقة المستخدمة في مدينة مصدر:**

وتضم المدينة واحدا من أكبر مجمعات المباني عالية الأداء في العالم لتشكل بذلك مختبرا واقعيا لرصد ودراسة كيفية استهلاك ومشاركة الموارد في المدن، وبفضل **تصميمها الذكي** ينخفض استهلاك المباني في المدينة من الطاقة والمياه بنسبة 40% وفق معايير (ASHRAE/Estidama) ، حيث يشترط على جميع المباني الجديدة أن تحقق بالحد الأدنى تصنيف "**3 لآلئ**" وفق معايير الاستدامة (تعادل شهادة ليد الذهبية)، ويتم إنشاء المباني باستخدام الإسمنت منخفض الكربون والألومنيوم المعاد تدويره بنسبة 90%، بالإضافة إلى مواد أخرى معتمدة يتم استقدامها من السوق المحلي[34]. قامت شركة مصدر ببناء محطة لتوليد الطاقة الشمسية باستخدام الألواح الكهروضوئية تبلغ طاقتها الإنتاجية 10 ميجاواط وذلك لتأمين احتياجات مباني معهد مصدر والمبنى المؤقت لمكاتب مصدر فضلا عن عمليات البناء الجارية في المدينة. وتمتد المحطة التي تعد الأكبر من نوعها على مستوى الشرق الأوسط على مساحة 22 هكتارا وتوفر الفائض من الطاقة إلى الشبكة الرئيسة لأبوظبي.

2-2-6- **النقل في مدينة مصدر:** يحظر استخدام السيارات داخل مدينة مصدر حيث تعتمد المدينة على ما يلي:

- أنظمة النقل التي تشغلها الطاقة النظيفة، منها نظام النقل العام ونظام النقل الشخصي السريع الذي يستخدم حاليا في الحرم الجامعي لمعهد مصدر كمشروع تجريبي.

- أما نظام النقل العام فيستخدم القطارات الخفيفة والحافلات والسيارات الكهربائية، وسيتم ربط هذه الأنظمة بشبكة الطرق الرئيسة وخطوط السكك الحديدية التي ستشكل حلقة وصل مع المناطق الأخرى خارج المدينة.

2-2-7- معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا:

تستضيف مدينة مصدر معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا الذي أنشئ بالتعاون مع معهد "ماساتشوستس" للتكنولوجيا، ويطرح المعهد برامج الدراسات العليا والبرامج البحثية في مجال الطاقة المتقدمة والتقنيات المستدامة، واستقبل أول دفعة من طلابه في 6 سبتمبر 2009. ويهدف المعهد إلى دعم أنشطة البحث والتطوير في مجال الطاقة البديلة والتقنيات النظيفة في مدينة مصدر.

ويقبل المعهد الطلاب من جميع الجنسيات، ويطرح في الوقت الحاضر برنامج ماجستير العلوم في علوم الحوسبة والمعلومات وهندسة القوى الكهربائية وهندسة وإدارة النظم وعلوم وهندسة المواد والهندسة الميكانيكية وهندسة النظم الدقيقة وهندسة المياه والبيئة والهندسة الكيميائية. ويتلقى الطلبة الدعم المالي الكامل شاملاً الرسوم الدراسية ونفقات السكن والسفر والضمان الصحي وبدل المعيشة وغيرها[35].

2-3- تطبيق معايير الاقتصاد الدائري في مدينة مصدر:

إن عملية معالجة المخلفات سواء المنزلية، أو الصناعية أو الزراعية وتحويلها إلى منتجات مفيدة للإنسان، وذلك بغرض تقليل تأثير هذه المخلفات وتراكمها على البيئة والمساعدة على الحد من استهلاك المواد الخام، وخفض استهلاك الطاقة، و الحد من تلوث الماء والهواء وخفض إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري، إذ تتم هذه العملية عن طريق تصنيف وفصل المخلفات على أساس المواد الخام الموجودة بها ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدا.[36] وبغرض الحفاظ على الموارد وتلافي اهدارها وسرفها والحد من آثار استعمالها على البيئة في مدينة " مصدر"، يتم استهلاك المياه بطرق تخفض من الاثار الضارة والسلبية لاستعمالها على البيئة المحيطة، وكذا التقليل من كمية النفايات، وذلك من خلال اعادة تدويرها:

2-3-1- إعادة التدوير المياه المستعملة:

استهلاك المياه في المباني يجب ان يكون في ادنى حد ممكن عن طريق استعمال الادوات الموفرة للمياه واستخدام أنظمة أكثر كفاءة لضخ المياه واعادة استعمالها، واعادة تدوير المياه الرمادية*، والتي تساعد في تخفيض الاثار الضارة لاستعمال المياه على البيئة المحيطة كالبيئات البحرية مثلا. [37]

2-3-2- إدارة النفايات:

وتحاول المدينة تقليل كمية النفايات إلى الصفر، وذلك من خلال:

- تستخدم النفايات البيولوجية في الحصول على تربة وأسمدة غنية، فيما يمكن تحويل بعض هذه النفايات، عن طريق الحرق، إلى مصدر إضافي للطاقة.

- أما النفايات الصناعية، مثل البلاستيك، فسيتم **إعادة تدويرها** أو إعادة استخدامها في أغراض أخرى[38].

الشكل رقم -04- اعادة تدوير النفيات

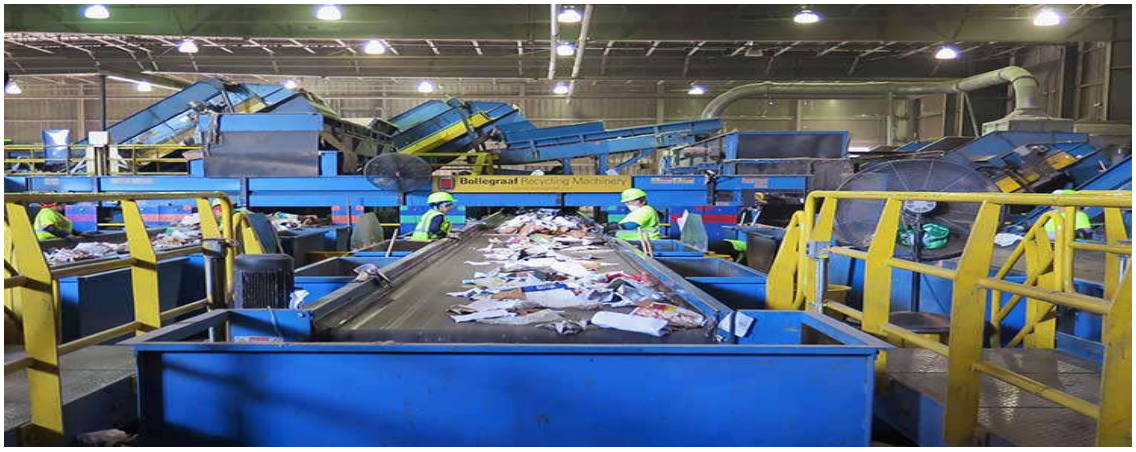

المصدر: متوفر على الرابط:https://www.google.dz/search

وقد وقعت "مصدر"، مبادرة أبوظبي متعددة الأوجه للطاقة المتجددة عام 2016، اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة الشارقة للبيئة "بيئة"[39]، الشركة الرائدة في الشرق الأوسط لإدارة البيئة والنفايات، للنهوض بقطاع تحويل النفايات إلى طاقة في دولة الإمارات. حيث ستتعاون "مصدر" وشركة الشارقة للبيئة في تطوير مبادرات تحويل النفايات إلى طاقة في الشارقة، ودولة الإمارات بشكل عام، ومختلف دول المنطقة. وسوف تساهم هذه المبادرات في تحقيق رؤية الإمارات 2021 التي من ضمن أهدافها الاستفادة من النفايات في توليد الطاقة بنسبة 75% بحلول عام 2021. حيث أنه عندما يفكر الناس بالاستدامة، فإنهم غالبا ما يركزون على العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء، ولكن النفايات تعد جزءا مهما في هذه المعادلة. إن إلقاء النفايات في مكبات النفايات هو بالطبع أمر غير مرغوب فيه، لذلك من الأهمية أن يتم العمل على إيجاد طرق مبتكرة للاستفادة من هذه النفايات عبر تحويلها إلى طاقة، وهذه خطوة أساسية لمواجهة تحديات الاستدامة المرتبطة بانتشار التحضر وتنامي الاستهلاك، وستعمل "مصدر" من خلال هذه الاتفاقية على توظيف خبراتها الواسعة التي اكتسبتها على مدى عشر سنوات في تطوير وتمويل وإدارة مشاريع الطاقة النظيفة، والمساعدة في نفس الوقت على تحقيق أهداف دولة الإمارات بخفض انبعاثات الكربون والوفاء بالتزاماتها بشأن الطاقة المتجددة[40]."

2-4- مشروع" الفيلا المستدامة" في مدينة "مصدر":

ولقد أطلقت شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "**مصدر**" مشروع "**الفيلا المستدامة**" في مدينة مصدر وهو مشروح حديث (2017)، وستوفر الفيلا طاقة أقل بنسبة 72%، ومياها أقل بنسبة35% بالمقارنة مع الفيلات التقليدية ذات الحجم المماثل في أبوظبي، وبالتالي ستساهم في منع انبعاث ما يقدر بـ 63 طنا من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

وتعتبر الفيلا الصديقة للبيئة، الممتدة على مساحة 405 أمتار مربعة، أول فيلا يتم تصميمها لتحقق معايير التصنيف "4 لآلئ" وفق نظام "استدامة" لتصنيف المباني والتابع لمجلس أبوظبي للتخطيط العمراني. وتم تصميم النموذج الأولي للفيلا بحيث يمد الشبكة الوطنية للكهرباء بنحو 40 ألف كيلوواط ساعي من الكهرباء من خلال 80 لوحا شمسيا تم تركيبها على السطح، وتعتمد الفيلا على تصميم ذكي يستخدم حلول كفاءة الطاقة للحد من تأثيرها على البيئة، ومن المتوقع أن تستهلك الفيلا المكونة من أربع غرف نوم 97 كيلوواط ساعي فقط من الكهرباء لكل متر مربع.

ويعتقد الناس عموما أن الخيارات المستدامة مكلفة أكثر، لكن مفهوم الفيلا الصديقة للبيئة يثبت أن هذا الاعتقاد خاطئ، وأن هذه الفيلا المستدامة تنسجم مع مبادئ مدينة مصدر للتنمية المستدامة فهي فعالة من حيث التكلفة وتراعي السلامة البيئية وتصميمها يجعلها ملائمة لمتطلبات الثقافة المحلية، وبفضل كفاءتها في استهلاك الطاقة والمياه، سوف يلاحظ سكان الفيلا انخفاضا كبيرا في قيمة فواتير الكهرباء والمياه[41].

خاتمة: تمثل المدن محاور الابتكار التي تقود التنمية الاقتصادية، ومع ذلك ففي الفترة المبكرة لنمو المدن قد يكون للتمدن آثار وخيمة على البيئة والمواطنين، وبينما نتقدم إلى الأمام ساعين إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تُحث المدن على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمواجهة التحديات الحضرية وتوفير نوعية أفضل من الحياة لساكنيها، مدعمة بمغذيات بيولوجية مصممة لكي تعود للدخول في المجال الحيوي بأمان أي ما يندرج تحت مفهوم الاقتصاد الدائري. وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

النتائج:

- ان المدينة الذكية المستدامة تعني مدينة مبتكرة تقوم على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وغيرها من الوسائل لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية والقدرة على المنافسة مع ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشمل المدينة الذكية، من الناحية الهيكلية، على أنظمة وتقنيات تعمل معا، وبشكل تفاعلي مع مواطني هذه المدن.

- تكون المدينة ذكية عندما تحقق الاستثمارات في رأس المال البشرى والاجتماعي والبنية التحتية للطاقة، وتعتمد على التنمية الاقتصادية المستدامة والجودة العالية لحياة المواطنين، مع الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية. وتكون قادرة على تنفيذ إدارة البنية التحتية "المياه والطاقة والمعلومات والاتصالات، والنقل، وخدمات الطوارئ، والمرافق العامة، والمباني، وإدارة وفرز النفايات، وغيرها".

- تعد مدينة مصدر أول مدينة تصنع معايير الاستدامة في الخليج العربي، ويجسد تصميم المدينة مزيجا متناغما بين فنون العمارة العربية التقليدية والتكنولوجيا العصرية، توفر لقاطنيها وروادها أرقى مستويات الحياة بأقل حد ممكن من الأضرار البيئية، تعمل على الارتقاء بمعايير الحياة اليومية والتنمية المستدامة إلى آفاق جديدة، ستقدم

هذه المدينة المبتكرة نموذجا يدرك العالم من خلاله الطريقة التي ينبغي أن يتم بها إنشاء مدن المستقبل. كما توفر لقاطنيها فرصة العيش والعمل في موقع واحد.

- للحفاظ على الموارد وتلافي اهدارها وسرفها والحد من آثار استعمالها على البيئة يتم استهلاك المياه في المباني في مدينة مصدر إلى ادنى حد ممكن عن طريق استعمال الادوات الموفرة للمياه واستخدام أنظمة ذكية أكثر كفاءة لضخ المياه واعادة استعمالها، واعادة تدوير المياه الرمادية، والتي تساعد في تخفيض الاثار الضارة لاستعمال المياه على البيئة المحيطة كالبيئات البحرية مثلا. وتحاول المدينة لتقليل كمية النفايات إلى الصفر، حيث تستخدم النفايات البيولوجية في الحصول على تربة وأسمدة غنية، فيما يمكن تحويل بعض هذه النفايات، عن طريق الحرق، إلى مصدر إضافي للطاقة. أما النفايات الصناعية، مثل البلاستيك، فسيتم **إعادة تدويرها** أو إعادة استخدامها في أغراض أخرى.

التوصيات:

- يجب الاستثمار في الرأس المال البشرى والاجتماعي لأن ترسيخ مفهوم المدن الذكية والمستدامة وتبني معايير الاقتصاد الاخضر الأخضر لا يكتمل إلا إذا أصبح ثقافة عامة لدى الجميع ومادة إجبارية في الجامعات يتم تدريسها للتخصصات الهندسية كافة.

- تعزيز ونشر ثقافة الاستدامة ركن رئيسي ضمن أهداف إنشاء مدينة مصدر، حيث تركت أثراً كبيراً في هذا الجانب ليس فقط على مستوى إمارة أبوظبي، بل الإمارات بشكل عام، وتجاوزت ذلك لتصبح وجهة إقليمية وعالمية للشركات والجهات المختلفة والأفراد المهتمين بالاطلاع على أحدث التقنيات المستدامة.

- إن الوعي البيئي والطاقة النظيفة والمشاريع المستدامة في مجال ليست شيئاً جديداً بالنسبة لـ: شركة "بيئة" أو "مصدر"، لكن هذه الاتفاقية ستعزز من جهود بناء مستقبل أكثر استدامة.

قائمة المراجع والمصادر:

[1]- **التطوير العقاري، متوفر على رابط:**
http://www.mresco.com/blog/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1- ، تاريخ الزيارة: 2017/07/25، توقيت الزيارة: 21:45.

[2]- **ما هو التطوير العقاري؟**، متوفر على الرابط: **http://www.almalnews.com/Story/370/16/%D9%85%D8%A7-** ، تاريخ الزيارة: 2017/07/25، توقيت الزيارة: 20:45.

[3]- مريم نصر، **ما هي "المدينة الذكية"؟**، تاريخ النشر: 2015/10/05، متوفر على الرابط: http://www.alghad.com/articles/896331- ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة: 15:58.

[4]- خلود صادق، محمد حيان سفور، **المدن الذكية ودورها في ايجاد حلول للمشكلات العمرانية (حالة دراسية: مشكلات النقل في مدينة دمشق)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد 29، عدد 02، 2013، ص584.

[5]- يونس مليح، **المدن الذكية وحلم التطبيق بالمغرب**، تاريخ النشر: 2017/03/07، متوفر على الرابط:
http://www.akhbarona.com/permalink/201093.html ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة: 17:38.

[6]- **المدن الذكية المستدامة: نحو مستوى معيشة أفضل**، 2014، ص02، متوفر على الرابط: http://www.motc.gov.qa/.../lmdn_ldhky_lmstdm_-_nhw_mstw_mysh_fd. ، تاريخ النشر:2016/05/09.

[7]- جمال بن عبد الله الهندي، ورقة عمل: التحول الالكتروني والذكي نحو بناء مدن ذكية، ص06. متوفر على الرابط:

[8]- احمد حسن، **ما لا تعرفه عن المدن الذكية فى 22 معلومة جديدة، تاريخ النشر 2016/12/01**، متوفر على الرابط: http://www.youm7.com/story/2016/12/1/%D9%85%D8%A7-%D9%84%D8%A7-18:10 ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة:

[9]- جمال بن عبد الله الهندي، ورقة عمل: التحول الالكتروني والذكي نحو بناء مدن ذكية، ص06. متوفر على الرابط:

[10]- عبدالله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة**، متوفر على الرابط: http://maaber.50megs.com/issue_may10/deep_ecology1.htm ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة: 18:10.

[11]- مواد البناء المستدامة، متوفر على الرابط:http://www.envirocitiesmag.com/articles/green-buildings/sustainable-construction-materials.php ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة: 18:10.

[12]- سعيد سلمان الخواجة، **ما هي الاستدامة وما أهميتها؟**، تاريخ النشر: 2016/05/01، متوفر على الرابط: http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1085/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A- ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة: 18:10.

[13]- اسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات التوجهات الافاق، باجة، تونس، 26-27 افريل 2012، ص 06.

[14]- **دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة**، تاريخ النشر: 2015/01/13، متوفر على الرابط: http://www.addisoft.net/index.php/tanmia/developpement.html?start=12 ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة: 18:10.

[15]- عماد حنفي، **التنمية المستدامة ... الخطط والأهداف**، تاريخ النشر: 2015/09/26، متوفر على الرابط: https://www.egynews.net/698584/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9- ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة: 19:20.

[16]- التقريرالنهائي: **إقامة المجتمع الذكي :التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، قطاع تنمية الاتصالات، لجنة الدراسات 02، 2017، ص 16.

[17]- **المدن الذكية المستدامة: نحو مستوى معيشة أفضل**، 2014، ص05، متوفر على الرابط: http://www.motc.gov.qa/.../lmdn_ldhky_lmstdm_-_nhw_mstw_mysh_fd. ، تاريخ النشر:2016/05/09.

[18]- مجدى سعيد، **الاقتصاد الدائري.. اقتصاد صناعي أكثر استدامة**، تاريخ النشر:2016/05/09، متوفر على الرابط: http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/179- ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة: 18:10.

[19]- جواد العناني، **الاقتصاد الدائري**، تاريخ النشر: 2 يونيو 2016، متوفر على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/6/2/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة: 18:10.

[20]- مجدى سعيد، **الاقتصاد الدائري.. اقتصاد صناعي أكثر استدامة**، تاريخ النشر:2016/05/09، متوفر على الرابط: http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/179- ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة: 18:10.

[21]- الموقع الرسمي لمصدر، متوفر على الرابط:http://www.masdar.ae/ar/masdar-city/detail/About-Masdar-City ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة:16:24

[22]- مدينة مصدر بابوظبي، متوفر على الرابط: https://www.almrsal.com/post/149847 ، تاريخ الزيارة: 2018/02/14، توقيت الزيارة: 14:10.

[23]- مدينة "مصدر"، متوفر على الرابط:https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/masdar- ، تاريخ الزيارة: 2018/02/14، توقيت الزيارة: 14:10.

[24]- الموقع الرسمي لمصدر، متوفر على الرابط:http://www.masdar.ae/ar/masdar-city/detail/About-Masdar-City ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة:16:20

[25]- الموقع الرسمي لمصدر، متوفر على الرابط:http://www.masdar.ae/ar/masdar-city/detail/About-Masdar-City ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة:16:24

[26]– مدينة "مصدر"، متوفر على الرابط:https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/masdar- ، تاريخ الزيارة: 2018/02/14، توقيت الزيارة: 14:10.

[27]– مُحَمَّد تاج الدين الحاج حسين، **مدينة المصدر –ابوظبي– اول مدينة تصنع معايير الاستدامة في الخليج العربي**، متوفر على الرابط: http://www.dralhaj.com/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%8 ، تاريخ الزيارة: 2018/02/14، توقيت الزيارة: 14:19.

[28]– **ما هي مدينة مصدر ؟**، متوفر على الرابط:http://masdar-city.blogspot.com/p/blog-page_21.html ، تاريخ الزيارة: 2018/02/14، توقيت الزيارة: 14:10.

[29]– الموقع الرسمي لمصدر، متوفر على الرابط:http://www.masdar.ae/ar/masdar-city/detail/About-Masdar-City ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة:15:31

[30]– الموقع الرسمي لمصدر، متوفر على الرابط:http://www.masdar.ae/ar/masdar-city/detail/About-Masdar-City ، تاريخ الزيارة: 2018/02/13، توقيت الزيارة:15:30

[31]– مدينة "مصدر"، متوفر على الرابط: https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/masdar- ، تاريخ الزيارة: 2018/02/14، توقيت الزيارة: 14:10.

[32]– طه حسيب، "مدينة مصدر" نموذج ديناميكي للمدن المستدامة في القرن الحادي والعشرين، متوفر على الرابط: http://www.alittihad.ae/details.php?id=78289&y=2017 ، تاريخ الزيارة: 2018/02/23، توقيت الزيارة: 12:12

[33]– مدينة "مصدر"، متوفر على الرابط: https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/masdar- ، تاريخ الزيارة: 2018/02/14، توقيت الزيارة: 14:10.

[34]– طه حسيب، "**مدينة مصدر" نموذج ديناميكي للمدن المستدامة في القرن الحادي والعشرين**، متوفر على الرابط: http://www.alittihad.ae/details.php?id=78289&y=2017 ، تاريخ الزيارة: 2018/02/23، توقيت الزيارة: 12:12

[35]– مدينة "مصدر"، متوفر على الرابط: https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/masdar- ، تاريخ الزيارة: 2018/02/14، توقيت الزيارة: 14:10.

[36]– شهد جلال الدين ياسين، **الاثر الاقتصادي لتدوير النفايات دراسة اقتصادية قياسية في ولاية الخرطوم (2010–2014)**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ديسمبر 2015، ص9.

* **المياه الرمادية:** وهي الناتجة عن استعمال الحمامات والمطابخ لها أثر كبير في خفض استهلاك الماء بالمباني، حيث يتم تجميعها في خزان أرضي ويتم معالجتها وترشيحها باستخدام الرمل و الحصى والمرشحات البيولوجية ثم يعاد استعمالها لري الحدائق مثلا، وهو ما يؤدي الى انتاج اقل كمية ممكنة من المياه العادمة.

[37]– **البناء الاخضر : هل تعرف ما هي الابنية الخضراء ؟، متوفر على الرابط:**
https://www.ts3a.com/bi2a/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%B6%D8%B1- ، تاريخ الزيارة: 2017/07/28، توقيت الزيارة: 11:50.

[38]– مدينة "مصدر"، متوفر على الرابط: https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/masdar- ، تاريخ الزيارة: 2018/02/14، توقيت الزيارة: 14:10.

[39] **شركة "بيئة"**: تأسست في عام 2007، وتقوم في كل عام بجمع حوالي 2.3 مليون طن من النفايات من نحو مليون أسرة في الشارقة. وفي حين تقوم الشركة بتدوير حوالي 1.9 مليون طن من تلك النفايات.

[40]– الموقع الرسمي لمصدر، متوفر على الرابط:http://www.masdar.ae/ar/masdar-city/detail/About-Masdar-City ، تاريخ الزيارة: 2018/02/23، توقيت الزيارة:16:58

[41]– سيد الحجار، **إطلاق مشروع الفيلا المستدامة في "مدينة مصدر"**، تاريخ النشر: 2017/01/20، متوفر على الرابط: http://www.alittihad.ae/details.php?id=3822&y=2017&article=full ، تاريخ الزيارة: 2018/02/14، توقيت الزيارة: 14:10.

البدائل الإستراتيجية للعوائد البترولية في الجزائر

د/ عديلة مريمت
مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
Email : adilamerimet@gmail.com

Les alternatives stratégiques des revenus pétroliers en Algérie

Strategic alternatives of petroleum yields in Algeria

ملخص:

في إطار دعم مسيرة التنمية المستدامة، عملت الجزائر على استغلال الموارد المتنوعة المتاحة لها في الاستثمار الفلاحي، الصناعي، والتركيز على الاستثمار في القطاع السياحي والاستثمار في الطاقات المتجددة كمصدر بديل للطاقة التقليدية.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض أهم البدائل والمتاحات الإستراتيجية في الجزائر، من أجل الإقلاع باقتصادها وزيادة تنويع مداخيلها المالية لتعويض العوائد البترولية، على اعتبار نضوب الطاقات التقليدية في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة، عوائد البترول، الاستراتيجيات البديلة.

Résumé:

Dans le cadre de soutenir la trajectoire du développement durable, l'Algérie a travaillé pour exploiter les différents ressources disponibles dans l'investissement agricole, industriel et a concentré ses efforts sur l'investissement dans le secteur touristique et l'investissement dans les énergies renouvelables, en tant que source alternative de l'énergie traditionnelle.

Cette étude vise à exposer les plus importants des alternatives stratégiques dans l'Algérie, et cela pour le démarrage de son économie et le surgissement de la diversification des revenus financiers afin de substituer les revenus pétroliers, si on prend en considération le tarissement des énergies traditionnelles au futur.

Mots clés: **Les énergies renouvelables, revenus de pétrole, stratégies alternatives.**

المقدمة

كانت الجزائر من الدول السباقة لتكريس مبادئ التنمية المستدامة والاهتمام بالمبادئ البيئية التي فرضت في المؤتمرات العالمية والإقليمية، وفرض القوانين والمراسيم التشريعية للحث على المحافظة على البيئة باعتبارها البعد التنموي الجديد المدرج في التنمية المستدامة، كما حاولت الجزائر جاهدة منذ الاستقلال لإدراج مسؤوليات البيئة لوزارة خاصة بها، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على عوائد المحروقات بنسبة 96 بالمائة، ومع ظهور النظريات المؤكدة لزوال البترول كثروة باطنية، فقد سعت الجزائر جاهدة لاستغلال كل مواردها المتاحة للاستثمار فيها، لتعويض العوائد البترولية من خلال الاستثمار الفلاحي والاجتماعي والصناعي، كما اهتمت الجزائر لتعويض البترول كطاقة غير متجددة بالطاقات المتجددة، وذلك من خلال المشاريع التي قامت بتنفيذها والمشاريع المسطرة.

من هنا تطورت الأبحاث عن العناصر الطاقوية البديلة التي بإمكانها تغطية الحاجات المتزايدة من الطاقة، وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة، عن طريق تخفيض الضغط عن استخدام الطاقات التقليدية، هذه الخاصية نجدها في عناصر طاقوية جديدة مثل: الطاقة الشمسية،طاقة الرياح، الطاقة النووية، الطاقة المائية.....الخ

الإشكالية:

مما لاشك فيه أن فكرة الطاقات المتجددة أصبحت الشغل الشاغل للعديد من الدول لاسيما تلك التي تتوفر على إمكانيات كبيرة ولكنها غير مستغلة، ومنه نجد أن الجزائر معنية أكثر من أي دولة أخرى بهذا المجال(الطاقات المتجددة)، قصد تنويع مصادر الطاقة وبالتالي مصادر تمويل الاقتصاد.وعليه يبرز التساؤل الجوهري التالي:

ما هي أهم البدائل الإستراتيجية للعوائد البترولية في الجزائر؟

للإجابة على التساؤل المطروح والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

أولا: الاستراتيجيات الأولية
ثانيا:الاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر
ثالثا: أهم الاستراتيجيات الطاقوية البديلة في الجزائر

أولا: الاستراتيجيات الأولية

وهذه الاستراتيجيات هي كالآتي:

1. الاستثمار الاجتماعي:

لا بديل من إستراتيجية تطوير العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية، فيمكن أن تتم عن طريق الارتقاء في العلم والثقافة وتحويل العلم إلى معرفة تنظيمية تستخدم في التخطيط وتنمية الرقابة الذاتية وتعميق الشعور

بالمسؤولية، وتعزيز الفكر التنظيمي والتخطيطي بالإضافة إلى تعبئة الطاقات الاجتماعية والاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة واليوم تتمثل المهمة الأساسية لبناء عملية التنمية في تثمين عوامل الإنتاج سواء تعلق الأمر بتثمين رأس المال في المؤسسات الكبرى أو تجنيد أكبر لعنصر العمل[1].

وكذا إنشاء هيئة مستقلة للتخطيط ذات صلاحيات واسعة، تضم أصحاب الخبرة والكفاءة والنزاهة تعني بوضع الرؤية الإستراتيجية وتصيغ الخطة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد من قبل السلطة التشريعية، كما نرى أهمية تسريع تحول الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد الجديد باعتماد أساليب الإدارة الديمقراطية ومبادئ الحكم الراشد المستندة على الاستخدام الأمثل للمواد البشرية وذلك عبر إدخال المستجدات العلمية والتكنولوجية في بنية الاقتصاد وتوفير مستلزمات ذلك من إعداد البنى التعليمية ومراكز البحوث العلمية وخاصة تلك المرتبطة بالعلوم الجديدة كتكنولوجيا المعلومات التي أصبحت تشكل الآفاق التي سينطلق منها اقتصاد المستقبل[2].

كما نرى الضرورة الملحة للاستثمار في الموارد البشرية وذلك عن طريق إنشاء مخابر بحث تهتم بالقطاعات الاقتصادية وربط البحوث الجامعية بمتطلبات التنمية وإعادة صياغة البرامج الجامعية على أساس احتياجات المؤسسات ومتطلبات السوق. وكذا الاستثمار في التعليم والتدريب وفي الإبداع الصناعي والتكنولوجي الذي يعزز من قوانا البشرية ويرفع كفاءتها التنافسية ويعوض قلة المصادر الطبيعية والنضوب المتوقع للبترول خلال عقدين من الزمن.

2. الاستثمار في القطاع الفلاحي:

ويتم ذلك من خلال إنشاء مستثمرات فلاحية متنوعة ومتخصصة حسب الدراسة الاقتصادية التي يتم إعدادها لهذا الغرض وتحديد المساحات القابلة للزراعة ووضع إستراتيجية زراعية لتحقيق الاكتفاء الغذائي، وخلق شبه مدن فلاحية في الجنوب الجزائري شبيهة بقواعد الحياة الخاصة بسوناطراك.

كما يمكن تأسيس شركة وطنية للفلاحة على غرار الشركة الوطنية للبترول، لكن يجب الفصل بين الملكية والتسيير لتحقيق النجاعة والفعالية، والدولة ينبغي أن توفر الشروط التنظيمية والبشرية لذلك. والعمل على تنمية الفلاحة الصحراوية لتكون البديل الاقتصادي في الجنوب للاقتصاد البترولي.

وتظهر أهمية الاستثمار الفلاحي في دعم القطاع الزراعي من خلال معرفة السبل الكفيلة للنهوض به من جديد بعد التحذيرات التي أطلقت من احتمال نمو فجوة غذائية كبيرة في الجزائر. حيث حذر عدد من الاقتصاديين والمعنيين بالشأن الزراعي من تدهور القطاع الزراعي الذي يعد أكبر القطاعات الاقتصادية بعد القطاع البترولي لما يمتلكه من ثروات طبيعية من تربة صالحة للزراعة ومياه وتقنيات حديثة. وأكدوا حول الزراعة في الجزائر على أهمية الاستثمار الفلاحي في دعم الفلاح وجذب الاستثمار الخارجي المباشر نحو القطاع الزراعي لتحقيق النمو الاقتصادي سواء كان هذا الاستثمار محليا أم خارجيا وتحديث تقنيات الإنتاج الزراعي التي كانت الجزائر بعيدة عنها فضلا عن المشاركة في التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية[3].

3. إعداد إستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية:

تعتبر تنمية الصادرات غير البترولية هي أفضل وسيلة لدفع النمو الاقتصادي ونمو التشغيل، وفي المستقبل سوف تتحدد أهم قطاعات الصادرات الصناعية وفقا لمعايير معينة مثل ما يتمتع به القطاع من روابط خلفية وأمامية، ومكانة المنتج في حلقات الإنتاج العالمي، وتكلفة الوحدة من العمل، ومرونة العمالة، وعلى أساس هذه المعايير يوجد في الجزائر عدد من القطاعات والمنتجات التي تتمتع بالقدرة التنافسية العالمية والتي يمكن أن تعمل كقاطرات للنمو. ومثال ذلك، المنتوجات ومنتجات التصنيع الزراعي والكيماويات والمنتجات الوسيطة في قطاع البترول، كما يمكن الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

كما تمثل الصناعة أساس أي تقدم اقتصادي وتحديثها ضرورة لمواجهة المنافسة الدولية فمن المهم إعطاء دفعة قوية لبرنامج تحديث الصناعة بإتباع منهج أكثر تطورا يستهدف تخرج كفاءات مدربة على أحدث تكنولوجيا العصر تكون قادرة على تحقيق أقصى عائد من العملية الإنتاجية خاصة مع بداية تفعيل اتفاقية الشراكة الجزائرية. الأوروبية وتطبيق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، مما سيجعل السوق الجزائرية مفتوحة أمام منتجات كل دول العالم بدون رسوم جمركية، لذلك لابد من إتباع مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات تربط سياسات تحديث لصناعة مع سياسات فتح الأسواق وتكفل تفعيل الاتفاقيات والترتيبات التي تخدم التعاون التجاري والاقتصادي عربيا وأفريقيا وعالميا[4].

ومع التحول الاقتصادي ينبغي أن تسعى الجزائر لإتباع سياسة خاصة لتشجيع ودعم القدرات الصناعية لتحقيق أعلى إنتاجية بأفضل مواصفات قياسية، وزيادة القدرة التنافسية والتصديرية للمنتجات الصناعية من خلال الاستمرار في تطوير المنتجات الصناعية والارتقاء بجودة المنتج الصناعي مع خفض تكاليف الإنتاج ودعم نظم الجودة وتطوير المواصفات والقياسات والمعايرة وفقا للمفاهيم والنظم العالمية، ودعم تطوير المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وإتاحة المعلومات والمساعدات الفنية والتسويقية بأسلوب علمي منظم، والعمل على تعميق التصنيع المحلي للمعدات الاستثمارية وتحديث قواعد المعلومات التي تخدم هذه العملية وتطوير الأجهزة القائمة بالتصميم الهندسي وربطها بمراكز البحث والتطوير وكذلك تشجيع تصنيع المكونات الرئيسية للمشروعات الصناعية الكبرى محليا. وإعطاء الأهمية في مجال نشر

الوعي لدى المواطنين واعتبار الإقبال على السلع الوطنية واجب وطني لمساعدة الصناعة والصناع في الانطلاق إلى العالمية.

وتتلخص مكونات برنامج تحديث الصناعة الجزائرية في النقاط التالية:

- تحديد الطاقات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية طبقا للدراسات الإستراتيجية.
- تصنيف الشركات بما يمثل واقع الصناعة الجزائرية.
- العمل على تهيئة صناعية بالتغلب على مشاكل وعقبات التصدير وتسهيل الإجراءات.

4. آليات الجباية البيئية في الجزائر:

إن من خصائص الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة 98 % على المحروقات ممثلة في الغاز الطبيعي والبترول الخام كمورد أساسي لتحقيق التنمية بالمجتمع الجزائري ورغم أن المحروقات وطريقة استخدامها في التنمية الاقتصادية بالجزائر تعتبر من أهم متغيرات التنمية المستدامة فهي من جهة تعتبر من العوامل الأساسية لمخاطر البيئة كالتلوث وطرح النفايات الكيمائية خاصة وأن جل مصانعها تتركز على الشريط الساحلي وهران وبجاية، الجزائر، سكيكدة وهي من أجود الأراضي كما أن مصانع والمركبات البترولية تبعث بعوامل كيميائية متعددة للأوساط المائية وغيرها وأن استغلال المحروقات ارتباطها بارتفاع أسعارها دوليا وهو استنزاف للموارد الطبيعية غير المتجددة مما يخل بحقوق الأجيال القادمة وبالتالي لا يمكن أن يحقق إلا تنمية مستدامة مشوهة ولهذه الإشكالية أوجدت التشريعات المتعددة آليات الجباية البيئية بالجزائر ضمن مجموعة قوانين يمكن أن نذكر منه[5]:

أ. **القوانين والتشريعات:**تتمثل في مجملها فيما يلي:

- القانون رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 متعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
- القانون 11/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 16/03المؤرخ في 2003/10/25 المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا.
- القانون رقم 03/04 المؤرخ في 2004/07/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة
- القانون رقم 09/04 المؤرخ في2004/08/14 المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 20/04 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة .
- القانون رقم 03/05 المؤرخ في 2005/02/06 المتعلق بحماية البذور والمشاتل النباتية في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بالمحروقات.
- القانون رقم 12/05 المؤرخ في 2005/08/04 المتعلق بالمياه.
- القانون رقم 15/06المؤرخ في 2006/11/15 المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها.
- القانون رقم 07/ 02 المؤرخ في 2007/02/01 المتعلق بالمناجم في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 05/07 المؤرخ في 2007/05/13 المتعلق بحماية المساحات الخضراء وتنميتها المستدامة.

ب. **الرسوم الجبائية البيئية:** إن هيكل الجباية البيئية بالجزائر وانطلاقا من سنة 1992 تتمثل فيمايلي[6]:

- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة:

هذا الرسم تم تأسيسه بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992 وتم تعديله بالمادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 وكذلك المادة 202 لقانون المالية لسنة2002 حيث نحسب قيمة الرسم من آخر تعديل كما يلي:

* المؤسسات التي تشغل أكثر من عاملين وتقدم طلب ترخيص أمام مديرية البيئة بالولاية تسدد 9000 دج

- ✓ إذا كان الطلب أمام رئيس البلدية 20000 دح.
- ✓ إذا كان الطلب أمام والي الولاية 90000 دح.
- ✓ إذا كان الطلب أمام وزير البيئة 120000 دح.

* إذا تعلق الأمر بمؤسسات تشغل عاملين تنخفض مبالغ التراخيص حسب الترتيب وبالقيم التالية: 2000 دج، 3000 دج، 18000دج، 24000 دج.

وعاء هذا الرسم: يتم تحديد حسب تصنيف الأنشطة الاقتصادية والتجارية للمؤسسات وهي الأنشطة المتعلقة بالخدمات أو الصناعات التحويلية أو الإستراتيجية.

يحصل هذا الرسم عن طريق قابضة الضرائب المختلفة لفائدة الصندوق الوطني للبيئة بنسبة 100%.

- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي (TCPA):

وقد تأسس بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 ثم عدل بالمرسوم التنفيذي 299/07 المؤرخ في 2007/09/27وفقا للمواد 1و2 و3 وعاء هذا الرسم يتحدد بتطبيق المعامل المضاعف للكميات المنبعثة وفقا لسلم تدريجي للمعاملات من 1 إلى 5 حسب نسبة الانبعاث المحددة من القيمة 10% كحد أدنى إلى 100% كحد أقصى للمؤسسات المصنفة.

يحصل هذا الرسم عن طريق قابضة الضرائب المتعددة ويوزع وفق النسب التالية:

75% للصندوق الوطني للبيئة، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 10% لفائدة البلدية.

- رسم تحفيزي للتشجيع على عدم التخزين للنفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:

وقد تم تأسيسه بالمادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 يعتمد وعائه على حجم النفايات المخزنة حيث يسدد 24000 دج عن كل طن من النفايات ويحصل ويوزع بنفس نسب الرسم السابق.

- رسم تحفيزي للتشجيع على عدم التخزين للنفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة

تم تأسيسه بالمادة 203 من قانون المالية لسنة 2002 يعتمد وعائه على الحجم حيث حدد قيمة هذا الرسم بـ 10500 دج عن كل طن من النفايات يحصل ويوزع بنفس نسب الرسم السابق.

- الرسم على الوقود:

بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002 تم تأسيس هذا الرسم بقيمة 1 دج عن كل لتر بنزين يقتطع من المصدر (نفطال) يوزع 50% للصندوق الوطني للبيئة، 50% للصندوق الوطني للطرق والطريق السريعة.

- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

تأسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2003 وتم تعديله بمرسوم 300/07 الموافق 2007/09/27 وتم تطبيقه بنفس معايير الرسم على التلوث الجوي (المصدر الصناعي) ماعدا نسب التوزيع حيث يوزع 50% للصندوق الوطني للبيئة 20% لفائدة الخزينة 30% لفائدة البلدية.

- الرسم على النفايات المنزلية:

والواضح في هذا الرسم التغيير الذي جاء به قانون المالية لسنة 2002 في تعديل أحكام المادة 263 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحريره بما يدعم ميزانية الجماعات المحلية حيث يتعلق وعاء هذا الرسم بالمحلات التجارية والسكنية والاستعمالات المهيأة وحدد حسب مداولات المجلس

الشعبي البلدي، انطلاقا من القيم 50 دج إلى 100000 دج يحصل من طرف المصالح الجبائية لصالح البلدية بنسبة 100%.

- الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا:

وتم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 2004 ووعائه يعتمد الوزن حيث رتب مبلغ 10.5 دج لكل كيلو غرام ويحصل لصالح الصندوق الوطني للبيئة بنسبة 100%.

- الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة مستوردة أو مصنعة محليا:

وتم تأسيسه بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة2006 يحصل ويوزع حسب ما حدده المرسوم 117/07 المؤرخ في 2007/04/21.

- الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المصنعة محليا:

وتم تأسيسه بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة2006 يحصل ويوزع حسب ما حدده المرسوم 118/07 المؤرخ في 2007/04/21.

- إتاوة المحافظة على جودة المياه:

وتم تأسيسها بموجب قانون المياه لسنة1996 وعدلت بموجب قانون المياه 12/05 لسنة 2005 وعاؤه فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو الفلاحة معدلها يتراوح بين 1% إلى 4% تحصل لصالح الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية.

ثانيا: الاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر

تعمل تنمية القطاع السياحي وتطويره على خلق تنمية مستدامة من خلال تأثيرها الايجابي في المستويات الثلاثة كما يلي:

1. على المستوى الاقتصادي:

تلعب التنمية السياحية دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على الاقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بضاعة السياحة، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي إلى انتقال أموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المشتغلين بها، كما يتفرغ عن هذا الانتقال للأموال سلسلة أخرى من الإنفاق على الخدمات الملحقة بهذه السلع.

لذلك فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل المحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والمناطق الصحراوية والجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة لسكان المجتمعات المحلية في هذه المناطق.

2. على المستوى الاجتماعي:

تحقق تنمية القطاع السياحي تنمية كبيرة على المستوى الاجتماعي من خلال ما يلي[7]:

- تعمل على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسن نمط حياتهم.
- تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين.
- تساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي.
- تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.
- تنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والسائحين.

3. على المستوى البيئي:

يرجع الاهتمام الكبير بالبيئة والمحافظة عليها في ميدان صناعة السياحة إلى اعتبار عناصر البيئة الطبيعية جزء من العرض السياحي مما يتطلب المحافظة وصيانته. ولذلك برز مفهوم السياحة المستدامة كمنهج يرتكز على جعل كل المتعاملين في حقل الخدمات السياحية أكثر محافظة على البيئة وعلى استدامة الموارد الطبيعية لما تمثله من أهمية بالغة للقطاع السياحي.

ترتكز عملية تطوير وتنمية السياحة في الجزائر على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 (SDAT2025)، والذي يعتبر جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT-2025)، والذي يبرز كيف تسعى الدولة في إطار سياسة التنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، وحماية البيئة على المستوى الوطني في آفاق سنة 2025.

ويحدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية في آفاق سنة 2025 خمسة جوانب حيوية من أجل تطوير السياحة في الجزائر ويتعلق الأمر بمخطط وجهة الجزائر وأقطاب الامتياز السياحية ومخطط" الجود" للسياحة ومخطط الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص بالإضافة إلى سبل تمويل السياحة كما يلي[8]:

- تثمين وجهة الجزائر وذلك من خلال هيكلة الوجهة السياحية المسجلة وزيادة التنافسية وخلق عروض سياحية متنوعة وذات جودة عالية.
- إطلاق أقطاب الامتياز السياحية: وذلك من خلال هيكلة الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذج عالمي لتطوير السياحة ودعم هذه الأقطاب عن طريق رفع مستوى جودة خدماتها وتسويق صورتها السياحية، وتتمثل هذه الأقطاب في المناطق التالية:

☜ القطب السياحي للامتياز شمال –شرق: والذي يتكون من الولايات التالية:عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة ، تبسة، سوق أهراس.

☜ القطب السياحي للامتياز: شمال –وسط: والذي يتكون من الولايات التالية:الجزائر، تبيازة، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، المدية، بومرداس، تيزي وزو.

☜ القطب السياحي للامتياز شمال –غرب: والذي يتكون من الولايات التالية:وهران، مستغانم، عين تموشنت، غليزان، معسكر، تلمسان، سيدي بلعباس.

☜ القطب السياحي للامتياز جنوب–شرق (الواحات): والذي يتكون من الولايات التالية:غرداية،بسكرة، المنيعة، الوادي.

☜ القطب السياحي للامتياز جنوب–غرب: والذي يتكون من الولايات التالية:القصور، تميمون، بشار، أدرار.

☜ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (التاسليي): والذي يتكون من: جانت، إليزي.

☜ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير(الأهقار): والذي يتكون من: تمنراست.

- تنفيذ مخطط الجودة "le plan qualité" في القطاع السياحي: وهذا المخطط ضروري لتوفير عروض سياحية متميزة ومبوبة بالنظر إلى نوعية الزبائن الوطنيين والأجانب الذين تتزايد طلباتهم ورغباتهم.

- تنفيذ شراكة عمومية –خاصة: وتهدف إلى تحفيز جميع الشركاء العموميين والخواص من أجل تنمية القطاع السياحي لأن تنمية السياحة تتطلب التنسيق بين الكثير من القطاعات الاقتصادية.

- تطوير استراتيجية للتمويل في قطاع السياحة، إن تحقيق الديناميكية سابقة الذكر يتطلب استراتيجية عملية للتمويل تهدف أساسا إلى مرافقة المتعاملين المستثمرين من خلال إجراءات مناسبة لدعم الاستثمار في القطاع السياحي تأخذ بعن الاعتبار طبيعة الاستثمار في هذا الميدان.

والجدول الموالي يوضح بالأرقام مخطط الأعمال الخاص بتنمية القطاع السياحي في الجزائر:

الجدول رقم 1: مخطط الأعمال الخاص بتنمية القطاع السياحي في الجزائر

السنة	2007	2015	المضاعف
عدد السياح(بالمليون)	1.7	2.5	1.47*
عدد الأسرة	84869(تتطلب التهيئة)	75000(عالية الجودة)	1.8×159869
مساهمة السياحة فيPIB	%1.7	%3	1.3×
الإيرادات (مليون دولار أمريكي).	215	1500 إلى 2000	من×7 إلى× 9
مناصب العمل (مباشر وغير مباشرو)	200000	400000	2×
التكوين (مقعد بيداغوجي)	51200	91600	142.8 ×

Source : Ministèrele l'aménagement du territoire l'environnement et du tourisme, **le plan stratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires**, sur le site :www.Assisesdutourisme.dz/intescpkp/option : com content- task = view s id= I temid= 60.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام التي تقدمها الدائرة الوزارية المشرفة على القطاع ضمن استراتيجياتها تعد ضعيفة نسبيا مقارنة بالقدرات والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها الجزائر في ميدان الاستثمار السياحي من جهة، وبما يوفره نفس القطاع ببلدان أخرى– أقل إمكانيات اقتصادية من الجزائر– من آثار اقتصادية شاملة (تشغيل–إيرادات بالعملة الصعبة) من جهة أخرى.

- المشاريع ذات الأولوية للمرحلة الأولى 2008–2015

هناك مشاريع ذات أولوية تم تحديدها في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، بعض هذه المشاريع في طريق الانجاز وأخرى تم استكمال مرحلة الدراسات التقنية وسيتم البدء في انجازها قريبا يمكن تقسيم هذه المشاريع إجمالا إلى الأنواع التالية:

* الاستثمار السياحي الوطني.
* فنادق تابعة لسلاسل عالمية مشهورة يصل عدد الأسرة بها (كل الأصناف) إلى 29386.
* أكثر من 20 قرية سياحية للامتياز (VTE)، بالإضافة إلى تخصيص عدة أرضيات لتوسع السياحي من أجل تلبية الطلب الوطني والعالمي.
* حدائق تسلية سياحية
* مراكز العلاج والاستجمام: حمام قرقور، حمام ملوان.
* إطلاق 80 مشروع سياحي في الأقطاب السياحية للامتياز السبعة ستوفر 5986 سرير بالإضافة إلى خلق 8000 منصب شغل، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 2: المشاريع المبرمجة في الأقطاب السياحية السبعة

الأقطاب السياحية للامتياز	عدد المشاريع المبرمجة
الشمال– شرق	23
الشمال –وسط	32
الشمال–غرب	18
الجنوب–شرق	04
الجنوب –غرب	02
الجنوب الكبير "الأهقار"	01
الجنوب الكبير "التاسيلي"	00
المجموع	80

Source : Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, op.cit.

وتتطلب عملية التنمية السياحة في الجزائر ترقية وبناء نظام جديد للحركة يهدف إلى تشجيع التفاعل البناء بين الأطراف الثلاثة الرئيسية للتنمية السياحية[9]:

✓ الدولة والجماعات المحلية التي تتولى خلق البيئة السياسية والتشريعية المشجعة وتضع البرامج المناسبة لتزيين الوجهة السياحية؛
✓ المتعاملين الاقتصاديين الحاملين للمشاريع. والقادرين على خلق مناصب الشغل؛

✓ المجتمع المدني الذي يسهل التفاعل السياسي والاجتماعي من خلال إسهام السكان في الأنشطة الاقتصادية وتطوير الأقطاب السياحية.

ومنه فالاستراتيجيات المالية البديلة تقضي زيادة الإسهامات الايجابية في كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية مع تقليص الآثار السلبية، ذلك أن الاستراتيجيات لها تأثيرات مزدوجة، إذ يمكن لها أن تهدد الموارد الطبيعية ذاتها التي تشكل القاعدة الأساسية لهذه الأنشطة وهذا في حال اتباع سياسات خاطئة. فاستغلال الموارد الطبيعية يتطلب دمج حمايتها وإعادة إنتاجها، وكذا تكييف الاستثمار الأجنبي المباشر مع باقي القطاعات وعدم الاستثمار في قطاع المحروقات فقط، بل فرض الاستثمار في القطاعات الأخرى مقابل الاستثمار في قطاع المحروقات مما يعني تطوير الاقتصاد الوطني بأكمله.

ثالثا: أهم الاستراتيجيات الطاقوية البديلة في الجزائر

في إطار ضوابط التنمية المستدامة سعت الجزائر في زيادة عوائدها الحالية بطريقة تحمي بها بيئتها، وتحافظ على محيطها وأبرز هذه الطاقات: الطاقة النووية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، الطاقة الجيو حرارية، طاقة الكتلة الحيوية.

1. الطاقة النووية:

تمتلك الجزائر مفاعلين نوويين، الأول يسمى" نور" يقع بدرارية بالقرب من العاصمة الجزائرية، ويتعلق بإنتاج الكهرباء النووية، وتصل قوته 17 ميغاواط، والثاني "سلام" يوجد بعين وسارة بولاية الجلفة ويتعلق بتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية، ومحافظة للطاقة النووية "كومينا"، وهي تعد أهم ثاني دولة في إنتاج الطاقة النووية في إفريقيا، بعد دولة جنوب إفريقيا، وتليها مصر ونيجريا، ومع ذلك فقد قرر بناء عشرة مفاعلات نووية جديدة موجهة لإنتاج الطاقة الكهربائية، حيث تتلقى الجزائر المساعدات التكنولوجية النووية من الصين وروسيا، ومن ناحية أخرى تملك الجزائر موارد هامة من مادة اليورانيوم مع إمكانية اكتشاف كميات مهمة، وتقدر احتياطاته المكتسبة حتى الآن ب**30** ألف طن[10].

كما حصلت الجزائر على دعم من الوكالة من خلال تجهيزات لرصد الإشعاعات النووية ورصدها، فكانت الجزائر قد قدمت طلب الوكالة الدولية خلال 2005 لبناء سلسلة من محطات الطاقة النووية حيث ردت الهيئة برأي مؤيد لطلب الجزائر في نهاية 2006، وقد أعلنت الجزائر عن بناء أول محطة نووية سنة 2020، خاصة وأن الجزائر تتوفر على احتياطات كافية لتشغيل محطة نووية بحيث تقدر احتياطات اليورانيوم بالجزائر بحوالي 29.000 طن مما يسمح بتشغيل محطتين نوويتين بحجم 1000 ميغاواط لكل واحدة منها على مدى 60 سنة، حسب الأرقام التي أعلنت عنها وزارة الطاقة والمناجم[11].

2. طاقة الرياح:

تظهر أهمية استعمال طاقة الرياح في كونها اقتصادية (5 إلى 6 دنانير للكيلوواط ولكل ساعة) حيث تعتبر أقل تكلفة مقارنة بالطاقة الشمسية، كما أنه من المتوقع أن يدر هذا المشروع على الجزائر أرباحا تربو عن ثلاثة مليارات بورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب شغل، وتوفير طاقة نظيفة، وقد سطرت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة برسم المخطط الخماسي (2010-2014) ، ويقوم هذا المخطط في أساسياته على دعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح، ولإنجاح هذا المسعى تم تجنيد 20 باحثا، علاوة على 360 أستاذا ينشطون في ثلاثين مخبرا محليا، كما أنه يلوح في الأفق خطة للبحث عن مواقع يكثر فيها نشاط الرياح، بغرض إقامة مزارع لتوليد هذه الطاقة، والتوصل إلى إنتاج بنسبة 3% من الطاقة الكهربائية في سنة 2015 انطلاقا من طاقة الرياح، إضافة إلى أن طاقة الرياح تتوفر تكنولوجيا بسيطة مقارنة بالطاقة النووية.

كما أن هناك مشروع آخر لإنتاج الطاقة البديلة من طاقة الرياح بمدينة " مستغانم" الساحلية غرب الجزائر، وتم البدء في تنفيذه عام 2009، بدخول مرحلة ما بعد البترول،وتتمثل القدرة الإنتاجية للمصنع الجديد بمستغانم إنتاج أعمدة كهربائية تشتغل وفق نظام دوران الرياح التي تسمح بشحن البطاريات الموصلة بها، وبالتالي تتمكن الأعمدة من الإنارة لمدة خمسة أيام متتالية دون توقف، مع إمكانية اقتصاد 20% من الطاقة، مع وضع شرائح الكترونية بهذه الأعمدة تكون موصلة بكاميرات مراقبة لضبط أي شخص يحاول تخريبها، ويعد هذا المصنع ثالث مصنع في العالم بعد مصنعي دبي بالإمارات العربية المتحدة والهند.

3. الطاقة المائية:

إن حصة قدرات الري من حظيرة الإنتاج الكهربائي هي 5% أي حوالي 280 ميغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الري وإلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة. وتقوم الجزائر بإنتاج الطاقة الكهرومائية بنسبة متوسطة مقارنة مع دول الأوبك والدول العربية الأخرى. حيث أنها لا تحتوي على المسطحات المالية الكافية ولأن مناخها جاف وشبه جاف، تكون أمطاره قليلة، ومع نقص السدود والأنهار لتخزين المياه، ونقص المياه الصالح للشرب، فإن المخزون من الماء يتم تحليته وتصفيته لأغراض الشرب.

4. طاقة الحرارة الجوفية والكتلة الحيوية في الجزائر:

وهي الطاقات الأقل إنجازا على مستوى الجزائر مقارنة مع الطاقة المائية، وطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

☜ **طاقة الحرارة الجوفية في الجزائر:** يشكل حلس الجو ارسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة عن 40°م، والمنبع الحار أكثر هو منبع المسخوطين (96°م)، وهذه الينابيع الطبيعية، التي هي على العموم تسرب لخزانات موجودة في باطن الأرض

تدفق لوحدها أكثر من 2م^3/ ثا من الماء الحار، وهي جزء صغيرة فقط مما تحويه الخزانات. كما يشكل التكون القاري الكبسين خزانا كبيرا من حرارة الأرض الجوفية، ويمتد على آلاف الكيلومترات المربعة ويسمى هذا الخزان" طبقة ألبية"، حيث تصل حرارة مياه هذه الطبقة إلى 57°م ولو تم جمع التدفق الناتج من استغلال الطبعة الألبية والتدفق الكلي لينابيع المياه المعدنية الحارة فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة أكثر من 700 ميغاواط.

☜**طاقة الكتلة الحيوية في الجزائر:** حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين:

- المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي حوالي 90% من المساحة الإجمالية للبلاد؛
- منطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار، أي حوالي 10% من مساحة البلاد، وتغطي الغابات فيها حوالي 18000000 هكتار في حسن تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1900000 هكتار.

ويعتبر كل من الصنوبر البحري والأوكاليبتوس نباتين هامين في الاستعمار الطاقوي لكنهما لا يمثلان إلا 5% من الغابة الجزائرية.

5. الطاقة الشمسية البديل الاستراتيجي الفعال

في ظل اقتصاديات الطاقة يمثل البحث عن البديل للطاقات الزائلة أهم الانشغالات التي تطرح وانطلاقا مما تتوفر عليه الجزائر من صحاري شاسعة تسمح باستقبال كميات كبيرة من أشعة الشمس، فإن الطاقة تمثل أحد الحلول الممكنة في بلادنا لاستخدامها خصوصا في تزويد المناطق النائية بالكهرباء، فتتوخى بذلك الاستفادة من طاقة متجددة من جهة وعامل التكاليف بالمقارنة مع الأنواع الأخرى للطاقة من جهة أخرى، والهيئات المكلفة بتطويرها.تتوفر للجزائر، جراء موقعها الجغرافي، على أكبر الحقول والمناجم الشمسية في العالم، فمدة التشمس في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكنها أن تصل إلى 3900 ساعة (الهضاب العليا والصحراء). والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1 م^2 تصل إلى 5 كيلواط في الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني أي نحو 1700 كيلواط في الساعة / م^3 في السنة في شمال البلاد و2263 كيلواط م^2/ في السنة في جنوب البلاد[12].

الجدول رقم 3: الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
قدرة التشمس في المتوسط (الساعة/السنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط (كيلواط/ م2 /السنة)	1700	1900	2650

Source: http://www.sonelgaz.dz/Ar/article110,110

في الجزائر يمكن الاستفادة من الكثير من أصناف الطاقات المتجددة لو يتكيف البحث فيها، غير أنه نظرا لما تتميز به الطاقة الشمسية من خصوصيات فقد تكون البديل الأكثر فعالية وذلك للأسباب التالية[13]:

- الخصائص الجغرافية التي تزخر بها بلادنا سواء من حيث الكميات الكبيرة للأشعة المستقبلية عبر المساحات الشاسعة للصحراء الكبرى؛
- وفرة الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية؛
- الآثار البيئية الإيجابية إذ أنها أقل تلويثا من الأنواع الأخرى؛
- جانب التكاليف الذي قد يكون ذا انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني.

وعليه فالأمر يبقى مسألة وجود الهيئات التي تتكفل بتطوير استغلال الطاقة الشمسية وتسخير الإمكانيات التي تجسد الأمر الواقع خصوصا تزويد المناطق المعزولة بالطاقة. وهو ما يفرض تسطير سياسة طاقوية للبلاد من طرف الهيئات المعنية والتفكير في كيفية الوصول إلى تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية لسكان هذه المناطق، وتعتبر المحافظة السامية للطاقات المتجددة والوحدة التطبيقية لبوزريعة بمثابة الهيئة الأولى في الجزائر التي تضطلع بتحليل المعطيات الاقتصادية التي ستقوم عليها تقييم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والنائية، ومن أولوياتها إنجاز اللوحات الشمسية بواسطة المادة الأولوية الوطنية، ولكن ذلك لا يأتي إلا عن طريق رسم سياسة للمحافظة تسير وفقها، ولكي تصل وتجد الطريق الأمثل إلى الإنتاج الأخر للطاقات المتجددة وخاصة منها المناطق النائية هو إنشاء المهام إلى هيئات تنفيذية تابعة لها، وتخص بالذكر المراكز المتعلقة بالتنمية والتجارب ومن بينها[14]:

- مركز تنمية التقنيات وإعداد الحماية والأمن؛
- مركز التقنيات المتقدمة؛
- مركز تنمية المعدات والأدوات.

إلى جانب المراكز السابق تضاف بعض المحطات ونخص بالذكر محطة تجارب الوسائل الشمسية ومحطة تنمية التقنيات في مجال الخلايا.

مقارنة تكاليف استعمال الطاقة:في هذا الإطار أجريت دراسة مقارنة حاولت أن تبين الفرق بين الطاقتين وقد تناولنا استعمال الخلايا الشمسية لإنتاج الطاقة في جانبها الحراري (الكهربائي) في حالة محرك من نوع الديزيل في المناطق النائية آخذين بعين الاعتبار جانب تكلفة النقل[15].

وقد تم التوصل في بداية الأمر أن العملية مكلفة في حالة استغلال الخلايا الشمسية إلا أنه بعد مرور الزمن والتوسع في الاستثمار، تم التوصل إلى تقليص التكاليف جزئيا مقارنة مع الاستخدامات التي يتحصل عليها السكان المعنيين، إلا أنه في حالة التكلفة المتعلقة بالنقل نجد أن العملية مربحة مقارنة مع الطاقة التقليدية.

6.آفاق الطاقات المتجددة في الجزائر:

حضت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر بالاهتمام منذ شهر ديسمبر عام 1980 بإعطاء أهمية بالغة للملف الخاص بها من طرف اللجنة المركزية في المصادقة على ميلاد المحافظة السامية في عام 1982، ومن ثم بدأت في إعداد الوسائل الأساسية من أجل الانطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الأساسية فانطلقت بخمس مراكز تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية والصناعية لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة، ومن مهامها الأساسية والمسطرة ضمن السياسة الطاقوية القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالمساهمات في مجال البحث والتكوين والإعلام وتجهيز جميع الأقسام بالوسائل الإعلامية وخاصة منها الإنتاجية إلى جانب تنمية الطاقات المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية والطاقة الجيو حرارية وطاقة الرياح، خلال ثلاث سنوات من الانطلاقة استطاعت المحافظة السامية من وضع برنامج خاص بها وأصبحت بذلك تنافس الدول المتقدمة حيث حظيت بصناعة التكنولوجية للوسائل الشمسية وهذا انطلاقا من 1985، فكان أول مولود جديد للمحافظة السامية يتمثل في إنجاز لوحة فوتوفولطية للمركب الالكتروني ببلعباس عام 1985، واعتمدت في إنجاز اللوحات الشمسية على الخلايا الشمسية المصنوعة من المادة الأولية المعدة من طرف الصناعة الوطنية وبذلك تعتبر الجزائر الدولة الأولى في إفريقيا لتركيب الخلايا الشمسية لتضم إلى مطاف الدول المتحكمة في التكنولوجيا العالية في مجال تصنيع الخلايا الشمسية[16].

وقد أكد البنك العالمي في تقريره أنه يدعم من الصندوق الخاص بالتكنولوجيا النظيفة هذه الدول التي تستثمر في الطاقات المتجددة الواسعة النطاق، سيما وقد أفاد البنك العالمي في تقرير له، أن الجزائر بين 14 دولة ذات الدخل المتوسط، التي أعدت برامج لإعادة موازنة مصادرها الطاقوية من خلال الاستثمار في المشاريع الخاصة بالطاقات المتجددة الواسعة النطاق، خاصة ما تعلق منها بالطاقة الشمسية والريحية والجيوحرارية كمصادر موثوقة لتوفير الطاقة لسكانها. أما في الجزائر وفيما يخص المحطة الكهربائية الهجنية للمغير فقد تم إطلاق دراسة الجدوى الخاصة بها سنة 2010، وستبلغ طاقتها 470 ميغاواط منها 70 ميغاواط للقسم الشمسي، وفيما يخص محطة النعامة فقد تم إطلاق دراسات لتحديد مواقع لتوليد الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية في الجزائر من بين أهم الطاقات على مستوي المتوسط، وللتذكير تتطلع الجزائر إلى رفع نسبة 6% من إنتاجها من الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء سنة 2015[17].

وقد قررت الجزائر إنشاء حوالي 60 مشروعا للطاقة المتجددة بهدف زيادة الإنتاج الكهربائي من مصادر بديلة لتوليد 3 آلاف ميغاواط بحلول عام 2020 حسب ما أوردته صحيفة الوطن نقلا عما أدلى به وزير الطاقة يوم الاثنين 03جانفي2010، ومن المتوقع أن تستطيع الجزائر تصدير ألفي ميغاواط من الطاقة المتجددة إلى أوروبا بحلول عام 2020[18].

7. أهداف المحافظة السامية للطاقات المتجددة: ومن أجل الوصول إلى تغطية سياسة المحافظة السامية يتعين عليها ما يلي:

- المساعدة في تحسين كفاءة الطاقة وتخفيض كثافتها؛
- خفض تكلفة المواد الأولوية لأجهزة استخدام الطاقة؛
- الحد من الاستعمالات الضيقة حيث النظم والطرق الطاقوية بصفة إجمالية ليست بصفة كلية متجددة؛
- تكلفة الكيلواط/ سا يختلف عن تكلفة مادة محترفة؛
- التغيرات الاقتصادية الأساسية إلى جانب التحولات التنموية حيث الدخل الوطني الإجمالي للفرد ليس مساوي للتنمية الطاقوية.

ومن أجل إنجاح سياسة المحافظة السامية فإن الدولة ترصد لها كل الاهتمام والدعم بغية الوصول إلى مواصفات أنظمة إنجاز الطاقة، تكون مطابقة لواقعنا المعاش وتتناسب مع احتياجاتنا وذلك بمشاركة المهندسين والخبراء والتقنيين الوطنيين المتخصصين في هذا المجال والهدف من هذا كله هو إيجاد كيفية لتنمية التكنولوجيا الطاقوية مع خفض التكاليف والاستعمال العقلاني والحقيقي[19]. ذلك لتحسين الإدارة والكفاءة ، وعليه فإن المحافظة السامية رسمت أهداف لخطتها وتسعى جاهدة لتحقيقها وذلك بواسطة مراكزها المختلفة.

8. السياسة الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة:

تمتلك الجزائر قدرات هامة من الطاقات المتجددة، ومن أجل ترقية إنتاجها، تم إنشاء العديد من الهيئات المؤسساتية ومن ضمنها[20]:

☜**وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة(APRVE):** تم إنشاؤها من طرف الحكومة من أجل تنشيط تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة، حيث يتمثل دورها الرئيسي في التنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة، وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات (الصناعة، النقل، الفلاحة....).

☜**نيواينارجيألجيريا " نيال" (New Energy Algeria):** وهي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركة الوطنية سونلغاز ومجمع SIM لإنتاج المواد الغذائية، تم إنشاؤها سنة 2002، وتتلخص مهامها فيما يلي:

- ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها؛
- تعيين وإنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات الجديدة والمتجددة، والتي تكون لديها فائدة مشتركة بالنسبة إلى الشركاء سواء في الجزائر أو خارجها.

ومن أهم مشاريعها والتي شرعت في تنفيذها خلال 2005:

- مشروع 150 ميغاواط تهجين شمسي في حاسي الرمل يمثل الجزء الشمسي فيه 30%؛

-مشروع إنجاز حظيرة هوائية بطاقة 10 ميغاواط في منطقة تندوف؛

-استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في تمنراست ومنطقة الجنوب الغربي (مشروع إيصال الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفي.

☜**وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (U.D.E.S)**: هذه الوحدة مكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبية تتعلق ب:

- التجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري وذات الاستعمال المنزلي والفلاحي؛
- التجهيزات الشمسية بفعل الإنارة الفولتية وذات الاستعمال المنزلي والفلاحي؛
- التجهيزات والأنظمة الكهربائية الحرارية، الميكانيكية والتي تدخل في تطوير التجهيزات الشمسية في استعمال الطاقة الشمسية.

☜**مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة (C.D.E.R)**: وتتلخص مهام هذا المركز فيما يلي:

- جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات الشمسية، الرياحية، حرارة الأرض الجوفية والكتلة الحيوية؛
- صياغة أعمال البحث الضرورية لتطوير إنتاج الطاقات المتجددة واستعمالاتها؛
- صياغة معايير صنعة التجهيزات في ميدان الطاقات المتجددة واستعمالاتها.

الخاتمة

تزخر الجزائر بثروات طبيعية وأقاليم مناخية وتضاريس متنوعة، باتت في سعي متواصل من أجل تطوير الطاقات البديلة من أجل المحافظة على مواردها البترولية الناضبة واستغلالها وإدارتها بكفاءة وفعالية بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة، ومن أجل الإقلاع باقتصادها، ولزيادة مدا خيلها المالية عملت الجزائر على استغلال الموارد والوسائل المتاحة لها من خلال الاستثمار الفلاحي، الاستثمار الاجتماعي، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في القطاع السياحي، فالجزائر لا تعتمد على الإمكانيات الطبيعية لاستبدال الطاقة البترولية فقط، إنما تعتمد على جميع المتاحات من طاقات بشرية، والوسائل الاقتصادية كفرض الجباية البيئية، والإمكانيات الطبيعية والمعدنية كالطاقة الشمسية والطاقة النووية.

وستكون الجزائر من أهم رواد الطاقات المتجددة في المستقبل عند الاستغلال الجيد لمواردها،ولها آفاق مستقبلية مشرقة، والدليل على ذلك الشراكات الأوروبية الجزائرية واليابانية الجزائرية، والدراسة الألمانية حول الطاقة الشمسية في الجزائر، والمشروع المستقبلي لبناء أكبر برج لهذه الطاقة على أرض الوطن، وعليه فمن المفروض أن نضوب البترول لن يؤثر على الاقتصاد الجزائري كثيرا لوجود البدائل الإستراتيجية الفعالة على مستوى الجزائر.وعليه يمكن استخلاص بعض الاقتراحات نوجزها في النقاط التالية:

•على الجزائر التقليل من الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للحصول على العوائد المالية، باعتباره مصدر ناضب.

•تخصيص جزء من العوائد النفطية في البحوث العلمية والتجريبية المرتبطة بالبحث واستكشاف مصادر الطاقة المتجددة، خاصة في الجزائر.

• الجزائر دولة غنية في تنوع مصادر الطاقة،لذلك علينا تكثيف البحوث من أجل إيجاد المصادر البديلة، مع التركيز على الجانب البشري.

• تطوير سياسات العلوم التكنولوجية والاستفادة منها في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة.

• العمل على نشر الوعي البيئي من خلال مختلف وسائل الإعلام، وتكريس دهنيات استخدام الطاقة المتجددة.

•تحسين القدرة التخطيطية على المستوى الوطني والإقليمي لاستغلال الطاقات المجددة، وذلك بإنشاء بنك معلومات يوفر للباحثين معلومات وافية عن حاجيات الجزائر في الحاضر والمستقبل.

• إعداد الأطر البشرية المؤهلة لتوظيف الطاقات المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية وإجراء دورات تدريبية لهم بالتعاون مع الخبرات الإقليمية والدولية.

•لإيجاد حل جذري وعملي للطاقة علينا أن نقتصد في استهلاكها، ولتحقيق ذلك نتبع طريقتين: الأولى هي أن نقتصد في الطاقة المستهلكة في وسائل النقل، والثانية هي أن نجري المزيد من البحوث على الآلات لجعلها أكثر اقتصادا في استهلاك الطاقة وأن نختار العمليات الصناعية الموفرة للطاقة.

•تطبيق جميع سبل ترشيد الحفاظ على الطاقة ودراسة أفضل طرقها بالإضافة إلى دعم المواطنين الذين يستعملون الطاقة الشمسية في منازلهم.

•تهيئة البيئة الصناعية لتوظيف استخدامات الطاقات المتجددة ودعم المشاريع الصناعية القائمة على استخدام هذا النوع من الطاقات، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على أنتاج وتجميع الأجهزة والمعدات الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية، لكي يتمكن المواطنون من الحصول على هذه التقنية بسعر معقول.

•تحديث دراسات استخدام الطاقة الشمسية في الجزائر، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لذلك.

المراجع والهوامش:

- عمر شريف، **الطاقة الشمسية وآثارها الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2004.

- بوعلام غمراسة، **البرنامج النووي الجزائري يثير المزيد من الشكوك**، من الموقع:
http://www. Aljazeera. Net/ NR/ EXERES/ 991E 4BDB-AF9C- 9CC B-FI 969F20892 E.HTM

- جريدة الأيام الجزائرية، **الجزائر ستصبح أهم قوة اقتصادية عالمية في مجال الطاقات المتجددة آفاق 2020**، ص. 5، من الموقع :

- http://www.Elayem- com/indesc- php?/ تتصارع –للظفر–بمشاريع –الطاقات –البديلة في الجزائر، HTML–الشؤون–الجزائرية /القوى –الكبرى.

- إنشاء ستين مشروعا للطاقة المتجددة في الجزائر، **الجزائر إستراتيجية جديدة للطاقة المتجددة**، بتاريخ 14 ديسمبر 2010، ، ص ص. 1–2، من الموقع: http://www. Magharebia. Com/ cocoom/ awi/xht ml1/ ar/ Features/ awi/ Feature-03

- http://www.sonelgaz.dz/Ar/article110,110

- Ministèrele l'aménagement du territoire l'environnement et du tourisme, **le plan stratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires**, sur le site :www.Assisesdutourisme.dz/intescpkp/option : com content- task = view s id= I temid= 60.

- شعيب شنوف، رمضان لعلا، **الآفاق المستقبلية الجزائرية بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07–08 أفريل 2008.

- العياشي عجلان، **تفعيل دور الجباية البئية لتحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر–** ،المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 8/7 أفريل 2008.

- نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، **ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من اجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 7–8 أفريل 2008.

- مليكة علقمة، شافية كتاف، **الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواه التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 7–08 أفريل 2008.

- عمر شريف، **اقتصاديات الطاقة المتجددة والآثار الاقتصادية لمجالات استخدامها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

[1] شعيب شنوف، رمضان لعلا، **الآفاق المستقبلية الجزائرية بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07–08 أفريل 2008، ص. 20.

[2] شعيب شنوف، رمضان لعلا، مرجع سبق ذكره، ص .13.

[3] المرجع نفسه، ص.21.

[4] شعيب شنوف، رمضان لعلا، مرجع سبق ذكره، ص .22.

[5] العياشي عجلان، **تفعيل دور الجباية البئية لتحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر–** ،المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 8/7 أفريل 2008، ص. 10.

[6] العياشي عجلان، مرجع سبق ذكره، ص.14.

[7] نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، **ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من اجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 7-8 أفريل 2008، ص ص.11-12.

[8] المرجع نفسه، ص ص. 13-15.

[9] نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، مرجع سبق ذكره، ص. 17.

[10] مليكة علقمة، شافية كتاف، **الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواه التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 7-08 أفريل 2008، ص .17.

[11] بوعلام غمراسة، **البرنامج النووي الجزائري يثير المزيد من الشكوك**، من الموقع:
http://www. Aljazeera. Net/ NR/ EXERES/ 991E 4BDB-AF9C- 9CC B-FI 969F20892 E.HTM

[12] http://www.sonelgaz.dz/Ar/article110,110

[13] عمر شريف، **الطاقة الشمسية وآثارها الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2004، ص ص. 1-2.

[14] المرجع نفسه، ص ص. 3-4.

[15] عمر شريف، **الطاقة الشمسية وآثارها الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 3-4.

[16] عمر شريف، **اقتصاديات الطاقة المتجددة والآثار الاقتصادية لمجالات استخدامها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص.03.

[17] جريدة الأيام الجزائرية، **الجزائر ستصبح أهم قوة اقتصادية عالمية في مجال الطاقات المتجددة آفاق 2020**، ص. 5، من الموقع :
http://www.Elayem- com/indesc- php?/ تتصارع -للظفر-بمشاريع -الطاقات -البديلة في الجزائر، HTML-الشؤون-الجزائرية /القوى -الكبرى.

[18] إنشاء ستين مشروعا للطاقة المتجددة في الجزائر، **الجزائر إستراتيجية جديدة للطاقة المتجددة**، بتاريخ 14 ديسمبر 2010، ، ص ص. 1-2، من الموقع:http://www. Magharebia. Com/ cocoom/ awi/xht ml1/ ar/ Features/ awi/ Feature-03

[19] عمر شريف، **اقتصاديات الطاقة المتجددة والآثار الاقتصادية لمجالات استخدامها**، مرجع سبق ذكره. ص. 6.

[20] مليكة علقمة، شافية كتاف، مرجع سبق ذكره، ص ص .20-21.

التنمية المستدامة لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة مع الإشارة لحالة الجزائر

سعيد أحسن

جامعة عبد الحميد مهري ، الجزائر

ahcenesaid@gmail.com

عباسي طلال

جامعة محمد الشريف مساعديه،

Abassitalel1994@gmail.com

Développement durable de la production d'électricité à partir de sources renouvelables en référence au cas de l'Algérie

ملخص

مع زيادة حجم الاستهلاك السنوي للطاقة أصبحت الموارد الناضبة خاصة الاحفورية منها تواجه خطر النفاذ والاندثار وهو ما ينعكس سلبا على الأبعاد الخاصة بالتنمية المستدامة سواء كانت أبعاد اقتصادية اجتماعية وحتى بيئية، وهو ما يستوجب تحول طاقوي نحو المصادر المتجددة في محاولة لاستغلالها لخلق طاقة نظيفة تتمثل أساسا في الكهرباء. وفي ظل توجه مختلف دول العالم لاستغلال هذه الطاقات قامت الجزائر بوضع نموذج وطني للطاقة المتجددة يمتد خلال الفترة بين 2011 و2030 سعيا منها للخروج من التبعية البترولية وتقليل الاستهلاك الداخلي للطاقات الناضبة وتحقيق تنمية مستدامة ناتجة عن استغلال مختلف الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ، الطاقة المتجددة ، إنتاج الكهرباء.

Abstract

The increase in the annual volume of energy consumption led to a decline in resources, especially the fossils fuel which are facing the extinction, Which is reflected negatively on the dimensions of sustainable development, whether economic, social or even environmental dimension., which requires in turn the transformation to the exploitation of renewable resources, in order to create a clean energy represented mainly in the electricity, under the direction of different countries of the world towards the exploitation of these energies.

Algeria has put a national model of renewable energy extends during the period of 2011 - 2013,in an attempt to get out of dependence on oil and reduce internal consumption of resources and achieve a sustainable development , resulting from the exploitation of various renewable energies in the production of electricity.

Key words: sustainable development, renewable energy, electricity production.

المقدمة

في ظل التحولات التي يشهدها العالم خاصة منذ تسعينات القرن الماضي وسعي الدول لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، أصبح من الضروري إحداث ثورة في مجال الطاقة واستغلال الموارد، خاصة الناضبة منها وعلى رأسها الاحفورية في ظل اللاعقلانية في الإنتاج والاستهلاك، والذي ينعكس سلبيا على البيئة بسبب زيادة حدة تلوث الانبعاثات إضافة للانعكاسات على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية؛ لهذا تعتبر الطاقات المتجددة من أهم البدائل للثروة النفطية والتي تتميز باستمراريتها وبكونها صديقة للبيئة وجاءت لتخدم الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة، ويعتبر إنتاج الكهرباء من بين أهم العمليات التي تنتج من استغلال هذه الطاقات والمتمثلة أساسا في الطاقة المتولدة من الشمس والرياح وحتى المياه.

تعتبر الجزائر من البلدان التي تتمتع بتنوع مصادر الطاقة المتجددة، وبمميزات تسمح باستغلالها على مدار السنة بحكم تنوعها التضاريسي والمناخي والذي يجعلها تعتمد على هذه المصادر بصفة مستمرة خاصة في توليد الكهرباء، وهو ما قامت به من خلال وضع برنامج وطني لتنمية الطاقات المتجددة واستغلال الطاقة بين سنتي2011 و2030 والذي يهدف لتحقيق العديد من الأهداف الطاقوية المستدامة.

إشكالية الدراسة

من خلال هذه الورقة البحثية سوف نقوم بدراسة التنمية المستدامة لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة مع الإشارة لحالة الجزائر في ظل البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة ، وسنحاول دراسة الإشكالية التالية:

ماهو واقع التنمية المستدامة لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة في الجزائر ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الطاقات المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، من خلال خلق طاقات نظيفة بعيدة عن التلوث، ومدى استغلال هذه الموارد في خلق وتوليد الطاقة الكهربائية مع الإشارة إلى إمكانيات الجزائر في هذا المجال.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهجين التحليلي والوصفي، في عرض وسرد التعاريف والمفاهيم الأساسية للطاقة المتجددة وكذا التنمية المستدامة، بناءا على مختلف المراجع المعتمدة مع تدعيم الموضوع ببعض الإحصائيات الخاصة بإنتاج الكهرباء واستغلال المصادر المتجددة سواء على المستوى الكلي أو المحلي.

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الطاقات المتجددة، تعريفها واهم مصادرها.
المحور الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة
المحور الثالث: واقع إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة في الجزائر

أولا. الإطار النظري

1. الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، فبعد البحث والاطلاع تبين وجود بعض الدراسات التي تقارب دراستنا أو جزء منها، ولعل أهم هذه الدراسات:

1.1. بوهنة كلثوم وبن عزة محمد، واقع قطاع الكهرباء في الجزائر دراسة حالة مجمع سونلغاز، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، العدد06، 2015.

2.1.عمر هارون، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية بالجزائر، الملتقى العلمي الدولي الخامس استراتيجيات الطاقات المتجددة الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة 23-24 أفريل 2018، جامعة البليدة.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. الطاقات المتجددة، تعريفها واهم مصادرها

تعد الموارد المتجددة أو البديلة ركيزة أساسية لدعم التنمية في مختلف البلدان بحكم الميزات التي توفرها خاصة في الجانب الاقتصادي والبيئي.

1.1.2. تعريف الموارد المتجددة

عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الطاقة المتجددة بأنها "الطاقة التي يكون مصدرها شمسي، جيوفزيائي أو بيولوجي، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، حيث يمكن تحويلها إلى طاقة وليدة كالحرارة والطاقة الكهربائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء[1].

كما عُرّفت بأنها: تلك الطاقات القابلة للتجديد بصورة طبيعية خلال فترة زمنية كافية، والتي تعوض ما استهلك منها بشكل منتظم، ومن أهمها الطاقة الشمسية، الأرض والماء[2].

أما الوكالة **الدولية للطاقة فقد عرفتها بأنها:** "تتشكل من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها".

وعرفها عبد المجيد قدي على أنها: " الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك على عكس الطاقات الغير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الإفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها منه"[3].

2.1.2.مصادره الطاقة المتجددة

تتعدد وتتنوع مصادر الطاقة المتجددة عبر العالم لكن يمكن حصرها فيما يلي:

❖ **الطاقة الشمسية**

تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب ما دامت الشمس موجودة، كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأت أولا من الطاقة الشمسية، وهذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محركة، وقد كان استخدام الطاقة الحرارية للشمس معروفا منذ آلاف السنين في المناطق الحارة، حيث استخدمت في تسخين المياه وفي تجفيف بعض المحاصيل لحفظها من التلف[4]، أما في الوقت الحالي فانه يتم استغلال طاقة الشمس في إنتاج الطاقة الكهربائية، وفي التدفئة وتكييف الهواء وصهر المعادن وغيرها.

❖ **الطاقة الهوائية**

الطاقة الهوائية هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، وتستخدم وحدات الرياح في تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة أو يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية من خلال مولدات. ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة "طواحين هوائية " ومحطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبرالأسلاك الكهربائية، وبالإمكان توليد 20 مليون ميغاواط من هذا المصدر على نطاق عالمي، وهو أضعاف قدرة الطاقة المائية[5].

❖ **الطاقة الحيوية**

هي الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة،على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي؛ أو هو أي وقود مشتق من كتلة عضوية لكائنات حية حديثة (نباتات أو حيوانات) أو نواتجها العرضية الأيضية، مثل سماد الأبقار، ويعرف أيضا بأنه أي وقود يحتوي على 80 %كحد أدنى بالحجم من مواد مشتقة من كائنات حية حصدت خلال العشر سنوات السابقة لتصنيعه[6].

❖ **الطاقة المائية**

تعد الطاقة المتولدة من المياه أرخص موارد الطاقة، و لكن استخدامها يتطلب ظروفا طبيعية خاصة تتعلق بكمية المياه والمناخ وحتى المجاري المائية، وتعد الطاقة الكهرومائية أكبر مساهم في إمداد الطاقة المتجددة في العالم، حيث بلغت القدرة المركبة للطاقة الكهرومائية نحو 970 ميغا وات عام 2011 أي بزايدة قدرها 5.2% وتسيطر الصين على نسبة 22 %من القدرة المركبة عالميا بنحو 212 جيغا وات عام 2011 ولعل أهمية هذه الطاقة تكمن في انها من مصادر الطاقة الأقل خطرا على البيئة، أيضا فإن عملية توليد الطاقة الكهرومائية عالية المردودية حيث تعمل بكفاءة عالية تصل إلى 80 و 90 %[7]؛ هذا وتنتج الطاقة المائية من مصادر متعددة كالمياه العذبة والوديان، السدود ومياه البحر من خلال حركة المد والجزر .. الخ.

3.1.2.إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة

تعتبر الطاقات المتجددة من المصادر الأكثر رواجا واستخداما لتوليد الطاقة الكهربائية بطرق نظيفة، وبذلك فهي تحترم ابعاد التنمية المستدامة اقتصاديا وبيئيا وحتى اجتماعيا، ويمكن توليد الكهرباء من خلال:

❖ **الطاقة الشمسية**

تعتبر الشمس من أهم المصادر التي تولد من حرارتها الطاقة الكهربائية، رغم أنها تقع على بعد أكثر من 150 مليون كيلومتر من الأرض، وتتمركز فكرة استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية من خلال تركيز أشعتها في نقطة واحدة، وهو ما يسمح بتجميع تلك الطاقة عبر قنوات أو ألواح ناقلة للحرارة وباستخدام ما يعرف "بالتأثير الضوئي"، فالشمس قادرة على التحول الفوري إلى طاقة كهربائية عندما تتلامس جسيمات الضوء التي تصدرها والتي تعرف بالفوتونات مع مواد معينة مثل السيليكون [8]، وعليه يمكن توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الفولتية أو الألواح الشمسية والتي تعرف بـ photovoltaic.

❖ **الطاقة الكهرومائية**

هي أكبر مصدر للطاقة المتجددة في العالم، إذ تشكل خمس الكهرباء المنتجة عالميًا، وترتكز فكرة توليد الكهرباء من المياه أساسا على حركة المد والجزر لأمواج البحر، والتي تعتبر أنجح طريقة حيث استخدمتها الكثير من الدول أهمها بريطانيا، وإقامة مزارع لإنتاج الكهرباء في وسط البحر باستغلال توربينات شبيهة بالمراوح التي تُستخدم لتوليد الطاقة من الرياح، تعمل على توليد الطاقة الكهربائية بالاستفادة من التيارات تحت سطح البحر.

❖ طاقة الرياح

تعتبر الرياح مصدرًا من مصادر الطاقة المتجددة التي لا تنضب، ولذلك فقد عمد الإنسان إلى تصنيع أدوات ووسائل للاستفادة من طاقة الرياح، وتعتمد على تحويل الطاقة الحركية إلى طاقة كهربائية من خلال استخدام مولدات ضخمة بزعانف عملاقة، كما يمكن الاستفادة من التوربينات الصغيرة لشحن بطارية أو إضاءة مصباح ويسمى توربين الرياح الصغيرة، أما الكبير فيسمى توربين الرياح العالي ويستخدم لإنتاج طاقة كهربائية هائلة، ويمكن لحقل من الطاقة أن يستخدم في تشغيل المصانع أو توفير الطاقة اللازمة لإضاءة مدينة بأكملها، وتتعدد وتتنوع هذه التوربينات لكن الأكثر استخداما هي التي تكون في شكل مروحيات عملاقة ترتفع عن الأرض بحوالي 110متر، وتتكون من زعنفتين أو ثلاثة، تبلغ طول كل منها أكثر من 10أمتار، ويقدر عدد إنتاج هذه التوربينات من الطاقة حوالي 500إلى1300 ميغاواط، وكلما زاد حجم التوربين زاد حجم الطاقة المنتجة، فعند هبوب الرياح تصطدم بزعانف التوربينات فتتحرك، وبدوران زعانف التوربين يدور المحرك المتصل بها، مولدا بذلك كمية من الطاقة الكهربائية تتناسب مع سرعة الرياح وقوتها[9].

والشكل الموالي يقدم مثالا واضحا عن مدى مساهمة الطاقة المتجددة في انتاج الكهرباء.

الشكل رقم 01 : مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2016

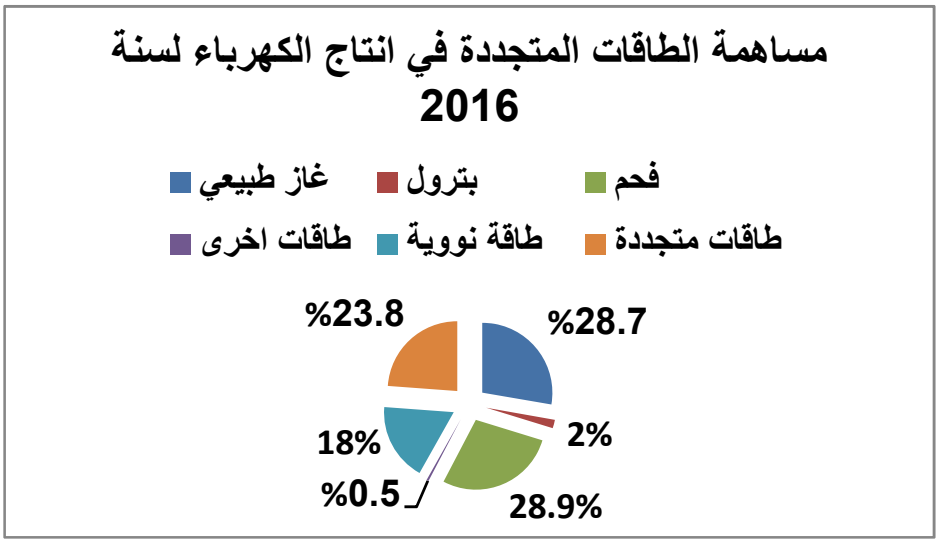

international energy agency renewables report 2017 p 8:Source

لقد بلغ إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة حوالي 24% من الإنتاج الكلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبطاقة إنتاج بلغت حوالي 2588 تيراواط وبزيادة بلغت 3.8% مقارنة بسنة 2015 والتي كان فيها حجم الإنتاج 2494 تيراواط، وهذا يمثل 23.8٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء لمنظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية في عام 2016، كأكبر حصة من مصادر الطاقة المتجددة من إجمالي إنتاج الكهرباء منذ سنة 1990؛ هذه الزيادة في إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة كان سببها بشكل رئيسي الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية، بحيث تحتل الكهرباء المنتجة من الطاقة الهيدروجينية اكبر نسبة بحوالي 13% ثم الرياح بنسبة 5.5% والطاقة العضوية الحيوية بنسبة 3% ثم الطاقة الشمسية الكهروضوئية بحوالي 2 %.

ولإعطاء فكرة أوضح عن أهمية استخدام الطاقات المتجددة وأثرها في نمو إنتاج الكهرباء، نورد الشكل الموالي:

الشكل رقم 02 : معدلات النمو السنوي لإنتاج للكهرباء بين عامي 1990 و 2016 في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

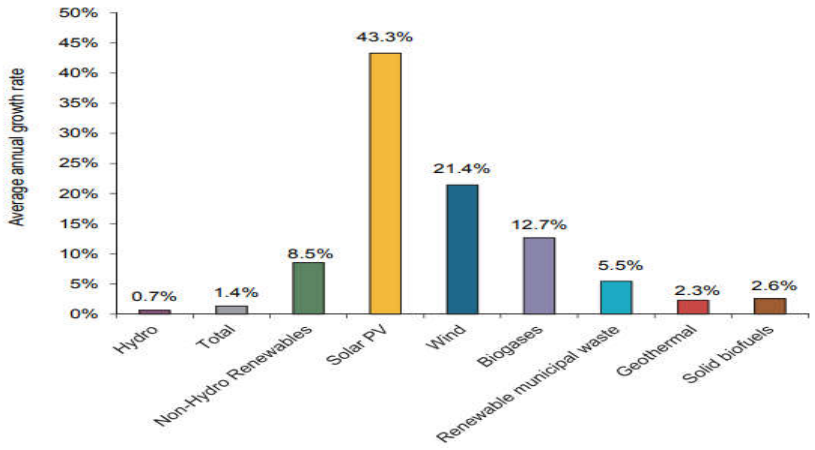

international energy agency renewables report 2017 p 8:Source

نلاحظ من خلال الشكل أنه منذ عام 1990 كان توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ينمو بمعدل متوسط 2.6 ٪ سنويا، أي ما يقارب ضعف معدل توليد الكهرباء الإجمالي (1.4 ٪) وهذا راجع للنمو القوي في المنتجات المتجددة "الجديدة"، مثل الألواح الشمسية الكهروضوئية والتي بلغ معدل النمو فيها اكثر من 40٪، طاقة الرياح بحوالي 21٪ والنفايات العضوية الحيوية المتجددة والغاز الحيوي بنسب مقبولة ما بين 5 و12٪. ومن بين مصادر الطاقة المتجددة، شهد انتاج الطاقة الكهرومائية معدل نمو ضعيف بين مختلف المصادر للطاقة الكهربائية مابين عام 1990 إلى 2016 بمعدل نمو بلغ 0.7٪، مما يدل على الإتجاه الفعلي والحقيقي لزيادة معدلات نمو طاقة كهربائية مستدامة من المصادر المتجددة للطاقة.

2.2.الإطار النظري للتنمية المستدامة

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة بشكل عالمي منذ المؤتمر الدولي للبيئة في البرازيل سنة 1992، جاء لإعطاء مفهوم أوسع لمصطلح التنمية السابق، بحيث أكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في استغلال الموارد والثروات في إشباع حاجاتهم لذا وجب علينا إعطاء مفهوم شامل للتنمية المستدامة واهم أهدافها وأبعادها في هذا المحور.

1.2.2.تعريف التنمية المستدامة

لقد تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة واغلبها ركزت على أبعاد التنمية الثلاث، بحيث عرفت على أنها التنمية التي تجيب على حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر[10].

كما عرفت التنمية المستدامة في المبدأ الثالث للمؤتمر الدولي للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو عام 1992 على أنها " ضرورة انجاز الحق في التنمية على نحو متساو للحاجات التنموية والبيئية بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية[11].

من حيث الجانب الطبيعي تعني التنمية المستدامة الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية، وعلى الصعيد التكنولوجي تعبرعن الانتاج الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة، والضارة بالأوزون باستخدام التكنولوجيا اللازمة[12].

ومنه فالتنمية المستدامة هي عبارة عن تلك التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.

2.2.2.ابعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأبعاد المتداخلة مع بعضها تتمثل فيما يلي:

- **البعد الاقتصاد** :

يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة مجموعة من النقاط الأساسية، تتمثل في عدالة استغلال الموارد بين البلدان المتقدمة والنامية، والحد من تبديد الموارد الطبيعية بالتخفيض المستمر والتدريجي للمستويات المتزايدة من الاستهلاك للطاقة والموارد خاصة بالدول المتقدمة، وكذالك تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية، وذلك بسبب العلاقة بين زيادة او انخفاض استهلاك الطاقة بالدول الصناعية وايرادات الدول النامية[13]، لأن تقليل الدول المتقدمة من استهلاك الموارد الطبيعية سوف يحرم الدول النامية من أهم مصادر إيراداتها.

❖ **البعد البيئي**

يجسد البعد البيئي في التنمية المستدامة مختلف الجوانب التي تمس حماية الأراضي والمياه من التلوث وتخفيض مستوى المخلفات والنفايات، بحكم انعكاسها السلبي على البيئة وكذا الحفاظ على التنوع البيولوجي والمناخ خاصة في ظل التغيرات الكثيرة في درجة الحرارة وتضرر طبقة الأوزون.

❖ **البعد الاجتماعي والبشري**

يشمل البعد الاجتماعي الذي يعتبر اهم عنصر في التنمية المستدامة، والذي يسعى لتثبيت نمو السكان كي لا يحدث ضغط حاد في استهلاك الموارد بما يؤثر على قدرة الحكومة في توفير الخدمات، كما يتناول هذا البعد تحسين التعليم، الخدمات الصحية ومحاربة الجوع لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن هنا فالتنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات الأساسية ومنه تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار الأمثل في رأس المال البشري[14].

❖ **البعد التكنولوجي**

تسعى التنمية المستدامة إلى استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص إلي حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات؛ للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[15].

3.2.2.علاقة الطاقات المتجددة بأبعاد التنمية المستدامة

ترتبط الطاقات المتجددة بالتنمية المستدامة بثلاثة أبعاد أساسية، لعل أهمها البعد البيئي وذلك من خلال الحد من التأثيرات البيئية الغير مرغوب فيها خاصة فيما يتعلق بالانبعاثات الغازية وكل ما يؤثر على المناخ وزيادة الاحتباس الحراري وتأثر طبقة الأوزون، فالطاقات المتجددة تقلل من حدة هذه التأثيرات مقارنة باستخدام الطاقات الاحفورية، لذلك يمكن القول أن أساس العلاقة في الجانب البيئي يعتمد على تخفيض حجم الانبعاثات الغازية وتضرر المناخ.

أما في الجانب الاقتصادي فالطاقات المتجددة تساهم في تحقيق الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال تغيير أنماط الاستهلاك، وكذا تقليص حجم الإنفاق على استيراد الطاقة التي تستخدم لتوليد الكهرباء، خاصة فيما يتعلق بالموارد الاحفورية فالعلاقة بين الطاقات المتجددة والبعد الاقتصادي تتضمن:

- ✓ تخفيض استهلاك الوقود والغاز من اجل توليد الطاقة؛
- ✓ تقليص استيراد الموارد الطاقوية؛
- ✓ تقليص الاستهلاك الداخلي للطاقة من خلال التوجه للطاقات البديلة؛

أما البعد الثالث والذي ترتبط به الطاقات المتجددة بشدة هو البعد الاجتماعي، فمشاريع الطاقة المتجدد بإمكانها تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية أهمها :

- ✓ توفير مناصب الشغل وهو ما يعتبر مؤشرا ايجابيا للبطالة ويؤثر مباشرة في مؤشرات الفقر؛
- ✓ تخفيف أعباء استهلاك الطاقة وذلك كون أن الطاقات الجديدة توجه لتلبية الحاجات الاجتماعية، من خلال استخدامها في الزراعة، التسخين والإنارة؛
- ✓ تقليص تكلفة الكهرباء بالنسبة للمواطنين.

3.2.واقع إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة في الجزائر

تملك الجزائر كل المقومات التي تجعلها رائدة في مجال استغلال الطاقة المتجددة على المستوى الإقليمي، العربي وحتى القاري، بحكم الموارد التي تزخر بها البلاد والمؤهلات التضاريسية والمناخية لها، وهو ما حفزها لوضع برنامج وطني طويل المدى يهدف لاستغلال هذه الموارد في إنتاج الطاقة، خاصة الكهرباء لتغطية السوق المحلي وهو ما سنشير إليه في هذا المحور.

1.3.2.إمكانيات الجزائر ومصادرها المتجددة من الطاقة

تمتلك الجزائر كل الإمكانيات التي تجعلها تحتل الريادة إقليميا من حيث استغلال الطاقات المتجددة في خلق الثروة وانتاج الكهرباء، وتحقيق تنمية مستدامة خارج قطاع المحروقات، وتملك الجزائر ميزات هائلة فيما يخص الطاقة المتجددة من خلال :

- ❖ **الطاقه الشمسية**

تتوفر الجزائر انطلاقا من موقعها الجغرافي على أغنى الحقول والمناجم الشمسية في العالم، فمدة التشمس في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق2000 ساعة في السنة ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة (الهضاب العليا والصحراء)، والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1 متر مربع تصل إلى خمسة كيلو واط في الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني، اي بحوالي 1700 كيلوواط في الساعة/ م مربع في السنة في شمال البلاد و2263 كيلوواط/ م مربع في السنة في جنوب البلاد. فالقدرة الشمسية تعتبر الأهم في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط [16]:

- ✓ 169440 تيروواط ساعي/السنة؛
- ✓ 5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء؛
- ✓ 60 مرة استهلاك المقدر ب 3000 تيراواط ساعي / السنة؛
- ✓ 4 مرات الاستهلاك العالمي الطاقة؛

❖ **طاقة الرياح**

تتميز الجزائر بمناطق غنية بسرعة رياح جيدة بحكم تضاريسها الجبلية، تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي وبين هاتين السلسلتين توجد الهضاب العليا والسهول ذات المناخ القاري، معتدل السرعة في الشمال (غير مرتفع جدا)؛ ومنطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة 4م/ثا وتتجاوز 6 م/ثا في منطقة" أدرار"، وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تتراوح ما بين 0 إلى 6م/ثا وهي طاقة ملائمة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية[17].

❖ **طاقة الكتلة الحيوية**

فيما يخص الكتلة الحيوية، تبقى إمكانات الجزائر قليلة إذا ما قورنت بالأنواع الأخرى أولا لأن المساحة الغابية لا تمثل سوى 10% من المساحة الإجمالية للوطن، ويعتبر كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين مهمين في الاستعمال الطاقوي لكنهما لا يمثلان إلا 5% من الغابات الجزائرية، أما المصادر الطاقوية من النفايات الحضرية والزراعية فتقدر بحوالي 5 مليون طن.

❖ **الطاقة الحرارية الجوفية**

يتواجد أكثر من200 منبع ساخن شمال الجزائر، حيث ثلثي هذه المنابع تفوق درجة حرارتها 45 درجة لتبلغ 98 سنتي غراد في حمام دباغ (مسخوطين) بولاية قالمة، 118 سنتي غراد في عين ولمان و119 سنتي غراد في بسكرة.

❖ **الطاقة الكهرومائية**

تشكل الطاقة المائية مصدرا محدودا للطاقة في الجزائر لمحدودية المياه والأنهار، وهذا رغم كميات الأمطار الكبيرة، والتي لا يتم الاستفادة من معظمها نتيجة لضعف قدرة التعبئة إضافة إلى عوامل أخرى مثل تركز التساقط في مناطق محدودة ونسبة التبخر العالية[18].

2.3.2.البرنامج الوطني للطاقة المتجددة 2011-2030

مهدت الجزائر لديناميكية الطاقة الخضراء بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، يتمحور على تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22 ألف ميغاواط وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 -2030، منها 12ألف ميغاواط موجه لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و10آلاف ميغاواط للتصدير، بشرط وجود طلب شراء مضمون على المدى الطويل، وتسعى الجزائر لتصبح بلد فعال في إنتاج الكهرباء انطلاقا من طاقة شمسية كهروضوئية وحرارية، واللتين ستكونان محركا لتطوير اقتصادي مستدام، بحيث تهدف أن تكون حوالي 40 % من إنتاج الكهرباء موجه للاستهلاك الوطني من أصول متجددة، وفي حدود سنة 2020 من المفترض ان يتم إنشاء 60 محطة كهروضوئية وحرارية وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلطة، وهو ما يقدر من خلالها إنتاج الكهرباء ما بين 75 و80 تيراواط ساعي في سنة 2020، ومابين 130 و150 تيراواط في سنة، 2030 وتعتبر الطاقة الشمسية النقطة الأهم في برنامج الطاقات المتجددة، إذ يتوقع أن تساهم بـ 37% من مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء في سنة 2030، وطاقة الرياح تشكل المحور الثاني للتطور والتي تقارب حصتها 3 % من مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء في سنة 2030[19].

إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر بـ 000 22 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020 ويتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي:

- الطاقة الشمسية:575 13 ميغاواط.
- طاقة الرياح: 5010 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية: 2000 ميغاواط
- الكتلة الحيوية: 1000 ميغاواط.
- التوليد المشترك للطاقة: 400 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية الأرضية: 15 ميغاواط

إن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة، سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014. ووفقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب، ومنفذه يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة، والتي تتدخل لاسيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والانتاج

المزدوج؛ وتدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية " المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث و التطوير مثل: مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية[20].

الجدول رقم 01 : تلبية حاجات السوق المحلي خلال فترة البرنامج (ميغاواط)

المصدر	الفترة بين 2015-2020	الفترة بين 2021-2030	المجموع
الطاقة الشمسية	3000	10575	13575
طاقة الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الحرارية	–	2000	2000
الكتلة الحيوية	150	250	400
التوليد المشترك للطاقة	360	640	1000
الطاقة الحرارية الأرضية	05	10	15
المجموع	4525	17475	2000

Ministère de l'Energie sur l'Energie, Energies Nouvelles Renouvelables et Maitrise de:Source

http://www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Energie/energie-renouvelable.pdf **:site**

3.3.2.إحصائيات إنتاج الكهرباء في الجزائر

لقد شهد إنتاج الكهرباء في الجزائر تطورا محسوسا من المصادر المتجددة، خاصة مع الاتجاه الجديد للدولة نحو الطاقات المتجددة وهو ما يجسده البرنامج الوطني لطاقات المتجددة الذي سيتم تطبيقه مابين سنتي 2011 و2030.

تتعدد المصادر المستخدمة لانتاج الكهرباء في الجزائر بين البخارية، الغازية، المركبة والمشتركة، اضافة إلى مصادر أخرى ومن بينها المتجددة التي بدأ إعتمادها في السنوات الأخيرة، والجدول الموالي يبين تطور انتاج الكهرباء في الجزائر من مختلف المصادر.

الجدول رقم 02: تطور إنتاج الكهرباء في الجزائر من مختلف المصادر مابين 2010-2016 (جيغاوات)

المصدر	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بخاري حراري	9692	9654	9422	9582	10221	10227
غازي حراري	19564	22055	24075	17400	20211	26970
دورة مركبة	15431	15701	18623	27685	28444	26122
هيدروجيني	173	378	389	98	193	145
مازوت	403	464	416	227	248	276
توليد مشترك	1	619	1159	1155	1181	889
الرياح	–	–	–	–	1	19
ألواح فولتية	–	–	–	–	1	14
المجموع	45174	48871	54084	56147	60500	64662

Source: Energies Nouvelles Renouvelables et Maitrise de l'Energie ,Ministère de l'Energie sur site :
http://www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Energie/electricite-gaz-maj.pdf

فمن خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الغاز الحراري والبخار هما أهم مصدرين لإنتاج الطاقة الكهربائية خلال الفترة ما بين 2010 حتى 2016، مع مساهمة معتبرة للدورة المركبة أيضا والتي تعتمد على الطاقة الحرارية والطاقة الميكانيكية والمولدات لإنتاج الكهرباء، فيما تبقى طاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية التي تعتمد على الألواح الشمسية منعدمة خلال السنوات الأولى إلى غاية سنة 2015 والتي بدأ فيها التطبيق الفعلي لمحتوى البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة.

وفيما يتعلق باستهلاك الكهرباء حسب القطاعات نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 03: استهلاك الكهرباء حسب القطاعات خلال سنة 2016 (جيغا وات)

القطاع	منزلي	تجاري	صناعي	أخرى	المجموع
حجم الاستهلاك	20211	10689	21411	2838	55149

المصدر:الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، العدد 25، 2016، ص 08

يستحوذ القطاع الصناعي على استهلاك الكهرباء في الجزائر بالموازاة مع القطاع العائلي، والذي يعكس أولا التوجه نحو الصناعة وتطور هذا القطاع ودعم الدولة للمشاريع الصناعية وتنميتها، وفي المقابل يعكس توسع شبكة الكهرباء عبر كامل التراب الوطني التزايد في حجم الاستهلاك لدى قطاع العائلات والذي كان يبلغ 9384 جيغا وات في سنة 2004، وهذا حسب النشرة الإحصائية للاتحاد العربي للكهرباء. كما يمكن إبراز حصة الفرد الجزائري من الطاقة المنتجة في الجدول رقم04.

الجدول رقم 04: حصة الفرد من الطاقة الكهربائية المنتجة لسنة 2016

عدد السكان (مليون نسمة)	نسبة النمو (%)	نسبة المزودين بالكهرباء (%)	حصة الفرد من الطاقة المنتجة (كيلواط ساعي)
41.1	1.7	99	1605

المصدر: الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، العدد 25، 2016، ص11

وبحسب الإحصائيات السابقة للاتحاد العربي للكهرباء فحصة الفرد من الطاقة المنتجة ارتفعت بحوالي 500 كيلواط مابين سنتي 2014 و2016، وهو ما يبين الاستهلاك الواسع للكهرباء من قبل المواطنين خاصة مع حرص الدولة على توصيل الطاقة الكهربائية لكافة المواطنين حتى في المناطق النائية .

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات المستخدمة

ارتكزت الدراسة على مجموعة من البيانات والجداول الإحصائية المتعلقة بالطاقة الكهربائية والطاقات المتجددة بصفة عامة، والتي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة أهمها تقارير خاصة بالوكالة الدولية لطاقة، وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية وكذا الاتحاد العربي للكهرباء، كل هذا في إطار المنهج المتبع وهو المنهج التحليلي، قصد ابراز العلاقة بين النتاج الطاقة الكهربائية ومدى أهمية إستخدام المصادر المتجددة للنهوض بهذا القطاع في إطار التنمية المستدامة.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

من خلال دراستنا لموضوع التنمية المستدامة لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ يعتبر التوجه نحو استغلال مصادر الطاقة المتجددة سبيل فعال لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، خاصة من الجانب الاقتصادي والبيئي من جهة وكذا للحفاظ على مصادر الطاقة التقليدية في المدى القصير والمتوسط من جهة أخرى.
- ✓ تساهم الطاقات المتجددة في تغير أنماط الاستهلاك الداخلي للطاقة وتقليص تكاليف استيراد الطاقة الاحفورية المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية، والمساهمة في دعم البعد الاجتماعي البشري للتنمية وهذا من خلال تقليص تكلفة استغلال الطاقة الكهربائية.
- ✓ شهد إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة ارتفاعا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة بحيث أصبح حوالي ربع الطاقة المنتجة في العالم يتأتى من المصادر المتجددة وهذا راجع لزيادة التوجه نحو هذه الطاقات خاصة داخل الدول الصناعية الكبرى.

- ✓ ان وضع البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة هو دليل على سعي الجزائر لتوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة واستغلالها في إنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وكذا الطاقة الهيدروجينية.
- ✓ يسمح إستغلال المتجددة المتجددة من خلال البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بالجزائر في دعم البعد البيئي بتخفيض الآثار البيئية السلبية للتلوث نتيجة الانبعاثات الغازية الضارة المصاحبة للنشاط الإنتاجي مما ينعكس على التكلفة الإجتماعية المتحملة بتخفيضها وتحقيق البعد البيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة في اطار انتاج الطاقة الكهربائية.

الخاتمة

في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة أصبح من الضروري التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة في توليد الطاقة خاصة الكهربائية، لما يحتويه من خصائص ومميزات تتماشى وتلك الأبعاد بتخفيف الضغط على البيئة، وذلك بكبت وتخفيض الانبعاثات وتغير أنماط الاستهلاك وتقليص الاستهلاك الداخلي للطاقة وهو ما يترك للأجيال القادمة حقها في استخدام تلك الطاقات .

وبناءا على النتائج التي تم التوصل اليها يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- ✓ زيادة حجم المشاريع والاستثمارات المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة والتخلي تدريجيا عن استخدام الموارد الاحفورية
- ✓ ضرورة توفير ميزانية سنوية معتبرة توجه للبحث والتطوير في مجال الطاقات المتجددة لكسب الخبرات مثلما فعلت مختلف الدول العربية كموريتانيا ومصر.
- ✓ تطوير ودعم المؤسسات والهيئات العلمية المتخصصة والمعنية بالطاقات المتجددة بهدف مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الطاقات المتجددة عالميا.

قائمة المراجع

[1] زبير عياش ودلال عجالي، الأثر الاقتصادي للاستثمار في الطاقات المتجددة في الدول المستوردة والمصدرة للنفط، الملتقى الدولي الخامس حول الإتفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد، 14-15 مارس 2018، جامعة تبسة، الجزائر، ص 2

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، ط1، دار المناهج، عمان، 2010، ص، 67.

[3] عبد المجيد قدي:"الاقتصاد البيئي"،الطبعة الأولى،دار الخلدونية، الجزائر،2010، ص 133

[4] محمد ساحل ومحمد طالبي، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد 06 ، 2008 ، ص 203

[5] راتول محمد ومداحي محمد ، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة حالة مشـروع ديزرتاك."، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، ، 20 و 21 نوفمبر 2012 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، ص 141-142

[6] نفس المرجع ، ص 142

[7] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد ،الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة :دراسة تحليلية تطبيقية، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،مصر، 2017، ص 28

[8] Québec Science Magazine , Comment produit-on de l'électricité à partir de l'énergie du soleil ? , mai 2014, sur le site http://www.buzzons.ca/posetacolle/Comment-produit-on-de-electricite-a-partir-de-energie-du-soleil- consulté le 24 mai 2018.

[9] الاتحاد العربي للكهرباء ، العدد 25 ، ماي 2017 ، ص 56-58

[10] مراد ناصر ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، مجلة التواصل ، جامعة عنابة ، العدد 26 ، جوان 2010 ، ص 133

[11] خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، مصر ، 2013 ، ص 117

[12] مصطفى يوسف كافي، اقتصاد النقل والبيئة في إطار ضوابط التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017

[13] بالتصرف بناءا على :ياسين شراد، إستراتيجية تطوير وظيفة التسويق المستدام وأثرها على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص22.

[14] ذبيحي عقيلة ، الطاقة في ظل التنمية البشرية دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر ، مذكرة ماجيستر علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة ، 2008-2009، ص 29،30

[15] بوعمامة نصر الدين، بوعمامة على، استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة، الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، 4/3 مارس 2008 ، المركز الجامعي بالمدية، ص 05.

[16] وزارة الطاقة و المناجم ، دليل الطاقة المتجددة ، الجزائر ، 2007، ص 13

[17] عقيلة مليكة و كتاف شافية،الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة،الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف،08/07 أفريل 2008 ، ص 31

[18] كافي فريدة ، الإستثمار في الطاقة المتجددة كمدخل لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر –مع الإشارة إلى مشروع صحراء صولار بريدر– ، نشرة الطاقات المتجددة ، مركز تنمية الطاقات المتجددة ، العدد 2 ، 2002 ، ص 24 .

[19] مركز تنمية الطاقات المتجددة ، البرنامج الوطني لطاقة المتجددة و التفعيل الطاقوي ، الجزائر ، 2011 ، ص 4-9

[20] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، على الموقع http://www.andi.dz اطلع عليه بتاريخ 25 ماي 2018

انعكاسات العولمة المالية على سوق الأوراق المالية في الجزائر

دعاس مصعب
أستاذ مساعد –أ–بجامعة العربي التبسي، تبسة
daas.mossaab@gmail.com

باهي نوال
طالبة دكتوراه بجامعة محمد الشريف
bahinawel@hotmail.com

The implications of financial globalization on the Algerian financial market

ملخص:

شهد العالم مؤخرا مجموعة من المتغيرات تمثلت بانتهاء الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة كقطب وحيد مسيطر على العالم سياسياً وعسكرياً، إضافة إلى بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، وفي مقدمتها الاتحاد الأوربي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى انفتاح السوق العالمي، الذي أدى إلى تطور وسائل الاتصالات والمواصلات، حتى أصبح العالم قرية صغيرة.

وقد قادت هذه التغيرات إلى توسيع حركة رأس المال العالمي خاصةً رؤوس الأموال الباحثة عن فرص استثمارية يمكن أن تقتنصها في الأسواق المالية الناشئة، والتي تتلقى حماية ورعاية حكومية متفاوتة ومرتبطة بمدى استجابتها لدعوات الحرية و الخوصصة، وفتح الأسواق أمام حركة رأس المال العالمي.

وتأتي أهمية هذا البحث في بيان أهم انعكاسات العولمة المالية على سوق من الأسواق الناشئة وهو سوق الأوراق المالية بالجزائر، وصولاً لطرح بعض المقترحات، التي يمكن أن تسهم في تجنب التأثيرات السلبية للعولمة المالية على السوق المالية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية ، الأسواق المالية.

Abstract:

The Modern World has had several changes during the last decade. The most important changes were related to the dominance of the U.S.A all over the world, the new international economic cooperation, such as the European Union, the birth of W.T.O, and the economic liberalization atmosphere, which is supported by developed communication and transportation devices.

The World has become a small Village. There are no limits nowadays for the information, so that there remains no cultural, economic, and political confidentiality.

These changes encourage the flow of capital especially to exploit the advantages and opportunities in the rising financial markets of the under developed countries.

The benefits of this study come from the presentation of the main impact of the Financial globalization on rising financial markets, and how the under developed countries can avoid the negative impact of the capital flow in their markets.

Key Words : **Financial globalization, financial markets**

المقدمة:

يعرف العالم تطورات وتغيرات جذرية وعميقة مست جميع البنيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فإذا كانت الصراعات الإيديولوجية قد انتهت إلى حد ما فإن الصراعات الاقتصادية قد اشتدت وزادت حدتها حيث أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز بإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية ضخمة قد تكون البورصات العالمية أحد شواهدها، الشيء الذي ساهم في شمولية الحياة المالية برمتها، وخلق نوعا من الانفتاح المالي أو ما يطلق عليه العولمة المالية.

إذا كان المهتمون بظاهرة العولمة قد عالجوا جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية، فإن الاهتمام بالجانب المالي لها "العولمة المالية" بات جليا في السنوات الأخيرة بعدما صاحبت العولمة أزمات مالية أصابت العالم بأسره، كما أن التجارب المهمة لبعض الدول النامية خلال العقود الثلاثة الماضية في جنوب آسيا ودول أمريكا الجنوبية هو ما مهد لاقتحامها للمنطقة العربية بإنشاء أسواق مالية في غالبية دولها ومن أبرزها الجزائر كأحد التجارب المهمة.

لقد تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية بالمتغيرات الدولية، سواء من حيث توجه الاستثمارات إليها، أو من حيث تطور مؤشراتها المالية، وحجم تعاملاتها، ودورها التنموي في اقتصاديات دولها التي تسعى جاهدة لجذب الاستثمارات إليها وتفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو عالية، خاصة بعد ارتفاع حجم التدفقات المالية في الدول النامية، هذا ما قد يحقق المنفعة الاقتصادية للدول النامية، إلا انه في المقابل قد يحدث مخاطر وأثار سلبية على اقتصادياتها.

أ. اشكالية البحث

مما سبق، يمكن صياغة و طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هي انعكاسات العولمة المالية على السوق المالي الجزائري باعتباره من الأسواق الناشئة ؟ و ما هي متطلبات تفعيله ؟

ب- **محاور الدراسة:** بهدف الإجابة على إشكالية البحث، تم معالجة الموضوع في المحاور التالية:

- المحور الأول: الاطار النظري للعولمة المالية
- المحور الثاني: نشأة و معوقات سوق الأوراق المالية في الجزائر
- المحور الثالث: آليات وإجراءات تأهيل سوق الأوراق المالية في الجزائر

➢ المحور الرابع: آثار العولمة على السوق المالي الجزائري

أولا. الإطار النظري:

المحور الأول: الإطار النظري للعولمة المالية

1- مفهوم العولمة المالية:

تعرف العولمة المالية على أنها " ذلك الترابط والتشابك شبه الكامل للأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول والذي بدا يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي، ورفع الحواجز على حركية رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال الفترة (1979- 1982)، ثم بعد ذلك في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى، إضافة إلى تطبيق أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية [1].

كما عرفها دومنيك بليون (D. Plihon) على أنها " عملية مرحلية أو مخطط لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظله كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات السلعية والمالية، من اجل ضمان أفضل تخصيص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، وهذا من خلال البحث عن أعلى العوائد واقل المخاطر" [2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن العولمة المالية تتمثل في تشكيل سوق موحدة لرؤوس الأموال، ناتجة عن تكامل الأسواق المالية الدولية بما يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية بين مختلف المناطق، و هذا التكامل يعتبر نتيجة طبيعية للانفتاح الاقتصادي.

2- العوامل المساعدة على تطور العولمة المالية:

تضافرت عوامل عديدة لتوفير المناخ الملائم لتطوير النشاط المالي وتنامي ظاهرة العولمة المالية نلخصها فيما يلي:

2-1 إزالة القيود على حركية رؤوس الأموال:

إن انضمام دولة ما إلى صندوق النقد الدولي يعني تحرير نظام مدفوعاتها من أي قيود على الأقل بالنسبة للمعاملات الجارية، وعلى هذا الأساس تم إزالة القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري للدول الأوربية سنة 1958، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ الخطوات المتعلقة بإلغاء القيود على حركية رؤوس الأموال سنة 1959، وتبعتها العديد من الدول وهو ما أدى إلى اندماج الأسواق المالية بحيث أصبح أداء بعض أسواق الدول النامية أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة وخاصة من حيث تنويع المحفظة المالية للمستثمرين.

2-2 تكامل أسواق المال الدولية:

تعتبر الحركية الدولية لرأس المال مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل الدولي، لارتباطها الوثيق بكفاءة الأسواق المالية الدولية التي تعد القناة الأساسية لتدفق الوفورات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم. وقد نتج عن تحرير الأسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لرأس المال تزايد في تكامل الدول النامية في النظام المالي الدولي[3].

2-3 إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

مما زاد أيضا من تزايد وتيرة العولمة المالية حدوث تغيرات كبيرة على صناعة الخدمات المصرفية وإعادة هيكلتها، فقد توسعت دائرة أعمال البنوك محليا ودوليا وخاصة بعد موجات التحرير المالي التي شهدتها، حيث اتجهت المؤسسات المالية إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل مما أدى إلى تنوع مصادر أموال البنوك وتنوع طرق استخدامها، كما تم تسجيل دخول مؤسسات مالية غير مصرفية مجال صناعة الخدمات التمويلية مثل شركات التأمين، وصناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار...الخ، بالإضافة إلى انتشار عمليات الشراء والاندماج بين المؤسسات المالية.

2-4 تطور سوق عملات الأورو الدولية:

سوق عملات الأورو الدولية هي سوق للعملات خارج الحدود الوطنية، وهي لا تخضع للقيود والضوابط التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية، تتميز هذه الأسواق بانخفاض تكلفة ائتمانها بالمقارنة مع الأسواق المحلية الأخرى[4]، وهذا ما أدى الى تطور هذه الأسواق الخاصة بعدما قامت البنوك التي تتلقى ودائع الأورو بتدوير هذه الأموال في صورة قروض للدول النامية في أسيا وإفريقيا وبصفة خاصة لدول أمريكا اللاتينية.

2-5 تطوير أسواق السندات الدولية:

بدأت أسواق السندات الدولية تحتل مركزا بارزا في مجال الاستثمارات المالية الدولية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، حتى أصبحت تمثل احد أهم التوظيفات الاستثمارية طويلة الأجل، وتعود أهميتها إلى مساهمتها في إعادة توزيع المدخرات المتوفرة عالميا على مختلف المقترضين حول العالم. وتمتاز هذه السوق بقلة المخاطر لحامليها وتوفيرها لعائد مضمون، بالإضافة لسيولتها المرتفعة رغم طول اجل استحقاقها، كما أصبحت هذه السوق جزء لا يتجزأ من عمليات التمويل الدولي مما ساعد على نشأة سوق رأس المال طويل الأجل.

2-6 ظهور الابتكارات المالية:

ارتبطت الابتكارات المالية بشكل وثيق بالتطور الهائل الذي عرفته تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي قلصت من وقت وتكاليف التعامل وإجراء الصفقات في الأسواق المالية، فساعد ذلك على تعميق ظاهرة اللاوساطة وسهل الحركة العالمية لرؤوس الأموال. وتعد المبتكرات المالية بمثابة المحرك الأساسي لكل التحولات والتطورات التي عرفتها الأسواق المالية. ويجب الإشارة هنا إلى أن اغلب الابتكارات هي عبارة عن تحسينات أو إضافات تدخل على أدوات مالية قديمة. ولقد شكلت المشتقات المالية بمختلف أنواعها أغلبية المبتكرات المالية نظرا للتطور الكبير الذي شهدته في السنوات القليلة الماضية، نتيجة تزايد المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون في الأسواق المالية.

2-7 التطور التكنولوجي و انخفاض تكاليف النقل و الاتصالات:

أسهمت التطورات المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات والتوسع في استخدام الحاسوب والانترنيت، في ربط الأسواق المالية والنقدية وتوحيدها على نطاق العالم ككل في ظل التحرير المالي، مما سمح بتوظيف التكنولوجيا المتطورة في خدمة المصالح الرأسمالية[5]، إذ وانطلاقا من النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين شهد العالم ثورة تكنولوجية عارمة ساعدت على اندماج أسواق المال الدولية ورفع سيولتها، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والحصول عليها بسرعة كبيرة. كما حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل والاتصالات بحوالي 60 مرة منذ عام 1930 نتيجة للتطور التكنولوجي الذي ساهم في تذليل عقبة الحدود الجغرافية.

المحور الثاني: نشأة و معوقات سوق الأوراق المالية في الجزائر

تؤدي أسواق الأوراق المالية وظائف اقتصادية مميزة في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المناسبة والجاذبة، وكما هو متعارف عليه لا يخلو عمل أسواق الأوراق المالية من مشاكل وصعوبات تعيقها عن تحقيق أهدافها في ظل العولمة والأزمات المالية التي نعيشها، لهذا سنتطرق في هذا المحور الى نشأة ومعوقات السوق المالي الجزائري

1- نشاة سوق الأوراق المالية في الجزائر

تدخل فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية بالجزائر، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي أعلن عنه عام 1987 ودخل حيز التطبيق عام 1988 أما التحضير الفعلي لإنشاء هذه البورصة، فكان ابتداء من سنة 1990، من خلال إنشاء الحكومة لهيأة مؤهلة تتمثل في الجمعية العامة لصناديق المساهمة بموجب قانون 88-03 المتعلق بإنشاء 8 صناديق مساهمة، تتقاسم فيما بينها رأسمال المؤسسات العمومية بعدما تم طرحها في

شكل أسهم، وعليه تحولت الشركات العمومية إلى شركات مساهمة، وبالتالي أصبح من الضروري إنشاء بورصة في ظل وجود شركات مساهمة.

مرت بورصة الجزائر بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:[6]

- قامت الحكومة الجزائرية في عام 1990 بإنشاء شركة القيم المنقولة برأس مال قدره 320000 دج يديرها مجلس إدارة متكون من 8 أعضاء كل عضو يمثل صندوق مساهمة، غير أن هذه الشركة بقيت دون تشغيل نظرا لعدم كفاية رأسمالها و كذلك غموض طبيعة المهمة المكلفة بها.
- وفي هذا الشأن تم صدور ثلاثة مراسيم تنفيذية يوم 28 ماي 1991، توضح ماهية القيم المنقولة وأنواعها وشروط إصدارها، وعدد أعضاء لجنة البورصة ومهامها.
- في شهر فيفري 1992 تم رفع رأس مال شركة القيم المنقولة إلى 932000 دج، كما تم أيضا تعديل اسمها ليصبح اسم الشركة الرسمي " بورصة القيم المنقولة ". وبالرغم من كل المجهودات المبذولة إلا أنّ البورصة لم تتمكن من أن تكون عملية بالمرة في هذه المرحلة حيث اعترضت انطلاقتها العديد من الصعوبات المتعّلقة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- في 25 افريل 1993 تم إصدار المرسوم رقم 93- 08 المعدل والمتمم للقانون التجاري، والذي يشرح بالتفصيل الأحكام المتعلقة بشركات المساهمة، حيث نص المرسوم على أن العرض العمومي للادخار يمكن أن يكون عند تأسيس الشركة أو عند تقرير رفع رأسمالها، كما تم رفع المبلغ الأدنى اللازم لتكوين شركة أسهم، بالإضافة إلى إمكانية إصدار أنواع جديدة من القيم المنقولة. وذلك قصد خلق إطار قانوني مناسب لعمل البورصة و نشاطها دون عوائق.
- كما تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93- 10 المؤرخ في 23 ماي 1993، الذي اقر بإنشاء بورصة القيم المنقولة بالعاصمة وتم اعتباره المكان الوحيد الذي يتم فيه عقد الصفقات، كما تم بموجب هذا المرسوم إنشاء هيئتين لتنظيم ومراقبة سير عمل بورصة الجزائر وهذين الهيئتين هما:

•**لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB:** وتشكل سلطة سوق القيم المنقولة.

•**شركة تسيير بورصة القيم SGBV:** مكلفة بضمان السير الحسن للعمليات المتداولة في البورصة، ويتم إجراء أي عملية مفاوضات للقيم المنقولة داخل مقصورة البورصة عن طريق الوسطاء في عمليات البورصة (I.O.B).

- مع نهاية سنة 1996 كان تقريبا كل شيء جاهز من الناحية القانونية والتقنية لإنشاء بورصة القيم المنقولة حيث:
  - تم وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة.
  - أصبح للبورصة مكان مادي بغرفة التجارة.

- تم تشكيل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB إلى جانب شركة تسيير القيم SGBV مع تحديد مخطط كل منهما، وأصبح كلا لأفراد العاملين بالهيئتين جاهزين للعمل.

- ومع بداية سنة 1997 تم اختيار الوسطاء في العمليات البورصية الذي نبلغ عددهم التسعة وثلاثين وسيط يمثلون مختلف المؤسسات المالية (بنوك وشركات تأمين)،حيث توّلت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة مهّمة تكوين هؤلاء عن طريق الاستعانة بالخبراء الكنديين وتنظيم عدّة ملتقيات من بينها ملتقيين أسبوعيين في كل من تونس وفرنسا بهدف الاستفادة ولو بشكل سطحي من خبرة هذين البلدين في مجال التعامل بالسوق المالي.

- وقد عملت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة طوال سنة 1997 على تهيئة الجو الملائم وتحضير كل الهيآت المعنية للشروع في العمل بالتاريخ المحدد وهو نهاية سنة 1997.

إلا انه و بالرغم من كل هذه الإجراءات فان البورصة بقيت جامدة ولم يتم تشغيلها وهذا نتيجة العديد من المعوقات أهمها عدم وضوح مهام البورصة بشكل جيد، و في هذا الإطار تم صدور عدد من المراسيم والقوانين سمحت بتوفير بعض الشروط الضرورية لقيام بورصة القيم المنقولة، حيث كان الافتتاح الرسمي لها عام 1997، لتدشين بورصة الجزائر رسميا في 4 اوت 1999 بانضمام أربعة أوراق مالية إلى بورصة وهي: سهم صيدال، سهم رياض سطيف، سهم فندق الاوراسي وسند شركة سونطراك.

2- معوقات سوق الأوراق المالية في الجزائر

هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق بورصة الجزائر الفعالية في تمويل الاقتصاد وتتمثل فيما يلي:

2-1 **العوائق الاقتصادية:** وتتمثل هذه العوائق تحديدا فيما يأتي:

➢ **التضخم**: وهو اختلال التوازن الاقتصادي الذي يتميز بارتفاع عام ومستمر لأسعار السلع والخدمات ويبقى التضخم ظاهرة من الصعب التحكم فيه ومن بين أسبابه في الجزائر:

- انخفاض قيمة الدينار وتدهور سعر صرف هو ما شجع هروب رؤوس الأموال نحو الأسواق المالية المتقدمة.
- اختلال التوازن بين الكتلة النقدية السارية ومقابلها من الإنتاج.

➢ **السوق الموازية:** وهو المكان الذي تتم فيه صفقات السلع غير المصرح بها لدى السلطات الجبائية وتعد الأرباح في هذه السوق جد هامة. وبالتالي فإن وجود هذه السوق لا يشجع إطلاقا العوائل على توجيه ادخارها نحو الاستثمار في الأوراق المالية، وإنما يدفعها ذلك إلى توظيف أموالها في اقتناء العقارات والسلع الاستهلاكية والمعادن الثمينة[7].

- الوضعية الصعبة للمؤسسات الجزائرية التي عرفت اختلالات في توازنها على مستوى هيكلها المالي بسبب عجز الميزانية، وهذا الوضع لا يشجع الأفراد على شراء أسهم هذه المؤسسات حيث تعتبر المردودية شرطا أساسيا لجذب المدخرات وتوجيهها نحو الأصول المالية[8].
- عدم رغبة المؤسسات الخاصة في التعامل داخل هذه السوق من خلال محافظتها على شكلها التأسيسي في شكل شركات ذات مسؤولية محدودة. كما أن توفير حاجيات التمويل عن طريق البنوك لهذه المؤسسات يجعلها في استغناء عن السوق المالية.
- لم تكن السياسة الجبائية المطبقة على القيم المنقولة بالمحفزة حيث أخضعت الأعوان الاقتصاديين إلى ضرائب مرتفعة على الدخل، فمثلا نسبة الضريبة على أرباح الشركات تعادل 30% من الأرباح، هذه النسبة تؤدي إلى تخفيض نسبة الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، زيادة عن الضريبة على الدخل الإجمالي للمساهمين، وهذا ما يضعف مردودية الأموال المستثمرة في الأوراق المالية.
- ضعف القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية، وبالتالي قلة المدخرات الفردية نتيجة تدني الدخل الفردي وهذا ما يحد من حجم الطلب على الأوراق المالية.

2-2 العوائق التشريعية: وتتمثل العوائق التشريعية عموما فيما يلي:

- عدم تجزئة البورصة.
- طبقا للقانون المتضمن شروط القيد ببورصة الجزائر نجد أنه يشترط وجوب إصدار الأوراق المالية من الشركات ذات الأسهم، إلا أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات أشخاص، وسيطرة هذا النمط من الشركات يعرقل السير الحسن للبورصة.
- عدم فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي القاعدة الأساسية لتحقيق عملية التنمية المستديمة.

- الإطار القانوني المحافظ على عمومية كل من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وشركة إدارة بورصة القيم، وكذا الوسطاء في عمليات البورصة.

2-3 العوائق التنظيمية: وتتمثل العوائق التنظيمية فيما يلي:

- **هيمنة القطاع العام:** إن قرار إنشاء بورصة الجزائر جاء تماشيا و نهجها نحو اقتصاد السوق الذي يتميز بهيمنة القطاع الخاص، و هو ما لا نجده في واقع الاقتصاد الجزائري الذي يطغى عليه القطاع العام.
- إن الممارسة الميدانية لنشاط البورصة تشترط تكوينيا ماليا واقتصاديا عاليا لقراءة المعطيات المتاحة وتفسيرها وتحليلها واتخاذ القرارات المناسبة. وهذه الكفاءة يجب أن تتوفر في كل العاملين بالبورصة وحتى لدى باقي المتدخلين، وحتى لو اعتمدت البورصة في المرحلة الأولى من الانطلاق على إطارات البنوك والمؤسسات

المالية وإطارات شركات المساهمة في إدارتها فهذا غير كافي. وبالتالي غياب المتخصصين أكبر عائق لعملية سير البورصة فعمل البورصة يتوقف على وجود الوسطاء الذين يتقنون التحكم في بيع وشراء الأسهم والسندات.

➢ **قلة المؤسسات المدرجة:** تعتبر المؤسسات المحرك الأساسي للبورصة، فهي العامل الذي يؤدي إلى نموها حيث كلما زاد عدد المؤسسات المدرجة في البورصة كلما زادت فعالية البورصة والعكس صحيح. وما يلاحظ الآن في بورصة الجزائر هو أن هناك عدد محدود جدا من المؤسسات المدرجة، ذلك لأن عدد المؤسسات المؤهلة والقادرة على أن تدرج في البورصة محدود جدا وهذا بسبب الوضعية المالية المتدهورة التي تميز المؤسسات، وهذا ما يعيق نمو البورصة[9].

➢ **عدم تنوع الأوراق المالية:** يعد التنويع أحد أهم الركائز التي تقوم عليها الأسواق المالية، إذ تعرض أمام المستثمرين تشكيلة متنوعة ومتعددة من الأوراق المالية، تفسح لهم المجال واسعا لاختيار منها ما يلاءم إمكانياتهم، أهدافهم و ميولاتهم الشخصية، والتنويع من هذا المنطلق يعمل على تخفيض حجم المخاطر. أما البورصة الجزائرية فهي حديثة النشأة ولا يتداول فيها إلا ثلاثة أصناف من الأوراق المالية، مما يجعلها بذلك تفتقر للكفاءة التقنية الأمر الذي يرفع من حجم المخاطر، ويحد من رغبة المستثمرين على الاستثمار في الأوراق المالية.

➢ **ضآلة حجم السوق:** يتميز السوق المالي الجزائري بضيق نطاقه حيث يعتبر أصغر سوق عربي حيث لا يتجاوز حجمها 1% من الحجم النسبي للأسواق العربية خلال سنة 2008، ويعبر هذا المؤشر على ضعف سوق راس مال فلا يعقل بعد أكثر من 10 سنوات من انطلاق بورصة الجزائر توجد 3 شركات مدرجة في البورصة.

2-4 العوائق الاجتماعية والثقافية:

- تعتبر ثقافة البورصة مهمة من اجل قيام سوق مالية متطورة، فغياب هذه الثقافة لدى الأفراد يؤدي إلى توجيه مدخراتهم نحو التوظيفات البنكية أو اكتنازها، وقد أدى التأخر في إنشاء بورصة الجزائر بالإضافة إلى النقص الإعلامي في هذا المجال جعل أغلبية الفئات الاجتماعية تجهل أهمية هذه السوق في الاقتصاد الوطني، والمصلحة الممكن تحقيقها من وراء التعامل فيها. وحتى المؤسسات التي تعودت على القروض البنكية تفتقر إلى الثقافة البورصية والمزايا التي توفرها هذه الأخيرة.

- **العامل الديني:** الاستثمار في السندات يلقى معارضة من قبل المجتمعات الإسلامية ومنها الجزائر، ويبقى عائقا ويمثل تحديا أمام البورصات في الدول الإسلامية، وأمام هذه الحالة يستوجب تقديم أوراق مالية بديلة تتناسب مع خصائص هذه المجتمعات.

المحور الثالث: آليات وإجراءات تأهيل سوق الأوراق المالية في الجزائر

يرى بعض الاقتصاديين أن تطوير السوق المالية يتم إما في جانب العرض، وذلك من خلال تشجيع إنشاء شركات الأموال وخلق أدوات جديدة، وإما من جانب الطلب وذلك بتوفير المناخ الملائم اقتصاديا وسياسيا

ونشر الوعي الادخاري لدى الأفراد وتوفير المعلومات الكافية عن قطاعات أعمال المختلفة، من خلال ما سبق، يتضح لنا أن تطوير السوق المالي في الجزائر يرتكز على العناصر التالية:

– **زيادة عدد الشركات المقيدة في البورصة:** إن زيادة عدد الشركات المقيدة في البورصة يعتبر عامل مشجع لرفع نشاط البورصة، ولكن الوضع المالي والتنظيمي لأغلب الشركات الجزائرية حال دون ذلك، وللتغلب على هذه الوضعية كان لابد من اللجوء إلى خوصصة المؤسسات العمومية عن طريق البورصة كحل لإعادة تنظيمها مما يزيد من عدد المؤسسات المقيدة وبالتالي زيادة حجم الإصدارات وهذا ما يؤدي إلى تنشيط سوق البورصة.

– **تفعيل دور البنوك:** تلعب البنوك دورا في تطوير السوق المالية باعتبارها وسيط مالي لعمليات البورصة أو باستعمالها لسياسة توفيق ما بين السوق النقدية والمالية، وذلك عن طريق ترشيد القروض المقدمة من طرف البنوك للقطاع الاقتصادي وهذا بالتفرقة بين وظيفة السوق المالية ووظيفة البنوك[10].

– **تحسين المناخ الاستثماري:** إن السير الحسن للسوق المالية يتطلب وجود مناخ استثماري مستقر بمعدلات منخفضة للتضخم، وتحقيق استقرار اقتصادي كلي، والجزائر من خلال تطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي عملت على إعادة التوازن إلى الاقتصاد والتوجه من اقتصاد المديونية إلى الاقتصاد الحر بتحرير أسعارها. والتعامل وفق قانون العرض والطلب، ولقد حققت الجزائر نتائج إيجابية في هذا المجال، ويبقى عليها مواصلة هذه الإصلاحات للوصول إلى المقاييس الدولية في الاستقرار الاقتصادي والعمل على الإبقاء على هذا الاستقرار للسماح للسوق المالية بلعب دورها بشكل فعال.

– **زيادة العائد النسبي للاستثمار في الأوراق المالية:** وذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة في إطار السياسة النقدية لتشجيع المدخرين للاتجاه إلى سوق الأوراق المالية[11].

– **التحفيز الجبائي:** إن السياسة الجبائية المطبقة في بلد ما تؤثر وبشكل مباشر على قرارات الاستثمار والتمويل عن طريق السوق المالية، وبالتالي لابد على السلطات الجزائرية المختصة أن توفر حوافز جبائية من اجل تشجيع الاستثمار في مجال الأوراق المالية.

– **الوساطة المالية:** تلعب الوساطة المالية دورا كبيرا في تنشيط وتنمية السوق المالية، فبدون سوق مالية كفئة وقادرة على المنافسة والابتكار يظل مستوى التطور المالي ونشاط السوق ضعيفا، لذا يجب تشجيع إنشاء هيئات التوظيف الجماعي وكذا تأهيل وسطاء أكفاء في مجال الاستثمارات طويلة الأجل للقيام بالوساطة المالية وتشجيعهم على القيام بتدريبات في الخارج تسمح لهم باكتساب الخبرة والمهارة.

– **تجزئة سوق البورصة:** يمكن تقسيم بورصة الجزائر إلى سوق رسمية يتم فيها تداول الأوراق المالية للشركات التي توفرت فيهم كامل الشروط، أما السوق الثانية فيتم فيها تداول الأوراق المالية للشركات التي لم تكتمل شروط إدراجها في السوق الرسمية، مع العلم أن كلا السوقين ينقسمان إلى سوق أولي وسوق الثاوي،

وبالتالي فإن شروط الدخول إلى السوق الرسمية تختلف عن شروط الدخول إلى السوق الثانية. والهدف من هذه الشروط هو السماح للمؤسسات الصغيرة المتوسطة من تمويل نفسها.

– **تعزيز الشفافية والإفصاح:** يجب اهتمام السوق المالي الجزائري بدرجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر. فمن جانب السوق يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات التي يتوجب على لجنة تنظيم البورصة الإفصاح عنها سواء تلك المعلومات المتعلقة بأسماء الجهات المصدرة للأوراق المالية وأسماء أعضاء السوق بالإضافة إلى البيانات الدورية المتضمنة لحركة التداول والمؤشرات المالية الرئيسية .

– **مراجعة الإطار التشريعي:** بوضع تشريعات وتنظيمات فعالة لتنظيم عملية التبادل في سوق الأوراق المالية خاصة تلك المتعلقة بسلوك المتدخلين، كما يجب أن تكون هذه التشريعات واضحة ومرنة وتتماشى هذه مع خصائص وطبيعة المجتمع من الناحية الاقتصادية لحماية المستثمرين والاقتصاد الوطني[12].

– **إرساء الثقافة البورصية:** إن تطور سوق الأوراق المالية في الجزائر يقتضي تشجيع العائلات على توجيه مدخراتها نحو الاستثمار في الأوراق المالية، وعليه فإنه يتعين وضع سياسات حقيقية متعلقة بالبورصة يكون الغرض من وراءها تعريف مختلف الأعوان الاقتصاديين سواء كانوا طالبين أو عارضين بأهمية وفائدة هذه المؤسسة في تمويل مختلف الاستثمارات. وفي هذا المجال عمل المسؤولون على إعداد مخطط ترقية وتطوير بورصة الجزائر، ومن بين أهدافه خلق هيكلة داخلية للاتصال وهذا بنشر وثائق خاصة بسير البورصة وكذا تنشيط حصص تلفزيونية من طرف مختصين ومسؤولين في القطاع المالي تعرف بسوق البورصة و كل ما يتعلق بالاستثمار بها، وتنظيم زيارات إلى البورصة من طرف الطلبة لتقريبهم أكثر إلى هذه السوق ومنحهم ثقافة بورصية تسمح لهم بالاندماج أكثر، لكن هذا البرنامج بقي حبرا على ورق فتنفيذه لم يتم لحد الآن.

– **الجانب الديني:** بغية رفع الحرج في التعامل في سوق الأوراق المالية يتعين إنشاء وإدراج أسهم البنوك الإسلامية ودخولها وعملائها كمتعاملين في البورصة و كذا إدراج الأدوات المالية الإسلامية مع الاستفادة من أنظمة الوساطة والتداول التي أنشأتها وجربتها المؤسسات المالية الإسلامية كصناديق الاستثمار الإسلامية.

المحور الرابع: آثار العولمة على السوق المالي الجزائري

يرى بعض الباحثين أن هذه الآثار سواء إيجابية أم سلبية لن تكون كبيرة في المدى القصير. والسبب في ذلك حسب رأيهم هو انعدام الاستثمارات الأجنبية في السوق المالي الجزائري والتي لم تكن مصدر جذب للاستثمارات الاجنبية، وذلك كونه يعتبر من الأسواق الحديثة نسبيا. إضافة إلى أنها تفتقر إلى التنوع والعمق المطلوبين مما يؤثر على العائد على الاستثمار.

أما على مستوى المدى الطويل فإن المؤشرات تشير بأنه يمكن ان يكون هناك تأثر للسوق المالي الجزائري بظاهرة العولمة، وذلك بسبب انفتاحه على الأسواق العالمية، ودخول الجزائر في الاتفاقات الدولية

وحتى يتسنى للسوق المالي الجزائري مواجهة آثار العولمة ومحاولة الاستفادة من إيجابياتها والحد والتقليل من سلبياتها، وجب القيام بما يلي:[13]

– تطوير آدائه الاقتصادي بما يؤهلها لاستقبال الاستثمارات الأجنبية التي تعود عليه بآثار إيجابية.

– تنويع وتعميق فرص الاستثمار من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وتجنب السيطرة والتحكم في المؤسسات الوطنية.

– الاستفادة من الثروة المعلوماتية الحديثة.

– مجابهة التحديات التي الجزائر والمديونية الخارجية، التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية.

من خلال هذا التحليل فإنه يمكن القول أن السوق المالي الجزائري مستعدة لمواجهة تحديات سياسة الانفتاح المرتبطة باتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالخدمات المالية على أنها فرصة أكثر من كونها تهديد. وهذا يعني أن السوق المالي الجزائري وكذا البنوك الجزائرية مدعوة لتطوير قدراتها لمواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة. ولا شك أن استمرار تحرر الأسواق المالية سيؤدي إلى فوائد هامة، وذلك من خلال تعزيز المنافسة في الأسواق المحلية والتي تؤدي إلى تحسين الأداء، تخفيض التكاليف ، تقديم الخدمات المالية والمصرفية بجودة أعلى، بالإضافة إلى توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية. وبالتالي على البنوك الجزائرية ان تكون أكثر حرصا على متطلبات عملائها لكي تستطيع الاستفادة بشكل أكبر من نقل التكنولوجيا والمهارات المتوفرة في المصارف الأجنبية، وبالتالي الدخول بحرية أكبر إلى أسواق جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في حالة ما إذا كانت لديها خدمات منافسة تستطيع تقديمها في هذه الأسواق.

إلا أن القلق الرئيسي المرتبط بتحرير الخدمات المالية يتمثل في الادعاء القائل بأن المؤسسات المالية الأجنبية هي أكثر كفاءة من المؤسسات المالية الوطنية وبالتالي تستطيع السيطرة تدريجيا على القطاعات المالية والمصرفية المحلية. ولكن هذا التخوف غير منطقي فالمؤسسات المالية الأجنبية قد تتميز في بعض الخدمات المصرفية الاستثمارية وفي التكنولوجيا وفي الصيرفة الخاصة، ولكن معرفة المؤسسات الجزائرية لسوقها المحلية وعلاقتها القوية مع عملائها سيوفر لها ميزة تنافسية كبيرة.

هذا بالإضافة إلى أن منظمة التجارة العالمية تسمح بتطبيق التحرير المالي على مراحل إذا ما احتاجت المؤسسات المالية إلى مزيد من الوقت لتكييف أوضاعها مع المنافسة الجديدة.

الخاتمة:

نستخلص مما أوردناه سابقًا بشكل عام إلى أن هناك حاجة ماسة لدى الدول النامية لتطوير استراتيجيات ناجحة ومتميزة تتطلبها مسيرة القطاع المالي عمومًا، الذي يقوم على دعائم أساسية ثلاث هي القطاع الحكومي والقطاع المصرفي والسوق المالية، مما يتطلب التعرف على القضايا والمشاكل التي تواجه هذا القطاع وتؤثر على نموه واستقراره. إضافة إلى أن أنماط التطور المستقبلي في هذا القطاع تتصف بضرورة تأمين الانضباط والوضوح والشفافية ووجود قواعد وإجراءات ميسرة بعيدة عن الجمود والبيروقراطية مما يتيح لها مرونة التطور المستمر والاستجابة السريعة للاحتياجات والمتطلبات مع الحرص على توفير تدفق المعلومات الصحيحة، والاعتماد على المعايير والقواعد والنظم العالمية.

العولمة المالية وإن كان لها العديد من المزايا دون شك، إلا أنها تحمل في طياتها ودون شك أيضًا الكثير من المخاطر والانعكاسات السلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي، خاصة في حالة الحركات الفجائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، كما أنها قد تعرض النظام المصرفي للأزمات، ولدخول أموال غير مشروعة، ولمضاربات جنونية، ولهروب الأموال الوطنية للخارج، والتقليل من السيادة الوطنية في استخدام السياسة النقدية والمالية .

إلا أنه وما تجب الإشارة إليه أن العولمة المالية لا تؤخذ بكاملها أو تترك بكاملها حيث هناك عدة بدائل للتعامل معها. بالأخذ بعين الاعتبار آلية تعظيم المنافع وتخفيض المخاطر، والانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني، وبحيث يكون التبني للعولمة المالية ذو مضمون وأثر تنموي ينعكس إيجابيًا في متغيرات الاقتصاد الكلي (زيادة معدلات الاستثمار، خفض معدلات البطالة، زيادة الإنتاجية، خفض فجوة الموارد المحلية، زيادة مستوى الاعتماد على الذات، تخفيض المديونية الخارجية، رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، زيادة معدلات النمو الاقتصادي ... الخ)

وبالتالي على الجزائر باعتبارها من الدول النامية إن تتبني العولمة المالية بتمهل نسبي وليس الامتناع الكامل في الدخول في إجراءات التحرير المالي، واتخاذا لإجراءات المناسبة قبل الدخول في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير المؤسسات المالية المحلية، واتخاذ حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات الإشرافية، وأخيرا فإن العولمة المالية خطرا يجب الابتعاد عنه تمامًا، كما أنها ليست الوسيلة الوحيدة والأكيدة لتحقيق النمو والتنمية للدولة.

المراجع

[1] محفوظ جبار، **العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد7، جامعة باتنة، ديسمبر 2002، ص5.

[2] رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص 46.

[3] بوكساني رشيد ورشام كهينة، **اتفاقيات التعاون والربط بين الأسواق المالية العربية في إطار تحقيق مشروع البورصة العربية الموحدة** ،مجلة دراسات، العدد 12 ، جوان 2009، ص 21.

[4] احمد منير النجار، **عولمة الأسواق المالية وأثارها على تنمية الدول النامية مع الإشارة للسوق الكويتي** ،المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع – استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة ، جامعة فيلادليفيا ، 2005، ص 13.

[5] سامية زيطاري، **ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص 95.

[6] قاسم شاوش لمياء ، **الأسواق المالية الناشئة – دراسة حالة الجزائر**– ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة البليدة، السنة الجامعية 2005/2004، ص 65.

[7] رشيد بوكساني، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 134.

[8] بن ثابت علال، **الأسواق المالية في ظل العولمة بين الازمات و مظاهر التجديد**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2002،ص 74.

[9] عاطف وليم أندراوس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005، ص 85.

[10] Karyotis cathrine, **mondialisation des marchés et circulation des titres**, Revu Banque, édition 2005, p70.

[11] DUFOUR J.F., **Les marchés émergents**, Paris, Armand Colin, 1999 , p 68.

[12] Dominique Plihon, **Les Enjeux de la Globalisation Financière Mondialisation au-delà des mythes**, Ed Casbah, Alger, 1997, p 52.

[13] زواوي فضيلة، **التحرير المالي و انعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2016، ص 125.

الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: تعارض أم تكامل

عيسى معزوزي
جامعة عمار ثليجي: الاغواط، الجزائر
ai.mazouzi@lagh-univ.dz

جهاد بن عثمان
جامعة أبو بكر بلقايد: تلمسان، الجزائر
benothmane_djihad@yahoo.com

Green economy and sustainbledevelopment: oppose or integrate

ملخص.

يعد الاقتصاد الأخضر من الاقتصاديات حديثة النشأة ووليدة الساعة نظرا للظروف البيئية المزرية التي لحقت بالكرة الأرضية بسبب عدم مراعاة الإنسان للجانب الأخلاقي والبيئي عند ممارسة اقتصاداته، كما يعتبر مدخلا نحو تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها، فعلاقة هذين المصطلحين تتفاوت بين التكامل والتعارض، لذلك هدفت دراستنا لتحديد كل من المفهومين (الاقتصاد الأخضر – التنمية المستدامة) وتوضيح طبيعة العلاقة بينهما سواء تكميلية أم تعارضية، كما سلطنا الضوء على أبرز المنظمات العاملة في مجال الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي والتي تعمل بجهد لإرساء ضوابط الاقتصاد الأخضر في الساحة العالمية وجعله شاملا لجميع الدول لما يترتب عنه من فوائد عظيمة تفيد البشرية وتحقق مسار التنمية المستدامة. ولقد توصلنا من خلال ذلك لوجود علاقة قوية تربط الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة وبالتالي فالاقتصاد الأخضر هو أحد مداخل التنمية المستدامة إن صح القول.

الكلمات المفتاحية:الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، المنظمات العاملة في مجال الاقتصاد الأخضر.

Abstract:

The green economy is one of the most modern and nascent economies due to the dire environmental conditions that have afflicted the globe with why the moral and environmental aspects of the exercise of their economies are not being taken into account by the human being, and the green economy is an entry point towards achieving sustainable development in its dimensions The relationship of these two terms varies between complementarity and conflict, so our study is aimed at identifying both concepts (green economy-sustainable development) clarifying the nature of their relationship, whether complementary or contradictory, and the most prominent organizations working in the field of green economy at the level That are working hard to establish green economy disciplines in the global arena and to make it inclusive of all nations with great benefits for humanity and for achieving sustainable development. Through this, we have reached a strong link between the green economy and sustainable development, as the green economy represents the environmental dimension of sustainable development, and therefore the green economy is one of the entry points of sustainable development**.**

Key Words:green economy, sustainable development, organizations working in the field of green economy.

المقدمة.

يشهد العالم تقلبات بيئية عديدة أدت إلى المساس بنظامه الايكولوجي، وفي ظل هذه الظروف برز ما يعرف بالاقتصاد الأخضر كنتيجة لانعقاد عدة مؤتمرات بخصوص البيئة فهو يسعى إلى التخفيف من حدة العوامل المؤثرة على البيئة والتي تسبب الإنسان فيها ويعمل على الحث باستهلاك المواد الصديقة للبيئة بالدرجة الأولى والتي تحافظ على النظام البيئي بشكل عام، ويعد الاقتصاد الأخضر الممر الأساسي نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى تطبيق مبدأ الرشادة والعقلنة في استغلال الموارد وعدم استنزافها إلى جانب الحفاظ على البيئة وصحة المجتمع من خلال استغلال الطاقات المتجددة كطاقة الشمس والرياح وعدم استنزاف الثروات الطبيعية لتستغلها الأجيال القادمة.

فالاقتصاد الأخضر أو كما يعرف بالاقتصاد البيئي يسعى لتحقيق التنمية المستدامة بتوفير إنتاج أنظف واستغلال أمثل للموارد وللطاقات، وقد تبدو للوهلة الأولى وفي ظل الظروف الراهنة التي يشهدها العالم هذه المصطلحات "اقتصاد أنظف– تنمية مستدامة– استغلال طاقات متجددة" شبه مستحيلة التحقيق ولكن حتمية الوضع الحالي تستوجب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لحماية البشرية من عدة أخطار قد تنجر عن اللامبالاة بالأخطار البيئية.

أولا: مشكلة الدراسة

يعتبر التوجه نحو للاقتصاديات الأخضر من أكثر المساعي التي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة، حيث يراعي هذا الاقتصاد المساعي الدولية لحماية الانسان والمجتمع والبيئة وهو ما تهدف اليه مبادئ التنمية المستدامة

وبالتالي وبناء على ما سبق ذكره نطرح الاشكالية التالية: **هل طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة علاقة تعارضية أم تكاملية؟**

ثانيا: فرضيات الدراسة.

1– طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة علاقة تعارضية.

2– طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة علاقة تكاملية.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تبرز أهمية الدراسة في كونها تسعى الى توضيح طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الأخضر واساسياته ومبادئه وبين مؤشرات وابعاد التنمية المستدامة، حيث أن تبيان العلاقة الفعلية فيما بين المتغيرين فيما إذا كانت تكاملية ام

تعارضيةيعدمن أولويات الدراسة الحالية، فالاقتصاد الأخضر يسعى الى حماية الانسان والمجتمع والبيئة والاقتصاد وهي نفسها تقريبا مبادئ التنمية المستدامة.

رابعا:أهداف الدراسة.

تتجلى أهداف هذه الدراسة في الإجابة عن إشكالية الدراسة بالدرجة الأولى، كما تهدف إلى:

-التعرف على مبادئ واساسيات التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر واهم المنافع التي تنجر عن الانتقال اليه.

– التعرف على أهمالابعاد والمؤشرات فيما يخص مفهوم التنمية المستدامة.

- إبراز طبيعة العلاقة التعارضية او التكاملية بين الاقتصاد الخضر والتنمية المستدامة.

خامسا: أساليب جمع البيانات.

قمنا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بمختلف الكتب والدراسات السابقة والمؤتمرات العلمية الى جانب مختلف المجلات والمقالات المنشورة والمراجع الالكترونية التي تناولت الموضوع.

وبناءا على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى عدة نقاط مهمة وهي:

*الإطار العام للاقتصاد الأخضر.

* أساسيات التنمية المستدامة.

*العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

3. الدراسات السابقة.

3.1. **غانية نذير: "استراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة":** لفتت هذه الدراسة الانتباه الى طبيعة العلاقة بين الاستراتيجيات المثلى لتسيير الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة الى أن تحقيق التنمية المستدامة يسمح بتوزيع عادل ما بين افراد الجيل الواحد وكذا فيما بين الأجيال، كما توصلت الى أن الطاقة المستديمة هي طاقة تقليدية ذات استعمال رشيد، وطاقة متجددة ذات احتياطات أبدية وآثار بيئية لا تكاد تذكر، وفي الأخير وكنتيجة نهائية اتضح ان نموذج الطاقة السائد حاليا هو نموذج غير متوافق مع لبيئة، ولا يستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة، وينبغي العمل على التحول عنه في اطار استراتيجية عالمية موحدة تشمل جميع دول العالم.

3.2. سليمان كعوان:"دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة": تناولت الدراسة ميدان الطاقات البديلة والمتمثلة في الطاقات المتجددة المعروفة والتي تعتبر طاقات خضراء صديقة للبيئة من اجل الوصول الى التنمية المستدامة ودعم ابعادها ومؤشراتها، وقد توصلت الدراسة الى ان الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات يساعد في المحافظة على البيئة بالدرجة الأولى والمحافظة كذلك على الموارد الطبيعية، كما أن التكلفة الباهظة لتكنولوجيا استغلال هذه الطاقات تشكل عائقا أمام استغلالها والاستثمار فيها، وقد اتضح كذلك أن التوجه نحو استغلال هذه الطاقات يساهم بشكل كبير جدا في تحقيق التنمية المستدامة على أكمل وجه.

4. الإطار النظري للدراسة.

1.2 الإطار العام للاقتصاد الأخضر.

1.1.2. تعريف الاقتصاد الأخضر وأهميته.

يشير اختصار كلمة الأخضر (**Green**) الذي حدد في ولاية كاليفورنيا إلى:[1]

توليد وتخزين الطاقة المتجددة	**G**enerating and storing renewable energy
إعادة تدوير المواد	**R**ecycling existing materials
كفاءة الطاقة لتصنيع، توزيع، بناء، تركيب وصيانة المنتج	**E**nergy efficient product, manufacturing distribution, Construction, installation, and maintenance
التعليم والالتزام والوعي	**E**ducation, compliance and awareness
تصنيع المنتجات الطبيعية والمستدامة	**N**atural and sustainable product manufacturing

حيث يعرف الاقتصاد الأخضر على أنه: "نموذج جديد للتنمية الاقتصادية سريعة النمو، الذي يقوم أساساً على المعرفة للاقتصاديات البيئية التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري ويحتوي على الطاقة الخضراء التي يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة".[2]

ويعرفه أيضا Chapple 2008 على أنه: "اقتصاد الطاقة النظيفة، يتكون أساسا من أربعة قطاعات: الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية)، المباني الخضراء كفاءة الطاقة التكنولوجية، البنية التحتية كفاءة في استخدام الطاقة والنقل، وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة".[3]

كما أن تبلور مفهوم الاقتصاد الأخضر يرجع لدافع تغير المسارات الاقتصادية التقليدية، والجدول الموالي يوضح مقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر.

الجدول رقم 01: مقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر.

وجه المقارنة	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الأخضر
مصادر الطاقة	يعتمد بشكل أساسي على الوقود الاحفوري المستخرج من المواد الاحفورية من باطن الأرض (الفحم الحجري- البترول- الغاز)	يعتمد بشكل أساسي على الطاقة المتجددة بشتى أنواعها كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
استغلال الموارد الطبيعية	لا يولي رأس المال الطبيعي الأهمية المستحقة له فهو لا يدخل ضمن الحسابات القومية وتعاني الموارد الطبيعية فيه من سوء الاستغلال.	سبب رئيسي لوجوده هو الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام قدرتها على التجدد.
البعد البيئي	لا يولي البعد البيئي أهمية حيث ان هدفه الأساسي البعد الاقتصادي بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى لذلك نتج عنه مستويات عالية من التلوث أثر على النظم البيئية.	يوازن ما بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
النمو الاقتصادي	يحرص على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو بالمقابل هذا النمو لم يوزع بشكل عادل وكان على حساب البيئة لذلك أطلق عليه البعض النمو المشوه.	يحرص على الوصول الى نمو مستدام ينسم بالفاعلية في استخدامه للموارد الطبيعية ويحد من أثر التلوث ويراعي المخاطر البيئية.
التكنولوجيا	يعتمد على التكنولوجيا كثيفة الإنتاج والتي تحقق عوائد اقتصادية مرتفعة بغض النظر ع الموارد الطبيعية المستخدمة ومستويات التلوث الناتجة عنها.	يعتمد على التكنولوجيا النظيفة التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتعيد تدوير ما يتم استخدامه والتي لا يترتب عليها ملوثات عالية.
العدالة الاجتماعية	رغم تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فإن مشكلة البطالة والفقر تزداد يوما بعد يوم ليثبت عدم العدالة في التوزيع.	يهدف بشكل أساسي لمعالجة مشكلة الفقر عبر خلق فرص عمل خضراء حيث تمثل سلع وخدمات النظام البيئي أكبر مصدر الدخل للفقراء.

المصدر: حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين إستراتيجية مقترحة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2017، ص56.

وكنتيجة للتعاريف السابقة يعرف الباحثان الاقتصاد الأخضر أو اقتصاد الطاقة النظيفة الذي يتمحور في صيغة الأنشطة البشرية التي تراعي البيئة ولا تجعل منها مستودعا للمخلفات أو الآثار الضارة بها، بأنه ذلك الاقتصاد الذي يسعى إلى تحقيق الرفاه المجتمعي من خلال التقليل من المخاطر البيئية بالدرجة الأولى وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد، كما يلزم بضرورة ربط الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية من منظور جديد لدعم التنمية المستدامة من خلال الممارسات الفعلية والتقنيات التي تساعد على ذلك مثل ما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم 01:أبعاد النمو الأخضر

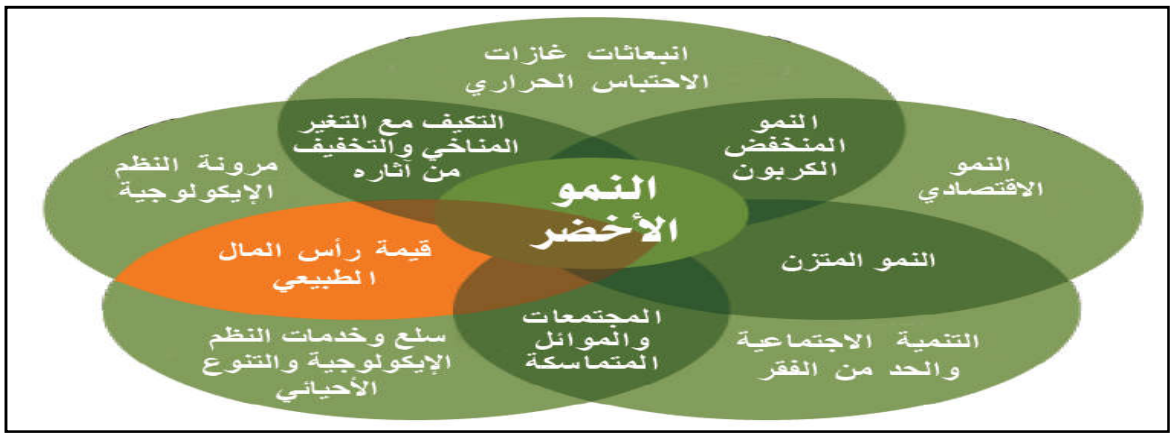

المصدر: محمد عبد القادر الفقي، الاقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية، الصفاة، الكويت، يوم البيئة الإقليمي 24 ابريل 2014، ص: 03.

كما أن أهمية الاقتصاد الأخضر تتضح في عدة نقاط أبرزها:[4]

1- **مواجهة التحديات البيئية:** وذلك من خلال خفض انبعاثات GHG، تحسين إدارة وكفاءة استخدام الموارد، تقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل، حماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية.

2- **تحفيز النمو الاقتصادي:**فيتوقع أن ينتج عن الاستثمارات الخضراء تسارع وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وخاصة على المدى الطويل لتتفوق على نسبة النمو التي قد تنتج عن السيناريو السائد.

3- **القضاء على الفقر وخلق فرص العمل:** يتيح التحول إلى اقتصاد أخضر فرصا هائلة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن المتوقع أن تعود الاستثمارات في القطاع الزراعي لجعله أكثر ملائمة للبيئة إلى التخفيف من حدة الفقر الريفي والحد من نزوح سكان الريف إلى المدن كما يساهم إيجابا في مشكلة الأمن الغذائي، ومن جهة أخرى من المتوقع أن يساهم الاقتصاد الأخضر في تخفيف الفقر المائي وفقر الطاقة من خلال استراتيجيات تهدف إلى ترشيد الاستهلاك الموارد الطبيعية وتخفيف الاستثمار في البنية التحتية الخضراء كخدمات الطاقة المتجددة ومياه الشرب والصرف الصحي.

أما فيما يخص الاقتصاد الأخضر فهو يسعى إلى الربط بين مختلف جوانب تحقيق التنمية وحماية البيئة، وقد أكد مؤتمر ريو +20 على أنه من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، زيادة كفاءة استخدام الموارد، التقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة.

ويهدف أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية.[5]

2.1.2. متطلبات وتحديات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لابد من توفر متطلبات نبرزها من خلال النقاط الموالية:[6]

1- تحكم المؤسسات في التقنيات التكنولوجيا وامتلاكها للكفاءات اللازمة.

2- الأخذ بالبعد الاجتماعي من خلال امتلاك نظرة شاملة على العمل من أجل إحداث مناصب عمل ذات نوعية.

3- عدم إهمال الأنشطة الغير خضراء والتأكد من التناسق العام بين الوظائف،اي وضوح واستقرار مختلف المشاريع والقرارات الإستراتيجية.

4- ضمان إدماج الشركاء الاجتماعيين على جميع مستويات ومتابعة وتيرة العمل في الفروع ومدى أقلمته.

5- ضرورة وجود الدعم والتحفيز عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح.

6- ضرورة توفر ظروف تمكينية من خلفية اللوائح القومية والسياسات والدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية والسوقية الدولية وبروتوكولات المساعدات والتجارة.

ونجد أيضا من بين أكثر التحديات التي تواجه سيرورة الانتقال على الاقتصاد الأخضر:[7]

1- تحول الوظائف من قطاعات الى أخرى: أي بزيادة وظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد الوظائف في قطاعات أخرى خاصة في المرحلة الانتقالية.

2- تفاوت الفرص من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر.

3- إمكانية نشوء سياسة حماية Green protectionism وحواجز فنية إضافية أمام التجارة.

4- خيار مكلف قد لا ينتج عنه فوز تلقائي ومتساوي على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، وقد يكون ذلك على حساب تحقيق أهداف إنمائية أخرى.

3.1.2. الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر ومؤشرات قياس تقدمه.

نجد العديد من الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر نلخص أهمها من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 02:الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر

الطاقة البديلة	طاقة الشمس والرياح والوقود الحيوي...
الأبنية الخضراء	مواد صديقة للبيئة، ضبط/ تخفيض استهلاك الطاقة والمياه...
النقل المستدام	سيارات تعمل جزئيا على الكهرباء، نقل عام...
إدارة المياه	إعادة استخدام المياه، جمع مياه الامطار...
إدارة النفايات	إعادة التدوير، معالجة النفايات السامة...
إدارة الاراضي	زراعة عضوية، إعادة التشجير...

المصدر: رلى مجدلان، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

ووفقا للمعلومات الأساسية للمشاورات الوزارية المقدمة إلى المنتدى البيئي الوزاري العالمي 2011 بخصوص مؤشرات الاقتصاد الأخضر فلقد حددها في ثلاثة مؤشرات:[8]

1- المؤشرات الاقتصادية: مثل حصة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تساهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات أو التلوث، أو كذلك حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة، التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية للاستدامة.

2- المؤشرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي: مثل كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي.

3- المؤشرات التجميعية بشأن مسار التقدم والرفاهية الاجتماعية: مثل المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي، بما في ذلك تلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة "ما بعد الناتج المحلي الإجمالي"، التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة والرفاهية الاجتماعية.

والشكل الموالي يمثل ما تم شرحه أعلاه.

الشكل رقم 02: مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر.

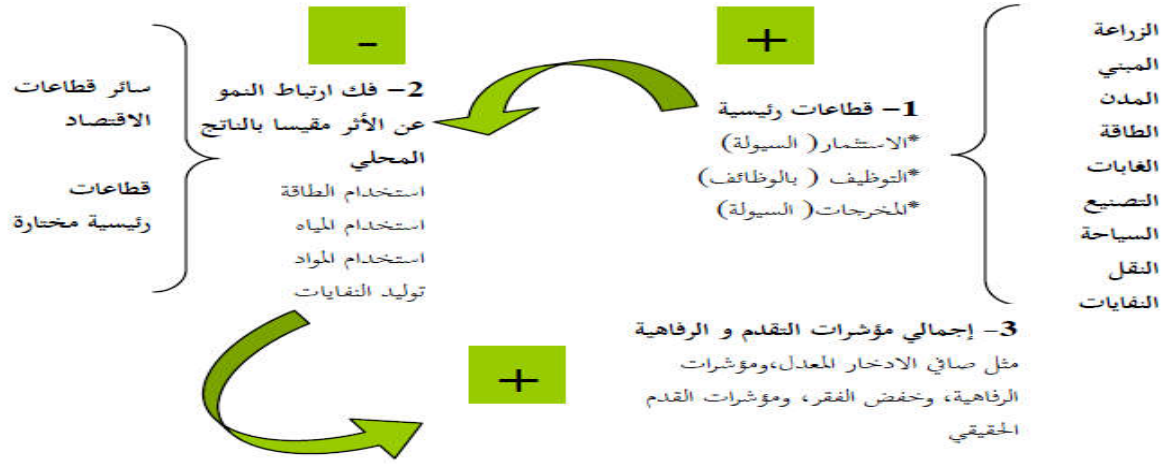

المصدر:أوصالح عبد الحليم، دور شبكات البحث والتطوير والابتكار في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر دراسة حالة الدول العربية التابعة لمنظمة الإسكوا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد1، جامعة ميلة، الجزائر، سنة 2015، ص:12.

2.2. أساسيات التنمية المستدامة.

1.2.2. تطور الاهتمام بالتنمية المستدامة وظهورها كمفهوم.

الشكل رقم 03: التواريخ الرئيسية للتنمية المستدامة

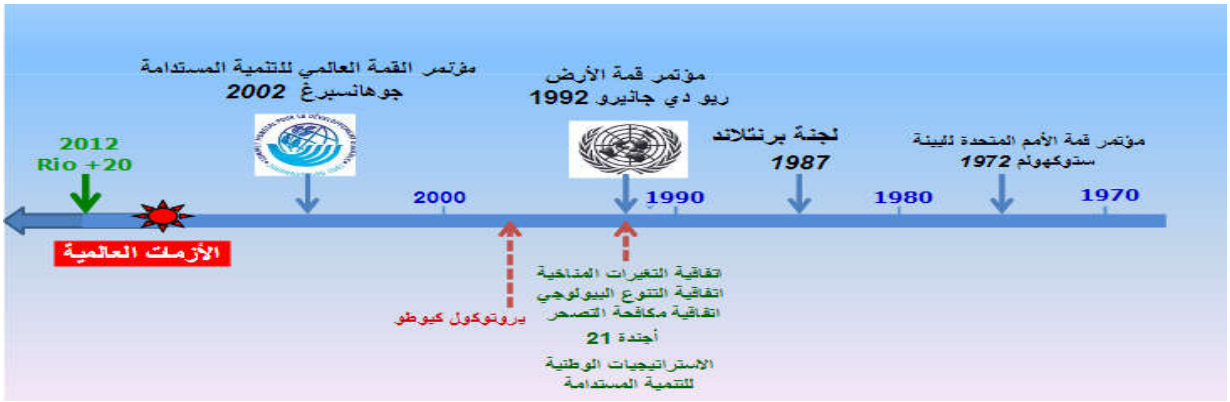

المصدر: الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة، نحو اقتصاد اخضر من اجل التنمية المستدامة في المغرب، مسقط، المغرب، 3 ديسمبر 2014.

وعليه تعددت تعاريف مصطلح التنمية المستدامة منذ بروزه ومن أهم التعاريف نستعرض ما يلي:

تناول تقرير معهد الموارد العالمية 1992 WRI الذي تم نشره سنة 1992 ما يقارب 20 تعريفا بخصوص مصطلح التنمية المستدامة وتم تصنيف تلك التعاريف ضمن أربعة مجموعات كما يلي:[9]

أ- **التعريف الاقتصادي:** تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وترشيدها بالشكل الذي يخدم الاقتصاد والبيئة والمجتمع، أما بالنسبة للدول الفقيرة فتعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا وتحسين البيئة.

ب- **التعريف الاجتماعي والإنساني:** تعني التنمية المستدامة السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق النائية.

ج- **التعريف البيئي:** تعني التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل، لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء، وكذلك حماية البيئة من التلوث الناتج عن النشاطات الاقتصادية.

د- **التعريف التكنولوجي:** التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.

وتعرف التنمية المستدامة على أنها: "النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإساءة للطبيعة"[10].

وعرفها وليم رولكز هاوو مدير حماية البيئة الأمريكية كذلك بأنها: [11]"تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة".

كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 3-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول 1424هـ الموافق ل 19 جويلية 2003م، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كالتالي: "التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

وتأسيسا على ما سبق ذكره يتبن أن التعريف المناسب للتنمية المستدامة (حسب رأي الباحثين) هي تلك التنمية التي تأخذ شكل الاتسام بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، فهي شاملة لكافة أنماط التنمية (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...) إذ تنهض بالأرض ومواردها آخذة في عين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

2.2.2. مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة وأهدافها.

1- المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة.

هناك مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة أهمها:[12]

أ- البيئة: هي المحيط الطبيعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية المختلفة في حالة توازن يضمن استمرارية عيشها وإنتاجها بما يخدم الإنسان وحاجاته الأساسية ويتجسد ذلك في نوعية الهواء والأرض والمياه المحيطة بنا والمتاحة للاستخدامات المختلفة وبهذا يشمل مفهوم البيئة الموارد الطبيعية ومنها النفط ومشتقاته.

ب- التلوث: يعرف بأنه تغير فيزيائي كيميائي أو حيوي في المحيط الذي يؤثر على نوعية حياة الإنسان مما يعني حدوث خلل في البيئة يجعها غير قادرة على أداء دورها الطبيعي في التخلص من المواد الملوثة للبيئة وخاصة العضوية منها، ويكون ذلك نتيجة لاستخدام الطاقة الأحفورية بشكل يفوق العمليات الطبيعية، ويؤثر في قدرة البيئة على احتوائها والتخلص منها.

ج- الاقتصاد البيئي: هو فرع من فروع علم الاقتصاد يتناول التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية التي توفرها البيئة لعملية التنمية المستدامة، وقد ازداد الاهتمام بهذا الفرع في الفترة الأخيرة نتيجة الإسراف في استخدام الموارد.

د- التكاليف الاجتماعية: هي نوع من أنواع التكاليف الكلية التي لا تتحملها المؤسسات ولا تدخل ضمن حساباتها بل يتحملها أفراد المجتمع وان كانوا غير مستهلكين للسلعة، وتتمثل بالآثار السلبية الناجمة عن إنتاج تلك السلعة.

هـ- تكلفة المستخدم: هي القيمة الحالية للعبء الذي يتحمله المستهلك في المستقبل نتيجة للاستهلاك الحالي للمورد بإسراف.

و- الاستدامة: من المنظور الاقتصادي تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك كثيرا من مقومات الرفاه الإنساني مثل: الدخل، الطعام، المسكن، النقل، الصحة والتعليم، أما في بعديها الاقتصادي والاجتماعي معا، فالاستدامة تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على عمل وخدمات عامة وأهمها الصحة والتعليم والعدالة، ومن هنا فالاستدامة هي: "كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلال والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال".

وهناك من يرى أن فكرة الاستدامة تعتمد على مؤشرين الأول بيئي ويسمى بالمؤشر الايكولوجي، والثاني اجتماعي ويسمى بمؤشر التنمية الاجتماعية، فالمؤشر الايكولوجي يسمح بقياس المساحة المستغلة من اجل التنمية، أما مؤشر التنمية الاجتماعية فيشمل الفقر، البطالة، نوعية الحياة، التعليم والنمو السكاني، فالاقتصاديات التي تمتاز بالاستدامة هي تلك التي تسعى إلى توفير واحترام الشرطان معا وفي آن واحد، فلا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بدون وصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه ويكون ذلك بتوفير التعليم والصحة

والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص.

3.2.2. أهداف التنمية المستدامة.

تحقق التنمية المستدامة عدة أهداف أهمها:[13]

أ- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستديمة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

ب-**احترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستديمة ترتكز على العلاقة بين النشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

ج- **تعزيز وعي السكان:** أي التوعية بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة لها من مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

د- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستديمة مع الموارد الطبيعية على أهنا موارد محدودة، لذلك تحول دون استنفادها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

هـ- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** بطريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

4.2.2 أبعاد التنمية المستدامة وتحدياتها.

ترتكز التنمية المستدامة على عدة جوانب، فهي تنمية ذات ثلاثة أبعاد مترابطة وهي كما يلي:[14]

أ- **البعد البيئي:** يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في: النظم الايكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف.

ب- **البعد الاقتصادي:** تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي: النمو الاقتصادي المستدام، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاقتصادية.

ج- **البعد الاجتماعي:** تتميز التنمية المستدامة بجعل النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي: المساواة في التوزيع، الحراك الاجتماعي، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات.

والشكل الموالي يوضح بصورة أكثر الماما أبعاد التنمية المستدامة. NORD

الشكل رقم 04: أبعاد التنمية المستدامة

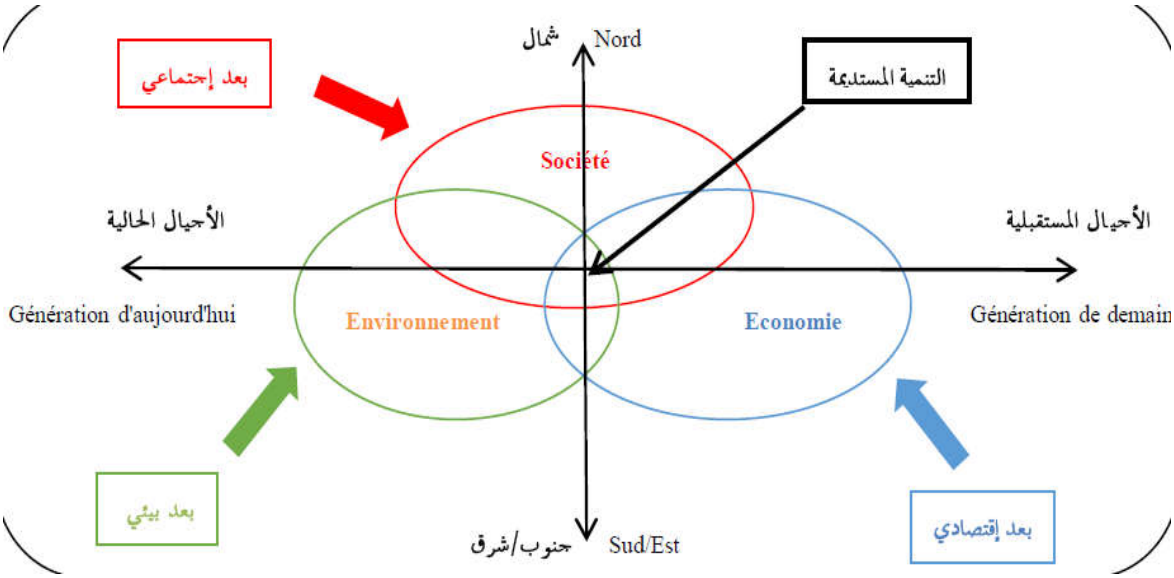

المصدر: نذير غانية، إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة . دراسة حالة بعض الاقتصادات، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2016، ص: 37.

إذ يوجد عدة تحديات للتنمية مستدامة، ومن أهمها ما يلي:[15]

1- التحديات الاقتصادية للتنمية المستدامة:

أ- السكان: تعد المشكلة السكانية أحد المشكلات التي تعرقل جهود التنمية المستدامة، ويرجع سببها إلى حالةعدم التوافق بين معدلات النمو السكاني مع معدلات النمو الاقتصادي، ويشير الاقتصاديون بأنه لكي يحدث نمواقتصاديواجتماعي ملموس فلابد من زيادة معدل نمو الدخل الوطني ليصل إلى ثلاثة أمثال النمو السكاني.

ب- البطالة: إن خطورة تلك المشكلة لا ترجع فقط إلى أثارها الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية التي تتمثل في إهدار الموارد البشرية وتعمق الفقر وزيادة حدة التوترات الاجتماعية، إلى جانب تأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي، حيث إن تفاقم مشكلة البطالة هو الوجه الأخر لتردي معدلات الاستثمار والتنمية كما وكيفا.

ج- **عجز ميزان المدفوعات:** حيث إن أي زيادة في العجز من شأنه أن يعرقل سبل تحقيق التنمية المستدامة.

د- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** يشكل النمو الاقتصادي مؤشرا من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي الذي يتعلق بارتفاع الإنتاج والمداخيل وثروة الأمة، ويعد الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لابد من تحسين الناتج المحلي الخام.

2- **التحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة**:

أ- مشكلة التعليم: يعد الاهتمام بالتعليم من القضايا الاجتماعية الهامة المحددة لكفاءة رأس المال البشري في الدولة ومن ثم يساهم في الازدهار وتقدم المجتمعات، وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

ب- مشكلة الصحة: نص المبدأ الأول من إعلان ريو للبيئة والتنمية على ما يلي:"يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة"، ولكن لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة مع تفشي الأمراض المنهكة بدرجة كبيرة، كما يتعذر الحفاظ على صحة السكان دون وجود تنمية مستدامة من الناحية البيئية.

ج- تفاقم حدة الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الدول، وللتقليل من حدته، يجب تشجيع الاستثمار، تحقيق الإنعاش الاقتصادي مع ضرورة التعجيل بالنمو الاقتصادي وتعزيز هذا النمو لصالح الفقراء، بحيث يؤدي إلى زيادة فرص العمل والأجور بالنسبة إلى الفقراء.

3- **التحديات البيئية للتنمية المستدامة:**[16]

أ- مشكلة المياه: من بين المشاكل التي تواجه العالم في هذا القرن هو مشكلة شح المياه وتلوثها، والتي تعتبر قنبلة تنموية وسياسية موقوتة، وحتى إن كانت القضية مؤجلة نوعا ما بالنسبة للدول الصناعية، إلا انه لابد من تكثيف الجهود من جميع الأطراف من أجل الوصول إلى استخدام مستدام للموارد المائية.

ب- مشكلة الهواء: تبين النتائج الرئيسية التي أفضت إليها الأبحاث أن تلوث الهواء يعود مصدره الأول أساسا إلى حركة مرور السيارات، وبدرج ثانية إلى إحراق النفايات في الهواء، مما يزيد هذا التلوث خطورة تبعث على القلق هو أن النفايات المعنية خليط بين النفايات المنزلية والصناعية والاستشفائية.

ج- البيئة البحرية: تعتبر الشعاب المرجانية في البحر من النظم البيئية شديدة الحساسية للتغيرات المناخية على المدى الطويل، فنتيجة للارتفاع في درجة حرارة سطح البحر فإنه من المتوقع أن تفقد الشعاب المرجانية الطحالب التي تزودها بالمواد الغذائية واللون المميز لها، وهذا سيؤدي إلى تبيض هذه الشعاب، هذا إلى جانب أن هذه الشعاب تتعرض بالفعل إلى تدمير نتيجة الأنشطة البشرية مثل تسرب مياه الصرف إلى البحار، وأنشطة الغطس.

د- تغيير المناخ: تعتبر التغيرات المناخية المحتملة، نتيجة زيادة تراكم انبعاثات GHG (ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز...) مشكلة عالمية تتعاون دول العالم على الحد منها من أجل حماية الإنسان والبيئة من الآثار السلبية لهذه التغيرات في المستقبل.

هـ- المخلفات والنفايات: جميع البلدان تواجه اليوم مشاكل بيئية وصحية مرتبطة باستخدام وتخزين ونقل ومعالجة وإزالة النفايات والمخلفات، وتعد النفايات الاستشفائية من أخطر النفايات التي تهدد الصحة نظرا لما تحتويه من بقايا ومواد غالبا ما يتم التخلص منها بطرق غير سليمة.

3.2.العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

1.3.2. الربط بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

يعبر مفهوم الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة، وكذلك البعد الاجتماعي، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل كرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الشكل رقم05:العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

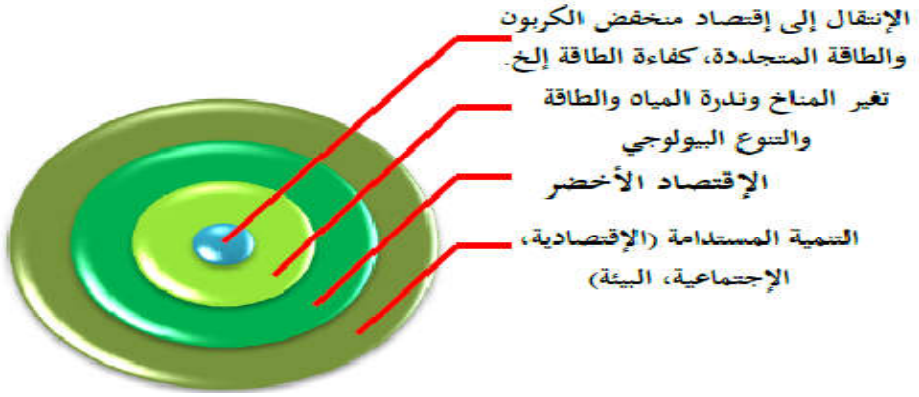

المصدر: ثابتي الحبيب– بركنو نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

وينطوي الاقتصاد الأخضر على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي، فهو يتسم بزيادة كبيرة في استثمارات القطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك إصلاحات على مستوى السياسات، وتتيح هذه الاستثمارات العمومية منها والخاصة الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والبنى التحتية والمؤسسات، وهي تفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة، زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد، ارتفاع عدد الوظائف الخضراء واللائقة، انخفاض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج، تقلص النفايات والتلوث، وانحسار كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، بما يؤدي إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر كما هو موضح في الشكل رقم 06.

الشكل رقم06: آلية الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

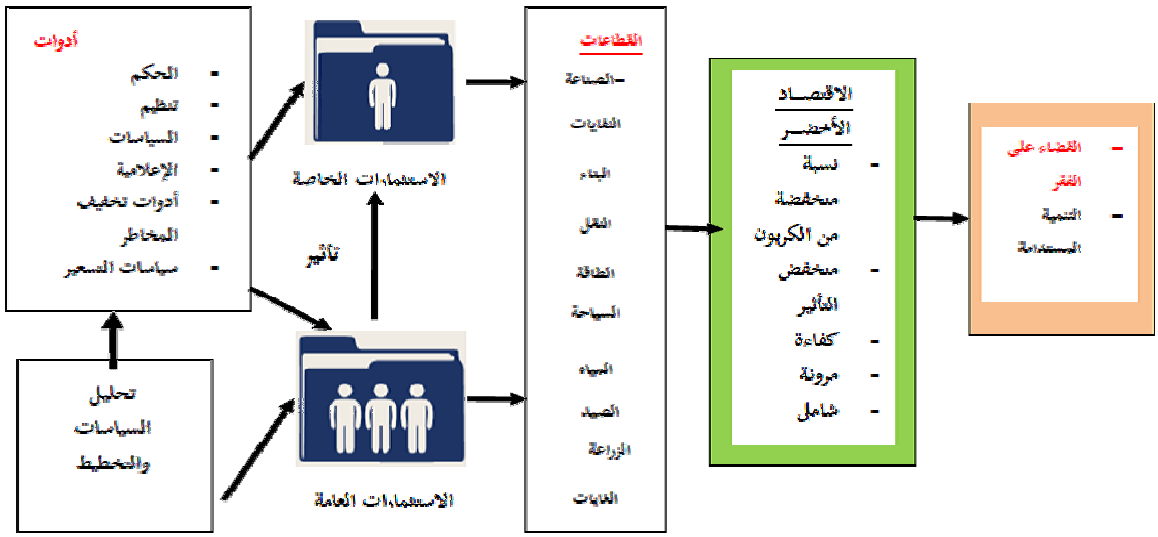

المصدر:ثابتي الحبيب– بركنو نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

كما يمثل الشكل 07 أيضا عملية الانتقال نحو التنمية المستدامة وتحقيقها مرورا بالاقتصاد الأخضر.

الشكل رقم07:التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد1، نيويورك، الأمم المتحدة، سنة2011.

وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل، إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي كما هو مبين في الأشكال أعلاه[17].

2.3.2. سيناريو الاقتصاد الأخضر العالمي وفوائده.

تتمثل أهم النتائج المتمخضة عن تحضير الاقتصاد العالمي استنادا إلى تقرير الاقتصاد الأخضر إلى غاية 2050 مقارنة بالاقتصاد التقليدي إلى[18]:

- خفض البصمة البيئية من 1,5 إلى 1,2 بحلول عام 2050 الذي هي قريبة من القيمة الفاصلة للاستدامة التي تساوي 1 بدلا من أن ترتفع لمستوى 2 في الاقتصاد التقليدي؛
- خفض انبعاثات co_2إلى الثلث بحلول 2050؛
- سترتفع القيمة المضافة من صناعة الغابات بنحو 20 %،
- جودة التربة والعائدات العالمية من المحاصيل الرئيسية ستعرف زيادة تقدر بنحو. 10 % عن الاقتصاد التقليدي او كما يعرف بالاقتصاد البني؛
- انخفاض الطلب على المياه إلى الخمس.

ومن خلال الجدول الموالي نلخص أبرز المنظمات العاملة في مجال الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي لتحقيق مساراته.

الجدول رقم 03:أبرز المنظمات العاملة في مجال الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي.

المنظمة	مجالات الاهتمام
برنامج الأمم المتحدة للبيئة.	*التعريف بمفاهيم الاقتصاد الأخضر. * اعتماد الاقتصاد الأخضر كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. * تهيئة الظروف المناسبة للانتقال الى الاقتصاد الأخضر وتوفير التمويل لذلك. * الاقتصاد الأخضر والاهداف الإنمائية للألفية. * الاتفاقية البيئية العالمية الجديدة. * مبادرات الوظائف الخضراء. * أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
منظمة العمل الدولية	* توضيح مفهوم الوظائف الخضراء وتعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الأخضر. * تحديات تشغيل الشباب وسد الفجوات بين الجنسين. * مؤشرات سوق العمل. * المسائل الرئيسية على مستوى السياسات لإيجاد فرص العمل. * حصة القاعين العام والخاص في فرص العمل وهجرة العمال.
برنامج الأمم المتحدة الانمائي	* تقييم الوظائف الخضراء في أربعة قطاعات "الطاقة والبناء والزراعة وإدارة النفايات".
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	* مشروع مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول الإنتاج الأكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد. * الصناعة الخضراء لاقتصاد قابل للاستدامة والاستمرار في المستقبل.
فريق إدارة البيئة	* تقرير الفريق المعني بإدارة مسائل الاقتصاد الأخضر: تدابير تحفيز الاقتصاد الأخضر، جعل الاقتصاد الأخضر مفيدا للفقراء، دعم الابتكار والتكنولوجيا، الاستثمار في الانتقال الى الاقتصاد الأخضر.
المفوضية الاوروبية	* دعم مبادرة الاقتصاد الأخضر. * الانتقال الى الاقتصاد الأخضر في الاتحاد الأوروبي.

المصدر: حسام محمد أبو عليان، مرجع سبق ذكره، ص139.

الخاتمة.

إن الالتزام بتطبيق الاقتصاديات الخضراء في مجتمعاتنا يؤدي بنا نحو تحقيق التنمية المستدامة وصولا إلى تشكيل عالم اخضر خال من المشاكل البيئية والاجتماعية مستغلين الطاقات المتجددة بشكل عقلاني ومثالي، فالتحول للاقتصاديات الخضراء يولد قدرا من النمو والمنافع بتخضير القطاعات البنية وكسر حواجز عالم يقيده الكربون، كما يوفر فرص عمل نظيفة ويحسن من كفاءة الإنتاج عبر ترشيد استغلال الموارد وحوكمتها ومنع التلوث الذي ينجر عنه أخطار بيئية وصحية كثيرة، كما يحافظ على الثروات والموارد للأجيال القادمة محققا بذلك الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة.

وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

– الاقتصاد الأخضر اقتصاد قائم على المبادئ الاساسية التي تراعي المجتمع والبيئة بشكل أساسي وتسعى الى حمايتهما.

– الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد الفقراء بالدرجة الأولى.

– للتنمية المستدامة عدة أبعاد أهمها البعد البيئي الذي له علاقة مباشرة بالاقتصاد الأخضر.

– يشكل البعد البيئي للتنمية المستدامة عن الاقتصاد الأخضر في حد ذاته.

– طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة تكاملية حيث ان الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يساهم في دعم ابعاد التنمية المستدامة انطلاقا من البعد البيئي.

ومما سبق ذكره نقترح:

- مساندة الحكومات لمشروع الاقتصاد الأخضر عبر تسهيل إجراءات تأسيس المشروعات الخضراء واستغلال الطاقات النظيفة.
- إنشاء بنوك خضراء تمول المشاريع النظيفة.
- نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر عبر مختلف المؤسسات خاصة الجامعات والمعاهد لترسيخ مبادئ المسؤولية البيئية لدى المواطن.
- تشجيع الباحثين المتخصصين في الطاقة النظيفة والطاقات البديلة وتطوير قدراتهم ودعمهم.
- العمل على دمج القطاع العام والخاص لتطبيق آليات الاقتصاد الأخضر.
- تحديد إستراتيجية فعلية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر على الصعيد المحلي والإقليمي.
- التكامل والتنسيق بين الدول في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والاستفادة من التجارب الناجحة.

[1]- Diana Furchtgott-Roth, The elusive and expensive green job, Energy Economics, Vol 34, 2012, p : S43–S52.

[2]عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، جامعة أسيوط، مصر، سنة 2014، ص 55.

[3] ثابتي الحبيب– بركنو نصيرة، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر03، الجزائر، 08–09 ديسمبر 2014، ص 92.

[4]نجوى يوسف جمال الدين– سمير أحمد أكرم– محمد حنفي حسن، الاقتصاد الأخضر: المفهوم...والمتطلبات في التعليم،مجلة العلوم التربوية، العدد 03 جـ 1، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2014، ص 438.

[5] ثابتي الحبيب– بركنو نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص94.

[6] منيرة سلامي– منى مسغوني، إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، الملتقى الدولي الثاني: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، "جامعةورقلة، الجزائر، 23/23نوفمبر 2011، ص 6.

[7] يوم www.beatona.net/CMS/index.php?option=com_content&view=article&id=1480&lang=ar&ltemid=84, 2018/03/19 على الساعة 14:48.

[8] نجوى يوسف جمال الدين– سمير أحمد أكرم– محمد حنفي حسن، مرجع سبق ذكره، ص439.

[9] نذير غانية، إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة . دراسة حالة بعض الإقتصادات .، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2016، ص24.

[10] فؤادة عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، عالم الكتب للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، مصر،سنة 2004، ص168.

[11] سليمان كعوان، دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد بيئة، جامعة عنابة، الجزائر،سنة 2016، ص76.

[12] سليمان كعوان، نفس المرجع السابق، ص ص 89–90.

[13] عثمان محمد غنيم– ماجدة أبو زنبط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، سنة 2010، ص29.

[14] سهام حرفوش،الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل 2008، ص ص 08–09.

[15] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص47.

[16] نذير غانية،نفس المرجع السابق، ص ص 48–49.

[17] ثابتي الحبيب– بركنو نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 93–94.

[18] حسام محمد أبو عليان، مرجع سبق ذكره، ص66.

قائمة المراجع.

1– الكتب.

* فؤادة عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، ط1، عالم الكتب للطباعة والتوزيع والنشر، مصر، سنة 2004،

* عثمان محمد غنيم– ماجدة أبو زنبط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2010.

2– الرسائل والاطروحات.

*نذير غانية، إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة . دراسة حالة بعض الإقتصادات .، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2016.

* سليمان كعوان، دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد بيئة، جامعة عنابة، الجزائر، سنة 2016.

*حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين إستراتيجية مقترحة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2017،

3– المقالات.

*Diana Furchtgott-Roth, The elusive and expensive green job, Energy Economics, Vol 34, 2012.

* عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، جامعة أسيوط، مصر، العدد التاسع والثلاثون، سنة 2014.

* نجوى يوسف جمال الدين– سمير أحمد أكرم– محمد حنفي حسن، الاقتصاد الأخضر: المفهوم...والمتطلبات في التعليم،مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، مصر، العدد 03 ج 1، سنة 2014.

4– الأنترنيت.

www.beatona.net/CMS/index.php?option=com_content&view=article&id=1480&lang=ar&ltemid=84

5- الملتقيات.

* ثابتي الحبيب- بركنو نصيرة، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر03، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2014.

* منيرة سلامي- منى مسغوني، إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، الملتقى الدولي الثاني: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ¨جامعةورقلة، الجزائر، 23/23نوفمبر 2011.

* سهام حرفوش،الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل 2008.

تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986-2017)

د. نادية العقون
أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر.
البريد الالكتروني: laggounnadia1@gmail.com

د. أسماء مخاليف
أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر
البريد الالكتروني: mekh.asma@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)،باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM لاختبار العلاقة الديناميكية بين هذين المتغيرين.

وقد تم التوصل إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد المحروقات في تمويل التنمية، وهو ما يجعل معدلات النمو الاقتصادي شديدة التأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط. وأن الصدمة النفطية الحالية، رغم انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، يمكن اعتبارها فرصة حقيقية للجزائر لتنويع اقتصادها في ظل الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها.

الكلمات المفتاحية: صدمة نفطية، أسعار النفط، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. الاقتصاد الجزائري، نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

Abstract:

This study aims to detect the reflections of Oil Price Fluctuation on the Economic Growth in Algeria during the period (1986 – 2017), using the Vector Error Correction Model '**VECM'** to test the dynamic relationship between these two variables.

It has been found that the Algerian economy is a lies on fuel generating economy that re-revenue which makes economic growth rates highly affected by ,revenues to finance the development despite its n ,And that the current oil crisis .changes in oil pricesegative impact on the national economy, can be seen as a real opportunity for Algeria to diversify its economy in light of its natural and its human potential.

Key Words: Oil Crisis, Oil Prices, Economic Growth, Real Gross Domestic Product (GDP), Algerian Economy, Vector Error Correction Model (VECM).

المقدمة:

شهدت سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات من القرن الماضي وإلى غاية سنة 2014، وقد كان الانهيار الأخير (جوان 2014) بمثابة نقطة تحول في أسعار النفط بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ ما يزيد عن عشرية كاملة،وقد أثار هذا الانهيار نقاشا مكثفا حول أسبابه وانعكاساته على البلدان المصدرة والمستوردة للنفط،وذلك نظرا للأهمية الاستراتيجية للنفط ضمن ميزان الطاقة العالمي، واعتماد كل الشعوب عليه في استعمالاتها اليومية، وخاصة مع فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد يعتمد على الطاقات التقليدية إلى اقتصاد يعتمد في نشاطاته على الطاقات المتجددة.

وبما أن الاقتصاد الجزائري ليس بمنأى عما يحدث في الاقتصاد العالمي، ولأنه اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى يعتمد على عوائد قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لدفع عجلة التنمية، فإن الميزان التجاري للبلد وكذلك مختلف الأنشطة الاقتصادية تكون شديدة التأثر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، وبالتالي التأثير على وتيرة النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى العديد من المخاطر التي قد تهدد الاستقرار الوطني على الصعيد الاجتماعي. فمثلا، كان للتراجع الحاد والمفاجئ في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، الأثر الكبير على فعالية السياسة المالية وتوازن الموازنة العامة للدولة، ودفعها إلى اللجوء إلى احتياطاتها الوقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات"، لتغطية النفقات العامة ودعم النشاط الاقتصادي. وهو ما أعاد إلى الذاكرة أحداث أزمة 1986 وما نتج عنها من اضطرابات اقتصادية وانفجار اجتماعي.ولعل هذا ما يجعل الجزائر مطالبة بتنويع اقتصادها في ظل الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها، وخاصة من خلال تشجيع قطاعي الزراعة والصناعة، والتوجه نحو بديل الطاقات المتجددة.

مشكلة البحث:

تعد الجزائر إحدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث تشكل الايرادات النفطية حوالي97 %من صادراتها وهذا يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تابع للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة، وأن التقلبات في أسعار النفط بين الحين والآخر تنعكس على عوائدها التي يوظف جزء كبير منها في تمويل التنمية، ولعل هذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي: **ما هي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على موضوع غاية في الأهمية يتعلق بإبراز أثر تقلبات أسعار النفط على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، فالتغيرات التي تحصل في أسعار النفطتؤثر في جميع القرارات الاقتصادية والاستثمارية والتمويلية للحكومة، وستكون لها علاقة ارتباط مع التغيرات في معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الأنشطة الحقيقية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن:

-هناك علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تعتبر الكتلة النقدية من المتغيرات الحاسمة في تفسير العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

منهج البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية التوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة للدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث، وذلك بناء على مراجعة الأدبيات الاقتصادية وما تتضمنه الدراسات في هذا الصدد، كما تم اعتماد أساليب التحليل القياسي لقياس العلاقة بين المتغيرين باستعمال نموذج VECM.

ولتحقيق أهداف البحث، والإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه سيتم تناول المحاور التالية:

- **الأزمات السعرية في صناعة النفط.**
- **اتجاهات أسعار النفط في السوق العالمية خلال الفترة (1970-2017).**
- **الأهمية الإستراتيجية لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري.ن**
- **تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة 1970-2017 وعلاقته بالتغيرات في أسعار النفط.**
- **اختبار العلاقة بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي.**

أولا. الإطار النظري:

1. الدراسات السابقة:

1.1. بوعوينة ميلود، هاشم جمال، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-مقاربة تحليلية وصفية-. هدفت هذه الدراسة إلى بحث الأثر الحقيقي لتغيرات سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج الداخلي الإجمالي، البطالة، التضخم) في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي في الجزائر،بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، في حين وجود علاقة عكسية غير مباشرة بين أسعار النفط وكل من البطالة والتضخم.

1.2. Kamel Malik Bnsafta, l'd impact'choc un des algérienne mieléco sur petrole ud prix : تم البحث في اثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الكلي والقطاعي في الجزائر، وأظهرت نتائج الدراسة عدم التماثل في تأثير هذه الصدمات بالنسبة للجزائر، ذلك أن صدمات الطلب الإجمالي لا تؤثر على القطاعات الاقتصادية إلا بعد 5 أو 7 فصول، بينما صدمات الأسعار تؤثر على القطاعات الهيدروكربونية بعد 1

و 2 سداسي فقط، وأظهرت التوقعات بالنسبة للسنوات 2017-2020 مستقبلا شديد الضعف، وبالنظر إلى التوقعات وانخفاض أسعار النفط فان الجزائر ستشهد انكماشا اقتصاديا الى غاية الربع الأول من 2018.

3.3. **The impact of real oil rvenues fluctuation on , Imène laourari, Farid Gasmi econmic growth in Algeria, evidence from 1960-2015 data**: تم تطبيق نموذج جوهانسن للتكامل المشترك لبحث العلاقة قصيرة المدى والعلاقة طويلة المدى بين المداخيل البترولية الحقيقية والنمو الاقتصادي باستخدام الناتج لمحلي الحقيقي ونمو القطاع الصناعي، وقد تبين وجود علاقة طويلة المدى بين الإيرادات البترولية والناتج المحلي الحقيقي والنمو الصناعي في الجزائر، وأشارت دوال الاستجابة وتحليل التباين إلى أن التأثيرات غير المتوقعة في المداخيل البترولية الحقيقية على النمو الاقتصادي والصناعي للدولة ستكون سلبية.

2.الإطار النظري للدراسة:

2.1. الأزمات السعرية في صناعة النفط.

تتميز أسواق النفط عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص لا تتوفر في نظيرتها من الأسواق مما يجعلها عرضة للصدمات والتقلبات في أسعارها.

أ.محددات أسعار النفط.

من الأمور المعروفة اقتصاديا هو أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب عليها، وهذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من السلعة وهو ما يعرف بالسعر التوازني أو سعر السوق.[1] لكن من الناحية العملية نجد أن سعر النفط يتأثر بعوامل أخرى متعلقة أساسا بحجم الاحتياطي البترولي، سلوكيات الفاعلين في سوق النفط العالمي(كالمنتجين، المستهلكين، الوسطاء والمضاربين والمستثمرين الماليين) وبعضها الآخر ينجم عن عوامل لا إرادية، خارجة عن نطاق التحكم والسيطرة كالعوامل المناخية، العوامل النقدية، الكوارث الطبيعية، والاضطرابات السياسية والحروب والنزاعات (العوامل الجيوسياسية) التي تهدد أماكن الإنتاج أو قنوات التوريد أو حتى أماكن الاستهلاك،[2] وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، في الوقت الذي لا يكون فيه أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع أو انخفاض قد يطرأ على الأسعار.

مفهوم الأزمات السعرية في صناعة النفط.

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ فيتوازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أوكلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق،كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية.[3]

إن الخطر الناجم من التقلبات السريعة، الحادة وغير المتوقعة في أسعار النفط العالمية تخلق عدم توازن في السياسة الاقتصادية العامة للدول المتأثرة بها. وقد أدى بروز هذا الخطر في أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي، إلى بروز أبعاد لم تكن موجودة مسبقا كتأثيره في الخطط والقرارات السياسية للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، ليصبح بذلك النفط واحدا من أبرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي والعلاقات الدولية والسياسية والعسكرية، والتي تطورت فيما بعد إلى عولمة النفط وعولمة الطاقة والغزو واحتلال الدول المنتجة للنفط. ويسير خطر سعر النفط باتجاهين رئيسيين هما:

- ✓ **خطر سعر النفط على الدول المصدرة للنفط.**

وهو خطر احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع، مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، وخصوصا بالنسبة للدول الريعية التي يعتمد دخلها وناتجها القومي بدرجة كبيرة على ايرادات النفط التي تصل احيانا الى (99%)من إجمالي ناتجها القومي الإجمالي. ويكمن هذا الخطر في تأثيره على أوضاع المالية العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي اذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة.[4]

كما أن مساهمة القطاع النفطي في نمو الدخل القومي سيؤدي إلى تدني دور القطاعات غير النفطية لأغلب الدول المصدرة للنفط، وقد أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي(The Dutch Disease)، والذي مفاده أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد الطبيعية تحقق معدلات نمو منخفضة، مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة، إذ أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لسنة ما تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة. ومن جهة أخرى فإن ملكية الدولة، قد جعلت من القطاع العام مسيطرا على النشاط الاقتصادي وأدت إلى تراجع دور القطاع الخاص بشكل واضح[5].

- ✓ **خطر سعر النفط على الدول المستوردة.**

وهو احتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في تنفيذ خطط الإنفاق العام، وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول.[6]

فمن الناحية النظرية، يتوقع أن يترتب عن انخفاض أسعار النفط تراجعا في المستوى العام للأسعار. لكن من الناحية العملية، يبدو هذا الأثر أكثر احتمالًا للوقوع في الدول المستوردة للنفط التي لا تتبنى سياسات دعم الوقود. أما في الدول المصدرة للنفط والتي تتبع سياسات دعم الوقود، فعادة ما يكون أثر تغيرات سعر النفط في مستويات الأسعار فيها محدودًا كونها تبيع المنتجات النفطية محليا بأسعار أقل من السعر العالمي، وأحيانا بفوارق كبيرة. لكن إذا أدى انخفاض سعر النفط عالميا إلى انخفاض مستويات الأسعار في الدول المستوردة للنفط (المتقدمة)، والتي عادة ما تصدر عددا من السلع المتنوعة لاسيما الجاهزة والوسيطة إلى الدول المصدرة للنفط،

والى انخفاض تكاليف الشحن والتأمين،فإنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم في الدول المصدرة للنفط.[7]

2.2. تطورات واتجاهات أسعار النفط في السوق العالمية خلال الفترة(1970-2017).

شهدت سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات من القرن الماضي وإلى غاية سنة 2014، والتي شكلت المصدر الرئيسي للاختلالات التي عرفتها الاقتصاديات المنتجة والمستوردة للنفط على حد سواء.

أ.المرحلة الأولى (1973-1979):عرف الاقتصاد العالمي أول أزمة في النفط سنة 1973 (الصدمة النفطية الأولى) وقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية.[8]حيث فرض حظر على صادرات النفط في عام 1973، كعقوبة للدول الغربية لدعمها إسرائيل خلال الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بمقدار أربعة أضعاف من 2.70 دولارا للبرميل في سبتمبر 1973 إلى 13 دولارا للبرميل في يناير 1974 .[9]وقد استقر سعر البترول بين 12 و 15 دولارا للبرميل خلال الفترة (1974-1978)، لترتفع ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى)من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خل الأشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية (الصدمة النفطية الثانية).[10]

المرحلة الثانية (1980-2001):أدت الأسعار المرتفعة والركود العالمي في أوائل ثمانينات القرن العشرين إلى انخفاض كبير في استهلاك النفط،لاسيما في الاقتصادات المتقدمة .وقد شجع ارتفاع الأسعار أيضا على الاقتصاد في استخدام الوقود، واستبدال النفط بأنواع وقود أخرى، وتنشيط الإنتاج من خارج أوبك،لاسيما في ولاية ألاسكا الأمريكية،والمكسيك، وبحر الشمال .وقد أدى ضعف الطلب وارتفاع الإنتاج إلى إجبار أوبك على تخفيض إنتاجها بمقدار النصف تقريبا،وقد تحملت السعودية معظم هذا التخفيض .وبحلول عام 1985انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل.[11]

ولعل أهم ما نتج عن انخفاض أسعار النفط هو القضاء على البدائل الطاقوية وإضعاف عمليات التنقيب.بالإضافة إلى رفع الضغط على الدول النامية المستوردة للنفط ومساعدتها على دفع ديونها الخارجية. وبالنسبة للدول المصدرة للنفط،فقد انعكس ذلك سلبا على مشروعاتها الاقتصادية والتنموية.[12]

وعلى إثر الغزو العراقي للكويت في أوت سنة1990ارتفعت الأسعار بشكل حاد، لتتجاوز أسعار البرنت لفترة وجيزة مستوى 40 دولار اللبرميل في سبتمبر. ولكن هذا الارتفاع لم يستمر لمدة طويلة مع وصول إمدادات إضافية للسوق وإنهاء سيطرة العراق على الكويت،حيث حدث انهيار حاد ومفاجئ في الأسعار إلى أقل من 20 دولارا للبرميل في منتصف جانفي1991، والذي انتهى بعودة الأسعار إلى مستوياتها السابقة للطفرة.[13]

ورغم نجاح الأوبك في ضبط الحصص واستعادة الأسعار عافيتها عام 1996 إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا، وفي نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998تدهورت الأسعار إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.ويرجع هذا الانهيار في جزء منه إلى الأزمة المالية الآسيوية وما أعقبها من انهيار في حجم النشاط الاقتصادي، ثم سوء تقدير منظمة أوبك لحجم الطلب العالمي،الذي أسفر عن زيادة في حصص الإنتاج في عام1997، وقد تحركت الأوبك وخفضت إنتاجها عام 1999،[14]لترتفع الأسعار من جديد إلى 27,6 دولار للبرميل سنة2000.

ج.المرحلة الثالثة (2000-2008):رغم انخفاض الأسعار خلال العام 2001 لتبلغ 23,1 دولار للبرميل، نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها أخذت منحا تصاعديا بعد عام 2002 وحتى منتصف عام 2008.[15]فقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط حيث تميزت بارتفاع متواصل لأسعار النفط لتبلغ مستويات غير مسبوقة،حيث ارتفعت إلى حدود 50 دولار للبرميل في الربع الأخير لعام 2004، وتستمر في الارتفاع طوال العقد الماضي (أكثرمن100دولارللبرميل)؛وذلك للأسباب التالية:النمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي(خاصة الصين والهند)،ونقص الإمدادات من العديد من الدول المنتجة للنفط التي كانت مضطربة سياسيا كالعراق وليبيا،ونظرا لتأخر استجابة العرض للطلب، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار.[16]إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار،إعصار إيفان الذي اجتاح خليج المكسيك عام 2004، وإعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005،[17]أعمال العنف في نيجيريا، وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية، إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي. [18]

وخلال الفترة (2008-2009)عرفت الأسعار انخفاضا حادا كرد فعل للأزمة المالية العالمية (2007-2008)، فخلال النصف الثاني من عام 2008،انخفضت أسعار النفط بأكثر من70%، (37دولار للبرميل في ديسمبر2008)، وكان انهيار الأسعار،الذي جاء انعكاسا لحالة عدم اليقين السائدة عالميا والانخفاض الحاد في الطلب لا يقتصر على النفط فقط، فقد شهدت معظم أسواق الأسهم انخفاضات مماثلة، وهو ما شهدته أيضا أسعار السلع الأولية الأخرى، بما في ذلك منتجات الطاقة الأخرى مثل الفحم؛ والمعادن؛ والسلع الغذائية؛ والمواد الخام الزراعية مثل المطاط الطبيعي . ورغم ذلك، عادت الأسعار إلى الارتفاع خلال عامين لتصل إلى100 دولار للبرميل،مدعومة بزيادة الطلب مع تعافي الاقتصاد العالمي، وبقرار الأوبك لخفض المعروض في السوق بمقدار 4 ملايين برميل يوميا.[19]

الشكل رقم (1): أهم الانهيارات في أسعار النفط إلى غاية سنة 2014.

سعر النفط بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2014

المصدر: جون بافس، أيهان كوسي، فرانسيسكا أونسورج، ومارك ستوكر، أسفل المنحدر، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2015، ص.21.

الأزمة النفطية (جوان2014):عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 لتبلغ مستوى أقل من50دولار للبرميل (خام برنت) في جانفي 2015، منخفضة 50في المائة عن ذروتها في منتصف جوان 2014.وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها المؤقت عام2008، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية،إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتضاؤل سلطتها في تحديد الأسعار، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد،[20]حيث أن ارتفاع الأسعار طوال العقد الماضي أدى إلى حفز الاستثمارات لاستخراج النفط ونخص بذلك النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا.[21]وقد استمرت الأسعار في الانخفاض لتصل إلى مستويات قياسية ببلوغها حدود الـ 30 دولار نهاية 2015 وبداية 2016، بانخفاض قدر بحوالي 74%عن قيمته. [22]

الشكل رقم (2): تطور أسعار النفط (جوان 2014-مارس 2016)

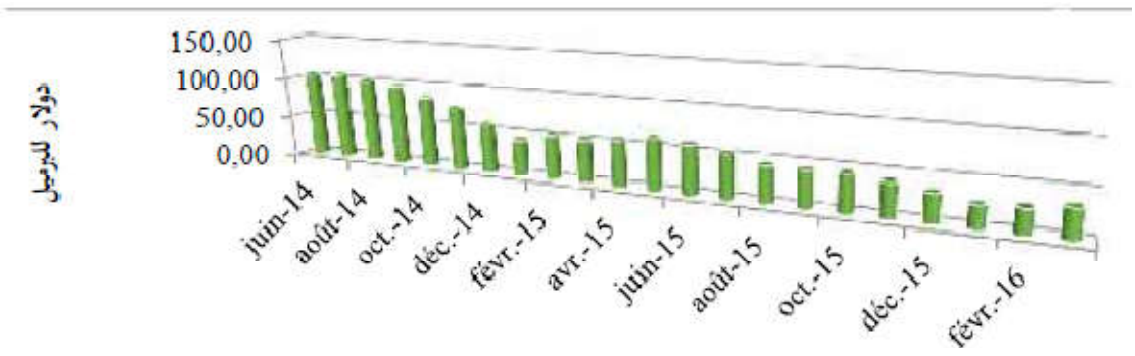

المصدر: فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 3، السداسي الثاني، 2016،ص.22.

لقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى الانخفاض في أسعار النفط يمكن حصرها فيما يلي:[23]

✓ **عوامل العرض والطلب:** تأثرت أسواق النفط العالمية بارتفاع العرض عن مستواه المتوقع في المدى الطويل،خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحضر عن تصدير النفط،والتوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة النفط والغاز الصخريين.

وفي المقابل نجد أن انخفاض الطلب كان مدفوعا بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو، الصين وأسيا، بالإضافة الى التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة والتحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة، إضافة إلى معاودة الإنتاج والإمدادات في كل من العراق وليبيا، وهو ما ساهم في التراجع الشديد للأسعار.

ورغم أن العوامل المرتبطة بالعرض والطلب قد ساهمت في انخفاض أسعار النفط،تشير التقديرات التجريبية إلى أن العوامل المرتبطة بالعرض ساهمت بقدر أكبر بكثير مقارنة بالعوامل المرتبطة بالطلب في معظم الانخفاض.

✓ **ارتفاع سعر الدولار:** منذ جوان 2014،ارتفع سعر الدولار بما يزيد على15% مقابل العملات الرئيسية بالقيمة المرجحة بأوزان التجارة.وعادة ما يؤدي ارتفاع سعر الدولار إلى ارتفاع تكلفة النفط بالعملة المحلية في البلدان التي تستخدم عملات غير مربوطة بالدولار، مما يؤدي إلى ضعف الطلب في هذه البلدان، وزيادة المعروض في البلدان المنتجة التي تستخدم عملات أخرى بخلاف الدولار، مثل روسيا،والتي تقوم تكاليف مدخلاتها غالبا بالعملات المحلية.

✓ **أسباب سياسية:**أرجع بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء الانهيار الحالي لأسعار المحروقات إلى التفسير السياسي البحت، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان بعنوان "حرب المضخات"، وبنى فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض. ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4,8% في عام 2015.

✓ **أهداف الأوبك:** نظرا لارتفاع السعر المستهدف من طرف الأوبك وارتفاع الإنتاج غير التقليدي للنفط،ولوقف المزيد من الخسائر في الحصة السوقية،بدأ العديد من البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك في الربع الثالث من عام 2014 في تقديم خصومات للبلدان الآسيوية المستوردة للنفط. وهو ما يشير إلى تغير في استراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية.

وفي أواسط2014، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق على نحو أكبر من الطلب. وفي سبتمبر بدأت الأسعار في الانزلاق، وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض الأوبك من إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها

لم تفعل شيئا في اجتماعها الشهير في نوفمبر 2014،وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق)عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وكان ذلك مفاجئا للأسواق،فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار.

وعلى كل فمهما كانت الأسباب فالواقع هو انخفاض أسعار النفط والمتوقع أن لا يعود إلى تجاوز سقف ال 100دولار في أي وقت قريب وذلك لتوفر المعروض منه سواء التقليدي أو الصخري.

2.3.الأهمية الإستراتيجية لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري.

إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات وإيراداته لتمويل برامجها التنموية، جعل اقتصادها يتأثر بالصدمات والتقلبات التي تشهدها الأسعار في أسواق النفط العالمية، بما في ذلك انعكاساتها على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى الاستقرار الاقتصادي ككل.

أ.**نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي**: ان الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي هي إحدى مقاييس درجة التنويع الاقتصادي،فزيادة هذه الأهمية النسبية تعكس انخفاض درجة التنويع الاقتصادي، وفي الوقت ذاته تعني انخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري من خلال ما يوضحه الشكل الموالي:

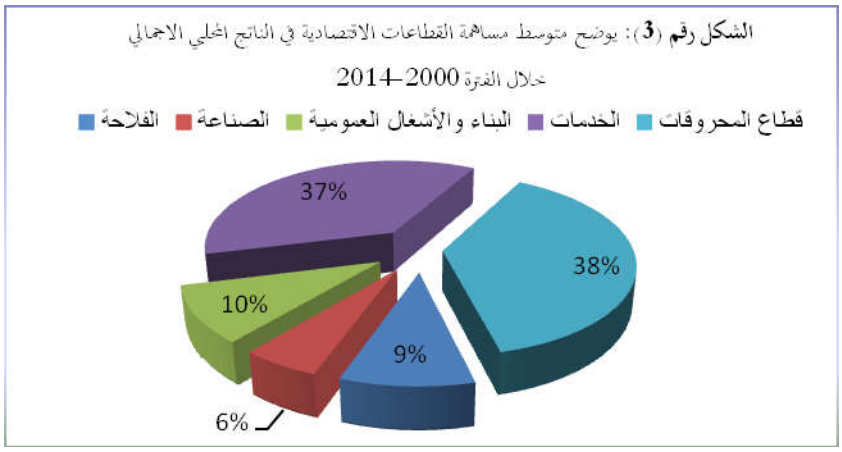

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات:

- Bank of algeria, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, RAPPORTS : 2004, 2008, 2012, 2014. P : 162, 189, 173, 150.

يتضح من خلال الشكل أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يبقى تابعا للتغير في قطاع المحروقات، حيث بلغت نسبة مساهمة النفط في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 38% خلال الفترة 2000-2014 وهي تعد نسبة مرتفعة تدل على التأثير الذي تمثله أسعار النفط في نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى وجود علاقة قوية تربط بين المتغيرين وتوضح تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات ومن ثم ضعف النشاط في القطاعات الأخرى.

مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة: تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة، حيث تمثل الجباية البترولية أهم مصدر ضمن هيكل الإيرادات العامة،لارتباط هذه الأخيرة بشكل أساسي بتقلبات أسعار النفط، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): يوضح تطور الايرادات العامة وايرادات الجباية البترولية في الجزائر للفترة 2000-2016

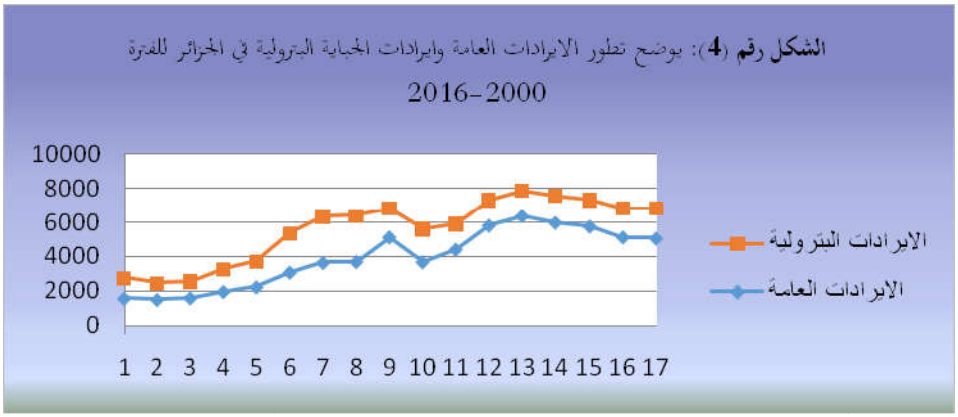

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

www.ons.dz

يتضح من خلال الشكل رقم (2) إن تطور الإيرادات العامة يتبع سلوك تطور إيرادات الجباية البترولية، حيث مثلت هذه الأخيرة ما نسبته 43% من الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2017، مما يؤشر على التبعية الكبيرة لبرامج الميزانية العامة للدولة إلى عائدات المحروقات، ومن ثم ارتباطها بتقلبات أسعار النفط ومستويات إنتاجه، الأمر الذي يعمق من أهمية مشكلة عائدات المحروقات في هيكل الموازنة العامة ومن ثم الاقتصاد الجزائري.

أهمية المحروقات بالنسبة للصادرات: يمثل قطاع المحروقات أهمية كبرى في هيكل التجارة الخارجية في الجزائر، إذ أنه يسيطر على 97 %من إجمالي الصادرات الجزائرية، وبالتالي فإن تحقيق أي عجز أو فائض في الميزان التجاري يرتبط بصورة مطلقة بارتفاع أو انخفاض أسعار المحروقات، حيث انخفضت صادرات الجزائر إلى 62.88 مليار دولار سنة 2014 مستمرة في الانخفاض إلى 28.88 مليار دولار سنة 2016 وذلك اثر انخفاض أسعار البترول الذي شهدته هذه السنوات،[24] مما يدل على انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات، والاعتماد الكبير على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية، وهذا المؤشر يترتب على مشاكل اقتصادية أهمها ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدخل النقدي للنفط فقط.

2.4. تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بتغيرات أسعار النفط.

يمكن تتبع حركة أسعار النفط وإبراز مدى مسايرة مستوى النمو الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى (1986-1994):تميزت الفترة التالية لاستقلال الجزائر(1962-1966) بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية اللازمة لانطلاق النمو الاقتصادي. وقد تلت هذه

الفترة مرحلة أخرى في مسيرة الاقتصاد الجزائري كان فيها الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد وخاصة في القطاع الصناعي. وبما أن الجزائر تعتمد على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية فإن انهيار أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى حدوث أكبر انهيار اقتصادي ترتب عنه خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، وتحقيق معدلات نمو سلبية.[25]

ومع بداية التسعينات عرف النمو الاقتصادي في الجزائر معدلات ضعيفة جدا حيث تم تسجيل معدل نمو اقتصادي قدر بـ (- 2,1%) في نهاية سنة 1993، على إثر الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1987-1994) 0.5%،[26] نطرا لحالة الركود الاقتصادي الذي أصاب الجزائر خلال هذه الفترة نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وصعوبة التمويل الخارجي بالإضافة الى الوضعية السيئة والمتدهورة للقطاعات المنتجة.[27]

المرحلة الثانية (1995-2000):تبنت الجزائر برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998) مع مؤسسات النقد الدولية على مرحلتين، مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، ثم مرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998. وعلى إثر هذه الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.[28]

ومع انطلاق برنامج التعديل الهيكلي، بدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات نمو موجبة، لكنها متذبذبة حيث قدر معدل النمو الاقتصادي خلال سنتي 1995 و1996بـ3,9%و4,3%على التوالي، كما عرفت سنة 1997 انخفاضا جديدا في معدل النمو قدر بـ 1,1%بسبب تدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الانتاج الزراعي بـ 24%، وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي.[29] في حين عرف معدل النمو ارتفاعا محسوسا سنة 1998 بلغ 5,1 %، وهذا راجع لتحسن أسعار البترول وانطلاق الإنتاج الصناعي وتحسن إنتاج القطاع الفلاحي،[30]لتتراجع معدلات النمو خلال الفترة التالية (1999-2000) إلى مستوى 3,2% و 2,2 %على التوالي.

ومن ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي المحقق خلال هذه الفترة، يبرز قطاع المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر إبان تلك الفترة، إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات خلال نفس الفترة حوالي2,5 % في حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات حوالي2,2 % وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.[31]

المرحلة الثالثة (2001-2017):عرفت الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي وزيادة معدل النمو. وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية، برنامج

دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)، والبرنامج الخماسي (2010–2014) الذي يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ 286 مليار دولار.[32]

لقد كان لبرنامج التعديل الهيكلي أثر كبير في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية. وقد أضفى عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة التي تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا ولعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4,88مليار دولار سنة 2007،[33]الانتعاش في ميزان المدفوعات، تعزيز الوضعية المالية العمومية والتحسن في سيولة البنوك وفي شروط تمويل الاقتصاد.

وعلى صعيد النمو الاقتصادي سجلت الفترة (2001–2003) نموا منتظما، وتعتبر النسبة 6,9% المسجلة سنة 2003 أعلى نسبة سجلها معدل النمو طوال فترة الدراسة، ويعود مصدر هذا النمو إلى قطاع المحروقات الذي بلغ 8,8% سنة 2003 مقابل 3,7% سنة 2002.[34] وإلى ارتفاع أسعار البترول الى 29,03 دولار للبرميل، في حين سجل النمو خارج قطاع المحروقات تقدما بـ 6,2% في المتوسط لنفس الفترة، وقد تحقق هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات.[35]

وفي سنة 2004 بدأ معدل النمو في الانخفاض ليبلغ 5,09% سنة 2005، واستمر في التراجع ليصل إلى 2,0% سنة 2006، بنسبة انخفاض تقدر بـ 60,78% نظرا لتراجع معدل نمو قطاع المحروقات.[36]وفي سنة 2008 بلغ معدل النمو الاقتصادي 2,4%، وعلى الرغم من تراجع الطلب العالمي وأسعار النفط التي لوحظت في2009، تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، بقي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقرا عند 2,4%وذلك بسبب الأداء الجيد في قطاعات أخرى. وفي سنة 2010، ومع استئناف النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بلغت نسبة النمو 3,5%.[37]

وعموما، عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بين عامي 2000 و2009 ،نموا بمتوسط سنوي قدر بـ7,3 % و5,6 % على التوالي، وقد تحقق ذلك في ظل بيئة اقتصادية دولية تميزت بارتفاع أسعار النفط، وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي الناجحة التي أدت إلى فوائض مالية كبيرة ومتزايدة (احتياطيات النقد الأجنبي). وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزل الاقتصاد يعتمد على قطاع النفط والغاز (98 % من الصادرات)، ومحدودية الاستثمار الخاص، وضعف مناخ الأعمال الذي يشكل عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي الذي يقوده الاستثمار.[38]

لقد كان الانتعاش المسجل خلال سنة 2010 متبوعا بتباطؤ في النمو الاقتصادي الذي قدر سنة 2011 بـ 2,4%، بسبب تباطؤ قطاع البناء والأشغال العمومية رغم التوسع الذي عرفه الإنتاج الزراعي وخدمات الإدارات

العمومية، وهو ما أدى إلى تراجع النمو خارج المحروقات إلى5,2% سنة 2011 مقابل 6% سنة 2010. كما تراجع إلى 2,8٪ سنة 2013 بسبب تراجع نمو الطلب الإجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات الذي يبقى تأثيره واضحا جدا على معدل النمو العام. في حين عاد النشاط الاقتصادي للتوسع بنسبة 3,8% خلال سنتي 2014 و2015 بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لبعض القطاعات، وذلك رغم تراجع نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 والذي قدر بـ 5% و5,7% على التوالي.[39] وفي سنة 2016 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.3% مسجلا تراجعا طفيفا مقارنة بالسنة لماضية (3,8%) ويرجع ذلك إلى التوسع في قطاع المحروقات بنسبة 7.7% بينما تراجعت وتيرة التوسع في القطاع خارج المحروقات إلى 2.3% مقارنة بسنة 2015 (5%).[40]

إن تطور معدل نمو الناتج في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار برميل النفط، وعليه، فإن الركود في قطاع المحروقات يرمي بثقله على نشاط الاقتصاد الوطني وهو ما يستدعي أداء أقوى للنمو خارج المحروقات.[41]وتبرز أهمية وخطورة تراجع سعر البرميل من النفط، كون النفط وحده يمثل 70% من الميزانية العامة للدولة، و35% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 97% من إجمالي الصادرات،ويبقى قطاع النفط المصدر الأساسي للدخل القومي والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، من خلال التوسع في حجم الإنفاق العام وزيادة الاستثمار الحكومي. وهو ما يتطلب العمل على تعزيز ودعم فرص النمو المتاحة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتوفير مصادر بديلة للدخل الوطني، تساهم إلى جانب قطاع المحروقات في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة.

ثانيا، اختبار العلاقة بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي.

سيتم خلال هذا الجزء محاولة بناء نموذج قياسي كخطوة أولية لمعرفة طبيعة العلاقة التفاعلية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر، مما يسمح بإعطاء تقييم موضوعي للقوى المسببة لهما.

1.دراسة استقرار السلاسل الزمنية.

تعتبر عملية اختيار المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة جد هامة في تحديد جودة النموذج، وقد تم الانطلاق من النظرية الاقتصادية ومن واقع الاقتصاد الجزائري، بهدف تحديد المتغيرات والتي تمكن من الوصول إلى نتائج جيدة بالنسبة للتفسير الاقتصادي والإحصائي معا، وهذه المتغيرات هي: أسعار البترول $pbrl$، الجباية البترولية rp، النمو الاقتصادي gdp ، الكتلة النقدية $M2$

وتستوجب المعالجة القياسية استقرار المتغيرات المدروسة،[42]لذلكسيتم دراسة استقرار السلاسل الزمنية من حيث مركبة الاتجاه العام، مركبة الدورات الاقتصادية، بالاعتماد على اختبارات ديكي فولار البسيط(DF) وديكي فولر الموسع.(ADF)

وقبل القيام بتطبيق استراتيجية ديكي فولر يجب تعيين درجة التأخير(P) بتحديد المعاملات المعنوية لدالة الارتباطات الجزئيةلسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى، والنتائج محددة في الجدول رقم(1)، وبما أن لجميع السلاسل نفس درجة التأخير فيمكننا استخدام الاختبار (ADF)

ويمكننا تلخيص نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية (ADF) لجميع السلاسل في الجدول رقم (1).

جدول رقم(1): نتائج الاختبارات لديكي فولر المطور(ADF) لجميع السلاسل

		اختبار ADF							القرار
	النموذج	6	5		4				
		$t_{\tilde{\alpha}_1}$	$t_{\tilde{\alpha}_1}$	$t_{\hat{c}}$	$t_{\tilde{\alpha}_1}$	$t_{\tilde{c}1}$	$t_{\hat{b}}$		
$lgdp$	في المستوى	0.268051 (-1.952473)	-2.590550 (-2.963972)	2.594249	-2.916799 (-3.568379)	2.910381	1.336000		I(1)
	الفرق الأول	-5.769654 (-1.952910)	-5.686959 (2.967767−)	0.357588	-5.617321 (-3.574244)	-0.250140	0.452236		
$lpbrl$	في المستوى	0.774039 (-1.952066)	-1.180815 (-2.960411)	1.361125	-1.896979 (-3.562882)	2.036840	1.492166		I(1)
	الفرق الأول	-4.909097 (-1.952473)	-4.912537 (-2.967767)	1.287457	-4.864003 (-3.574244)	1.002843	-0.493504		
$lM2$	في المستوى	2.112504)-1.952473(	-2.049689 (-2.960411)	3.805621	0.958987 (-3.562882)	-0.615770	-1.157847		I(1)
	الفرق الأول	-1.672728 (-1.952473)	-3.462036 (-2.963972)	2.926500	-3.983788 (-3.568379)	3.350380	1.821837−		
lrp	في المستوى	8 3 2.338353 5 (-1.952066) 8 1	-2.770495 (-2.960411)		-1.134098 (-3.562882)	1.570194	-0.096802		I(1)
	الفرق الأول	-3.587858 (-1.952473)	-4.205648 (-2.963972)	1.908463	-5.590640 (-3.574244)	4.038592	-3.398250		

(*)تعبر القيم ما بين قوسين عن احصاءةDF الحرجة.

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامجEviews9

2. اختبار علاقة التكامل المشترك لجوهانسن(Johansen):

بينت نتائج دراسة استقراريه السلاسل الزمنية أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج متكاملة الدرجة الأولى، ومن ثم يظهر إمكانية وجود علاقة التكامل المشترك(Cointégration) بين المتغيرات المدروسة،[43] والذي يشير إلى وجود نوعين من العلاقات بين المتغيرات المدرجة، فهناك علاقة أو عدة علاقات توازن طويلة الاجل بين هذه المتغيرات. وهناك أيضا علاقات ديناميكية في الأجل القصير تستهدف معالجة الفرق الحاصل بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة، لتصحيح أخطاء التوقع حول العلاقة التوازنية. وللكشف عن وجود هذا النمط من العلاقات بين المتغيرات فاننا سنستخدم اختبار جوهانسن(Johanse) الذي يعتمد على:[44]

2.1.تحديد عدد فترات تباطؤ(lag) لنموذجVAR : لتحديد عدد التأخرات لنموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR يمكننا الاعتماد على عدة معايير منها معيار أكايك Akaike(AIC)، معيار شوارتز Schwarz(SC) ويتم اختيار درجة التباطؤ المثلى الموافقة لأدنى قيمة للمعيار. والموافقة لدرجة تباطؤ هي (1) كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذج var

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LGDP LM2 LPBRL LRP

Exogenous variables: C

Date: 05/08/18 Time: 22:58

Sample: 1986 2017

Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-115.6668	NA	0.034265	7.977784	8.164610	8.037551
1	25.53148	235.3304*	8.23e-06*	-0.368765*	0.565366*	-0.069929*
2	38.71716	18.45996	1.06e-05	-0.181144	1.500293	0.356762

* indicates lag order selected by the criterion

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن درجة تباطؤ نموذج VAR هي الواحد (1).

2.2. تحديد رتبة التكامل المشترك (عدد أشعة التكامل المشترك): باستخدام اختبار جوهانسون (اختبار الأثر (λ_{trace}) ، والقيمة الذاتية العظمى (λ_{max})) كما يظهره الجدول رقم(3) فإن 2 $(r = 2)$ أي قبول فرضية العدم عندما يكون $(\lambda_{trace}) < critical\ value$ والتي تشير إلى وجود على الأقل شعاعين للتكامل المشترك بين المتغيرات المدرجة في النموذج، ومن ثم توجد على الأقل علاقتين للتوازن في الأجل الطويل بين المتغيرات، كما يؤكد اختبار القيمة الذاتية العظمى نفس النتيجة. كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3):

Date: 05/08/18 Time: 23:00
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 afteradjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LGDP LM2 LPBRL LRP

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.490374	51.16120	47.85613	0.0237
Atmost 1 *	0.412259	30.93885	29.79707	0.0368
Atmost 2	0.275859	14.99478	15.49471	0.0594
Atmost 3 *	0.162268	5.311719	3.841466	0.0212

Trace test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

وبالتالي يمكن تمثيل العلاقات بين المتغيرات من الناحية الإحصائية بشعاعين للتكامل المشترك.

3. تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM للمتغيرات:

بما أن جميع شروط علاقة التكامل المشترك محققة فإنه يمكننا استخدام علاقة التكامل المشترك ونموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) لتمثيل العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل، حيث تأخذ العلاقة التوازنية طويلة الأجل كما يوضحه الملحق (1) بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي باستخدام فترة إبطاء واحدة، الشكل التالي:

$$lgdp = -33.03 + 0.2822lnpbrl + 0.8013lm2$$

$$(t\ student)(-9.87)(10.38)$$

$Prob(F\text{-}statistic) = 0.000127 \quad D.W = 2.082655 \quad R^2 = 0.6678$

ثالثا. تحليل وتفسير النتائج:

من خلال نتائج التقدير نلاحظ:

التفسير الإحصائي:

• معنوية المعلمات مجتمعة،أي أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند 5%، حيث أن أن قيمة P.value لـ F-statistic تقدر بـ 0.000127وبالتالي فان المعادلة المفسرة للناتج المحلي الاجمالي مقبولة احصائيا.

• أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتيللأخطاء طبقا لإحصاءة داربن واتسون (D.W)والمقدرة بـ 2,08، أي أن بواقي النموذج لا ترتبط فيما بينها.

•كما تظهر نتائج الاختبارات القياسية لبواقي نموذج VECMالموضحة في الملحق رقم (2) أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط السلسلي، كما تتمتع بخاصية تجانس التباين.

وهو ما يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا وصالح لتفسير العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

2. التفسير الاقتصادي:

•وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع أسعار البترول بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 28,22%، حيث أن ارتفاع سعر البترول سيؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الناتجة عن الجباية البترولية، والتي تعتمد عليها الجزائر بشكل كبير في زيادة الإنفاق على مختلف مشاريعها الاستثمارية ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على أن مستوى النشاط الاقتصادي الوطني ينتعش بزيادة أسعار البترول وينكمش بتراجعها.

•هناك علاقة طردية بين حجم الكتلة النقدية المتداولة والناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع الكتلة النقدية بوحدة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ80,13%، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام يترتب عنها ارتفاع في عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وانخفاض معدل الفائدة ومن ثم زيادة حجم الاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي.

أما علاقة التوازن قصيرة الأجل المحددة في النموذج VECM، والموضحة في الملحق رقم(3)فتظهر كالتالي:

D(LGDP) = -0.495*(LGDP(-1) - 0.801*LM2(-1) - 0.282*LPBRL(-1) - 33.031) - 0.436*(LRP(-1) - 1.057*LM2(-1) + 1.313*LPBRL(-1) - 9.785) - 0.415*D(LGDP(-1)) + 1.081*D(LRP(-1)) - 1.953*D(LM2(-1)) + 0.693*D(LPBRL(-1)) + 0.118

من خلال نتائج التقدير، يتضح أن حد تصحيح الخطأ (قوة الإرجاع نحو التوازن) لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي جاء سالب ومعنوي (0.495-)، وهذا يدعم تمثيل نموذج تصحيح الخطأ، حيث أنه كل سنة سيتم تعديل 49,5% من اختلالات توازن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986–2017)، من خلال تتبع حركة أسعار النفط وعلاقتها بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي. وقد تمت الإجابة على فرضيات الدراسة والتوصل إلى جملة من النتائج كما يلي:

- تلقي تقلبات أسعار النفط بظلالها على أداء الاقتصادات الوطنية، مثل حسابها الجاري وموازناتها الحكومية واحتياطاتها الرسمية، ومعدلات النمو الاقتصادي.

– إن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ترجع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط الذي يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات الدولة ومن ثم زيادة الاستثمار الحكومي.

– إن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار البترول والكتلة النقدية هي علاقة تكامل مشترك يمكن تقديرها بشعاع تصحيح الخطأ VECM، والذي أظهر وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

– أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي في الجزائري والتي تؤكد الأهمية الإستراتيجية لهذا المورد في الاقتصاد الجزائري، فانخفاض أسعار البترول يؤدي إلى انخفاض عائدات الصادرات وتدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ويؤثر مباشرة في الإيرادات الحكومية.

– كما أظهرت الدراسة وجود علاقة موجبة بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي مردها زيادة الإنفاق الذي يترتب عنه المزيد من التداول النقدي، مما يؤكد صحة الفرضية القائلة بأن الكتلة النقدية من المتغيرات المفسرة للعلاقة بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي.

وعلى ضوء هذه النتائج فإنه يتعين على الجزائر القيام بخطوات إصلاحية هيكلية تعزز مناعتها تجاه هزات سعر النفط وتساعدها على امتصاص تداعياته على اقتصاداتها المحلية لاسيما في حال استمرار تقلباته لفترات أطول مما هو متوقع ونزول السعر لمستويات أدنى مما هو سائد حاليا، ومن هذه الإصلاحات :ضبط الموازنة العامة، وترشيد الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري. وهنا تبرز قضية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، من خلال تشجيع مساهمة القطاع الخاص، قيام المشاريع المتوسطة والصغيرة بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، تعزيز مساهمة قطاعات أخرى غير النفط والغاز، وإصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

الملحق رقم (1)

VectorError Correction Estimates

Date: 05/08/18 Time: 23:31

Sample (adjusted): 1988 2017

Included observations: 30 afteradjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

CointegratingEq:	CointEq1	CointEq2
LGDP(-1)	1.000000	0.000000
LRP(-1)	0.000000	1.000000
LM2(-1)	-0.801315	-1.057197
	(0.38864)	(0.31535)
	[-2.06185]	[-3.35243]
LPBRL(-1)	-0.282239	1.313816
	(0.72316)	(0.58680)
	[-0.39028]	[2.23897]
C	-33.03130	-9.785495

Error Correction:	D(LGDP)	D(LRP)	D(LM2)	D(LPBRL)
CointEq1	-0.495482	0.005404	0.032738	-0.129887
	(0.21190)	(0.07654)	(0.02056)	(0.08008)
	[-2.33823]	[0.07060]	[1.59199]	[-1.62188]

الملحق رقم (02)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.104996	Prob. F(2,21)	0.9008
Obs*R-squared	0.297019	Prob. Chi-Square(2)	0.8620

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.784298	Prob. F(8,21)	0.6215
Obs*R-squared	6.901406	Prob. Chi-Square(8)	0.5473
Scaledexplained SS	7.981271	Prob. Chi-Square(8)	0.4353

الملحق رقم (3)

Dependent Variable: D(LGDP)

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 05/08/18 Time: 23:36

Sample (adjusted): 1988 2017

Included observations: 30 afteradjustments

D(LGDP) = C(1)*(LGDP(-1) - 0.801315233141*LM2(-1) - 0.282238782113 *LPBRL(-1) - 33.0313002066) + C(2)*(LRP(-1) - 1.05719657627*LM2(-1) + 1.31381634425*LPBRL(-1) - 9.78549537238) + C(3)*D(LGDP(-1)) + C(4)*D(LRP(-1)) + C(5)*D(LM2(-1)) + C(6)*D(LPBRL(-1)) + C(7)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.495482	0.211905	-2.338231	0.0284
C(2)	-0.436289	0.237958	-1.833470	0.0797
C(3)	-0.415255	0.172967	-2.400771	0.0248
C(4)	1.081082	0.619908	1.743939	0.0945
C(5)	-1.953594	2.178342	-0.896826	0.3791
C(6)	0.693779	0.586844	1.182220	0.2492
C(7)	0.118710	0.376384	0.315396	0.7553

R-squared	0.667869	Meandependent var	0.025468
Adjusted R-squared	0.581226	S.D. dependent var	1.048806
S.E. of regression	0.678711	Akaike info criterion	2.263721
Sumsquaredresid	10.59492	Schwarz criterion	2.590667
Log likelihood	-26.95582	Hannan-Quinn criter.	2.368314
F-statistic	7.708289	Durbin-Watson stat	2.082655
Prob(F-statistic)	0.000127		

[1] سمية موري، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، مقاربة تحليلية قياسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، صيف 2015. ص؛ 148.

[2]لبعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أأطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، تخصص اقتصاد دولي، 2016-2017. ص. **75**.

[3]مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول:أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يوم 14 ماي 2015، ص؛ 4.

[4]المرجع نفسه، ص؛ 7.

[5].براهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط وعلى الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015،ص ص؛ 47-54.

[6]سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص ص؛ 8-9.

[7]. أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص؛ 26.

[8]. مريم شطيبي محمود،مرجع سابق، ص؛ 4.

[9]جون بافس، وأيهانكوسي،وفرانسيسكاأونسورج،وماركستوكر، أسفل المنحدر، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2015، ص؛ 22.

[10]مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص؛ 4.

[11]المرجع نفسه، ص.؛ 4.

[12]طالبي صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية-الأزمة الحالية وتداعياتها -حالة الجزائر،رسالة ماجيستير، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص ص؛ 122-124.

[13]. جونبافس،أيهان كوسي، وفرانسيسكا أونسورج، ومارك ستوكر، مرجع سابق، ص؛22.

[14]. طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2013)، المؤتمر الأول حول:السياسات المستخدمة للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية،جامعة سطيف1، 2015، ص ص؛ 3-4.

[15]براهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، عدد 12، 2013،ص؛ 9.

[16]خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي ففي دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2005، ص ص؛ 3-4.

[17]براهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مرجع سابق،ص؛ 9.

[18]طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، مرجع سابق، ص؛ 3.

[19]جون بافس، أيهان كوسي، فرانسيسكا أونسورج، مارك ستوكر، مرجع سابق، ص ص؛ 22-23.

[20]مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص؛ 5.

[21]خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق ص ص؛ 3-4.

[22]فوقة فاطمة، مرقوم كلتوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 3، 2016، ص؛ 23.

[23]. أنظر في ذلك: -جون بافس، أيهان كوسي، فرانسيسكا أونسورج، ومارك ستوكر، مرجع سابق، ص ص؛ 20-21.

- خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص ص؛4-6.
- فوقة فاطمة، مرقوم كلتوم،مرجع سابق، ص؛ 23.

[24]إبراهيم عبد الحفيظي، اثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، 2018، ص؛ 545.

[25].حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الحزائري وأثرها عل النمو الاقتصادي". على الموقع الالكتروني
.http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=42703

[26]نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص؛ 245.

[27]بورحلي خالد، بوروشة كريم، علاوي محمد لحسن، أثر التوسع في النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة المغرب للاقتصاد والادارة، المجلد 3، العدد 2، 2015، ص؛ 159.

[28]بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008 ، ص؛ 34.

[29]زروخي صباح، برحومة عيد الحميد، دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، 2014، ص؛ 101.

[30]رميدي عبد الوهاب، بوضياف مختار، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 10، 2014، ص؛ 74.

[31]عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى 2008، الندوة الدولية للجزائر، 50 سنة من تجارب التنمية (الدولة، الاقتصاد، المجتمع) ، الجزائر، يومي 08-2012/22/09، ص؛ 3-4.

[32]نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص؛ 244-247.

[33]زروخي صباح، برحومة عبد الحميد، دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 15، جوان 2014، ص؛ 103.

[34]بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص؛ 26.

[35].المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول :الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004،الدورة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005 ،ص؛ 45

[36]نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص؛ 258.

[37] Yousfi Imane, Public Investments And Economic Growth In Algeria: a VAR Approach, colloque international :évaluation des effets des programmes d'invesstissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, Sétif, 11 et 12 mars 2013, p ;10.

[38] IMF Country Report No. 11/41 Algeria: Selected Issues Paper , 2011,p;17

[39] Bank of Algeria, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport : 2011, 2013, 2015.

[40]بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص؛ 21.

[41]عمر عزاوي، بوزيد سايح، " إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي"، الملتقى الدولي حول: "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص؛ 7.

[42] Magali Jaoul, population et croissance en France après la seconde guerre mondiale, Education, 2005, p; 3.

[43] Régis bourbounnais,économétrie,6 eme Edition, Dunod, France,2005, p ; 281 .

[44] Régis Bourbonais, Op-Cit, P P; 289-291.-

التعاون اللامركزي من أجل التنمية المستدامة في إطار آليات الحوكمة

الباحث الأول: بلعشي عبد المالك
جامعة محمد الشريف مساعدية " سوق أهراس "
Email : don_malek@yahoo.com

الباحث الثاني : مزيان سعيد
جامعة محمد الشريف مساعدية " سوق أهراس "
Email : said.meziane@hotmail.com

Decentralized cooperation for sustainable development in the framework of corporate governance mechanisms

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة دور التعاون اللامركزي في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة في إطار آليات حوكمة الجماعات المحلية. ذلك أن مختلف الهيئات المحلية أصبحت ترى في التعاون اللامركزي خيارا استراتيجيا في تنفيذ مخططاتها التنموية من جهة ومواجهة تحديات وتطورات البيئة الخارجية على الصعيد الإقليمي والدولي من جهة أخرى لاسيما في ظل العولمة وإلغاء الحدود الجغرافية بين الدول.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الجماعات المحلية مطالبة بالتعاون اللامركزي على المستوى المحلي من أجل التكتل وخلق معدّلات نمو اقتصادي معتبرة على المستوى المحلي والوطني. ناهيك عن الاستثمار والبحث عن أساليب تمويلية جديدة لبعث الخطط التنموية المحلية نظرا لعدم كفاية الاعتمادات المالية المفوضّة من طرف السلطة المركزية لا سيما في المناطق الحدودية المنعزلة. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال اعتماد أساليب وآليات جديدة في التسيير واستشراف المستقبل من أجل كفاءة وفعالية القرارات المتخذة بما يحقق الأهداف المسطرة بأقل التكاليف الممكنة، وهو ما يعبر عنه بحوكمة الجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية: التعاون اللامركزي، التنمية المحلية المستدامة، حوكمة الجماعات المحلية.

Abstract: The aim of this study is to try to figure out the role of cooperation in advancing local sustainable development within local communities governance mechanisms .The various local bodies come to see in decentralized cooperation strategic choice in the implementation of development schemes and meeting the challenges and developments in the external environment at the regional and international levels, on the other hand, Particularly in the context of globalization and the abolition of the geographical boundaries between Nations,

The study found that has local groups demanding decentralized cooperation at the local level to the bloc and create significant economic growth rates at the local and national level Not to mention investing and the search for new financing methods for local development plans sent due to insufficient funds delegated by the central authority, particularly in isolated border areas And not only through the adoption of new methods and mechanisms in punting and looking for efficient and effective decisions in order to achieve the objectives set at the lowest possible cost, and is expressed by corporate governance groups

Key Words : **Decentralized cooperation, sustainable local development, governance of local communities.**

المقدمة:

يمكن القول أن التعاون اللامركزي يعتبر من أهم ملامح التحولات التي تعرفها اللامركزية الإدارية، و أسلوب فعّال لتحقيق التنمية المحلية في بعدها التشاركي، ويأتي ذلك من خلال دور اللامركزية كإطار لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية، ودورها كذلك في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وترسيخ الديمقراطية المحلية. لقد أخذت الجزائر كباقي الدول بنظام اللامركزية الإدارية؛ حيث أنشأت جماعاتٍ تركيبية إدارية صغرى مشكِّلة للإدارة المحلية، وهي البلدية والولاية؛ قصد الوصول إلى أحسن الطرق التنظيمية التي تزيد من الفعالية في التنظيم، والدقة والسرعة في دفع الوحدات السياسية والإدارية إلى التطوُّر والرقي؛ فكان على هذه الإدارات المحلية أن تحمِل انشغالات الأفراد الذين تمثِّلهم وتشرف على أمورهم. وعلى اعتبار أن حاجات المواطنين هي نفقات مالية، كان لزاماً على الجماعة المحلية أن تبحث عن إيراداتٍ مالية محلية تكفي لتغطية هذه النفقات .

وقد شهد مستوى التنمية المحلية في الجزائر تدهورًا كبيراً على مستوى أغلب البلديات خلال العقد الماضي؛ ويرجع سبب هذا التدهور إلى عدة أسبابٍ: منها ما هو مالي، إداري، و حتى القانوني.

وتعتبر الأسباب المالية من أهم الأسباب الرئيسية التي يرجع إليها عجز البلديات في الجزائر عن القيام بمهامها الأساسية على أكمل وجه، وهي خدمة المرفق العام، والتنمية المحلية، وتحسين الحياة اليومية للمواطنين. هذه الوضعية حتَّمت على السلطات العمومية الجزائرية ضرورة إعادة النظر في المالية المحلية، والتفكير في مجموعةٍ من الإصلاحات المالية والقانونية والإدارية؛ حتى تتمكَّن البلديات من أداء دورها الأساسي التنموي؛ باعتبارها الخلية الأساسية في النظام الإداري الجزائري.

وفي إطار سياستها المسطرة للتعاون و قصد إضفاء حيوية مستمرة على التبادلات اللامركزية، تسعى الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى تبادل الخبرات و التجارب مع العديد من الشركاء الأجانب. و يهدف ذلك إلى ضمان تكفل ناجع لإشكالية التنمية المحلية المستدامة.

إشكالية البحث :من خلال ما تقدّم، تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن لحوكمة الجماعات المحلية في ظل الاعتماد على آليات التعاون اللامركزي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ؟

فرضيات البحث : بغية الإجابة الأولية على إشكالية البحث يمكن طرح فرضية الرئيسية التالية :

- ✓ هناك علاقة بين التعاون اللامركزي للجماعات المحلية وعملية التنمية المحلية المستدامة
- ✓ هناك علاقة بين حوكمة الجماعات المحلية و التعاون اللامركزي لها .

أهمية البحث :تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية في العناصر الآتي ذكرها :

✓ تُمثِّل الإعانات أو المساعدات المالية الممنوحة من الدولة نسبةً أساسية هامة لتمويل موازنات الجماعات المحلية في الجزائر، وهي تشهد تقلُّباً كبيراً من سنةٍ إلى أخرى؛ نظراً لعدة أسبابٍ اقتصادية، اجتماعية، قانونية، ومالية، تعكسها وضعية موازنة الدولة؛ مما انعكس سلباً على موازنة الجماعات المحلية التي أصبحت تابعةً لموازنة الدولة بالرغم من استقلاليتها القانونية. هذه الوضعية لا يمكنها أن تستمر، وأصبح من الضروري إعادة النظر والتفكير في تعزيز استقلالية الإدارة المحلية أو اللامركزية لتحميلها مسؤولية وضعيتها المالية المحلية من جهة، ومسؤوليتها التنموية المحلية من جهةٍ ثانية.

✓ أمام التطورات السريعة التي تشهدها المنطقة على شتى الأصعدة، وبغية معالجة عديد المشاكل الاجتماعية التي طفت إلى السطح مؤخرا؛ أصبح لزاما على مختلف الهيئات اللامركزية إقامة تعاون فيما بينها والاعتماد على أساليب وآليات الحكم الراشد بغية دفع عجلة التنمية المحلية في شتى جوانبها : الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية.

✓ إن عدم التكافؤ بين مختلف البلديات في الولاية الواحدة من حيث الكثافة السكانية والاعتمادات المالية المفوضّة، جعل بعضها يعيش حالة العزلة التامة من حيث البنى التحتية والمنشآت القاعدية. وهو ما من التعاون اللامركزي حلا فعالّا لهذه الجماعات المحلية في تحقيق مستويات مرضية من التنمية المحلية المستدامة.

أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان مفهوم التعاون اللامركزي، التنمية المحلية المستدامة و الحوكمة.
- الوقوف على مدى أهمية التعاون اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .
- بيان أهمية الصندوق المشترك للجماعات المحلية كآلية لحوكمة الشركات في تحقيق التنمية المحلية في إطار التعاون اللامركزي.

أولا. الإطار النظري:

1.الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث الأساسية :

1-1°/ التعاون اللامركزي :نتيجة للتأثير المتزايد للعولمة على الأقاليم المحلية في مختلف النواحي : الاقتصادية ، الاجتماعية، البيئية، التكنولوجية وحتى الثقافية؛ وجدت الجماعات المحلية نفسها أمام تحديات كبيرة من حيث فرض نفسها على الصعيد المحلي والدولي بغية التكيف مع التطورات الإقليمية والانفتاح على العالم في

إطار حوار ثقافي وتنموي من شأنه أن يعود بالفائدة على هذه الجماعات والأقاليم والمحلية . [1](Zapata Garesche Eugene 2008)

ويعتبر مفهوم التعاون اللامركزي من المفاهيم الواسعة والتي تحتاج إلى ضبط وتمحيص،[2](Quellien Philippe jean 2002) ذلك أن تعدد مناهج التعاون الموجودة وغير المحدودة في شتى المجالات جعل التعاون اللامركزي يختلف تعريفه من جهة إلى أخرى وحسب الزاوية التي ينظر إليه منها.

فقد عرّف الاتحاد الأوروبي التعاون اللامركزي على أنه :" النشاطات التي تقوم بها الهيئات المحلية بالإضافة إلى نشاطات الهيئات الدولية غير الحكومية وجميع الفاعلين الآخرين للمجتمع المدني " [3](Tulard Marie-José, sans date) في حين يرى مرصد التعاون الدولي اللامركزي للاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية أن التعاون الدولي هو : " مجموع الاقتراحات الرسمية للتعاون من أجل التنمية تحت قيادة الهيئات المحلية والتي تعمل على تحفيز وترقية قدرات الفاعلين الإقليميين للمساهمة في عملية التنمية، دون حذف المجهودات والممارسات والمساعدات في إطار التعاون المحلي، وهذا من أجل تجسيد الشراكة المتبادلة بين الفاعلين وتحقيق مكاسب مشتركة بالاعتماد على قدرات وخبرة الهيئات المحلية " .[4](Zapata Garesche Eugene 2008)

1-2°/ التنمية المحلية المستدامة : يتفق أغلب الباحثين والأكاديميين في ارتباط التنمية المحلية بمعايير الاستدامة والشمول ، فالتنمية المستديمة في أي مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع المحلي فيما يخصهم من القرارات ،ووضع الخطط وتنفيذها، فالجانب الحكومي الرسمي ليس مسؤولاً وحده بل مشاركة المجتمع تعتبر الذراع الأمثل لتكملة الجهد الحكومي. والشاهد على ذلك أن كثيراً من البرامج والمشاريع لم تنجح وفشلت في تحقيق أهدافها بسبب غياب المجتمع المحلي في إدارة ما يليه من مشاركة في التنمية،[5](عثمان أحمد الإمام، دون تاريخ) هذا في ظل إيديولوجية تغلب عليها فكرة العدل و التوازن بين الأجيال. التنمية المحلية المستدامة ليست وصفة طبية محددة، ولا يمكن بأي حال إعطاء تعريف ثابت لها، إلا انه يمكن أن نقول عنها أنها: "عملية خلق ديناميكية مستدامة في المنطقة التي تحشد الجهات المحلية الفاعلة حول تحديد وتنفيذ مشاريعهم الاجتماعية ، الاقتصادية، الثقافية والبيئية بشكل عام ."[6] (Guide d'introduction au métier d'animateur de développement local, 2007)كما تعرف على أنها تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته و أهدافه، وترتب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إبداء الثقة والرغبة في العمل بما يحقق حاجيات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر ".[7](سعداوي موسى و سعودي محمد، 2008)

واقرب التعاريف وأكثرها تفصيلاً هو أنها "استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع تعمل على الربط بين الموارد المحلية و البيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية ،و المواهب الفردية و العلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة و الاستمرارية و الاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي و المستقبلي ،من خلال

الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلية."[8] (سعد الدين عبد الجبار و شتاتحة عمر ، دون تاريخ)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج أن التنمية المحلية المستدامة ما هي إلا ربط تجانسي للتنمية المستدامة بالواقع المحلي ، وحيث أن هذين المفهومين – التنمية المحلية و التنمية المستدامة – يشتركان في البعدين الاقتصادي والاجتماعي بصفة إلزامية فانه يجدر إدراج الأُفق الزمني البعيد الذي يفرض الحفاظ على البيئة كوسط إنتاجي متجدد لجميع الأجيال هذا فضلاً عن البعدين المسايرين " التكنولوجيا والرشادة في التسيير المؤسسي.[9] (غربي احمد، 2010)

1-3°/ **حوكمة الجماعات المحلية** : من المألوف إن الحديث على التنمية المحلية المستدامة له إسقاط مباشر على ما يسمى بالحكم المحلي الراشد (الحوكمة المحلية)، وهي وجه من أوجه الحوكمة ولقد عُرفت بعدة تسميات مثل: الحاكمية، الحكمانية، الحكم الراشد و الإدارة النزيهة .... والتي تعاظم الاهتمام بمفهومها و آلياتها في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، و أصبحت من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية و الحكومة،[10] (سعد الدين عبد الجبار و شتاتحة عمر، دون تاريخ)

أما الحكم المحلي الراشد وهو التوجه الذي يفرض نفسه كاستراتيجية حتمية في الوقت الراهن للتنمية القاعدية للاقتصاد، والقضاء على الفساد الإداري المتفشي بشكل يعيق الحراك التنموي المحلي ومن ورائه الوطني والدولي، فيقصد به" استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، توطيداً لاستدامة هذه التنمية" [11] (بومدين طاشمة، 2010)

وانطلاقا من مفهوم الحكومة على أنها أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة للإدارة المحلية جاء الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في سبتمبر 1996 عناصر الحكومة المحلية الرشيدةGovernance Good Locale و من خلالها مساهمة الحكم المحلي الراشد في التنمية المحلية المستدامة على النحو التالي :[12] (بومدين طاشمة، 2010)

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون ؛
- لا مركزية مالية و موارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي ؛
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي ؛
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي ؛

بناء على ما سبق ذكره ؛ يمكن القول أن الحكم المحلي هو أداة إدارة و في نفس الوقت نهج معرفة ما يشغل بال السكان على المستوى المحلي وهو ما يتسق مع هدف مشروع التنمية المحلية المستدام ، ومنه فالحكومة المحلية هي الوضعية التي توضح ارتباط الديمقراطية بالتنمية .

2. أهمية التعاون اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

من الطبيعي أن يتم ربط التعاون اللامركزي بتطور الإدارة اللامركزية، إذ أن المجالس المحلية المنتخبة أُنيط بها البحث عن كل إشكال التدخل الاقتصادي بما يعزز دورها في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فقد قررت الحكومة الجزائرية تطبيق برامج استثمارية بغية تهيئة الأرضية اللازمة لعملية التنمية المحلية. ترجم هذا التدخل عن طريق برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي رصد له مبلغ مالي قدّر ب: 525 مليار دينار جزائري، أما البرنامج الثاني المدعة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) فبلغ حجم الاستثمار فيه : 4200 دينار جزائري، ليأتي بعدهما البرنامج الخماسي (2010-2014) بقيمة مالية قدرها : 12421 مليار دينار جزائري ، ثم البرنامج الخماسي (2015-2019) والذي رُصد له مبلغ 22100 مليار دينار جزائري. وجاءت كل هذه البرامج من أجل دعم المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية، الفلاحية وتعزيز المصلحة العامّة.[13](Banque mondiale, 2013) و تأتي كل هذه الأغلفة المالية الضخمة بغية تكريس مخطط تنموي وطني تحركه الجماعات المحلية اللامركزية في إطار التعاون اللامركزي الرامي إلى خلق نسيج اقتصادي واجتماعي يجعل من هذه الهيئات في مستوى التطلعات و التحديات الدولية .

يمكن القول أن مفهوم ومجال التنمية قد تطور كثيرا خلال العقود الأخيرة، وهكذا ظهرت إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية المستديمة، والتنمية الإنسانية. كما عرف الخطاب التنموي بروز عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية القُطرية (الوطنية)، والجهوية (الإقليمية)، والتنمية المحلية. وهي كما نلاحظ مذ فتئت تسعى إلى حصر مجال التنمية أو نطاقها في حدود ومجالات ترابية أصغر ولقد ظلت مسألة التنمية تطرح أساسا على الصعيد الوطني إلى حدود الحرب العالمية الثانية في العالم المصنع وإلى حدود الستينات في أغلب دول العالم الثالث، لكن الوعي المتنامي بالتفاوت الإقليمي أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الاعتبار مع مطلع الستينات والسبعينات في جل الأقطار المصنعة منها والنامية على السواء، كما أن المسألة المحلية لم تطرح إلا مع بداية الثمانينات .حيث توجهت التنمية منذ مطلع الثمانينات إلى أن تكون داخلية ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع، وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان مع التخلي عن الأعمال التنموية المتفرقة وغير المنظمة فضلا عن ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل استغلالا أمثل الموارد الطبيعية والبشرية المحلية كما توجه الاعتناء إلى التنمية الريفية مع التقليل من أهمية التخطيط، ومع تركيز هياكل إدارية تعنى باللامركزية ومنح الأجهزة الإدارية المحلية صلاحيات أوسع كما ساهمت المنظمات غير الحكومية منذ ما يزيد على العقدين في ترسيخ الاقتناع بأهمية التنمية المحلية من خلال برامج التنمية الذاتية

والتضامن وتثبيت السكان في مواقعهم الأصلية والمحافظة على البيئة وتهيئة المجال المحلي وإسناد برامج التنمية الحكومية التي تبنتها ونفذتها في المناطق الفقيرة والمعزولة وباعتمادها على تصورات وطنية، وخارجية أحيانا، وبتشريك السكان المستفيدين والمتطوعين كذلك، تستهدف المنظمات المذكورة إرساء قواعد المجتمع المدني والتقاليد الديمقراطية. وبانخراطها في شبكات عالمية تجعلها تملي أحيانا التصورات والبرامج وتقدم التمويلات الإضافية أو تصرف المساعدات الحكومية والهبات شأنها شأن الوسيط، تساهم هذه المنظمات غير الحكومية من خلال عملها المحلي في دمج بلدان العالم الثالث في المنظومة العالمية .[14] (سليمان ولد حامدون، 2015)

إن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامةً، والتنمية المحلية خاصة قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، إذ أن فشل كثير من خطط التنمية وبالذات الريفية منها في العديد من دول العالم النامي ناجم بالأساس عن الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها على صعيد آخر فإن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط اللامركزي مقارنة بالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح كاستراتيجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية، وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، لذلك فإن هيئات التخطيط الرسمية في المستوى الإقليمي والمحلي يجب أن تمتلك السلطة والكفاءة الإدارية العالية التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه.

إن عملية التخطيط في ظل اللامركزية الإدارية أو التعاون اللامركزي يجب أن تعني تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل، فالتخطيط والبناء من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيس من مبادئ التنمية الناجحة كما يراها " بناجي خالد " وهذا المبدأ يتمثل في تعزيز الحرية، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظم من قدرة الإنسان على الاختيار كما أن التخطيط من أسفل يساعد في تحديد أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية الإقليم قيد التخطيط، ودائماً هناك فرق كبير بين أهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات ومؤسسات تخطيط إقليمية، وأهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات التخطيط المركزي، وإن كانت الأولى يجب أن تكون مكملة ومنسجمة مع الثانية وغير متناقضة معها.[15] (بناجي خالد، 2009)

إن تطبيق الإدارة اللامركزية بفاعلية في مجال التخطيط والتنمية المحلية، يعمل على تطوير برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظراً لأنها تسمح بمشاركة سكان الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية

والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التنمية والتخطيط المركزية ونظيرتها المحلية، وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، فقد جاء تقرير المدن المتحدة الفرنسية " CUF" سنة 2012 ليبرز العلاقات التعاونية في إطار التعاون اللامركزي الدولي بين بعض المدن الجزائرية والفرنسية، هذا التعاون أدى إلى تكريس وإظهار مدى أهمية التعاون اللامركزي سواء على المستوى المحلي أو الدولي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم " 01 " يوضح ميادين التدخل وعدد المشاريع التعاونية

ميادين التعاون اللامركزي	عدد المشاريع
ادارة النفايات	04
البيئة والمياه	03
الثقافة	12
الصحة والشباب	11
التنمية الاقتصادية	07
المساعدة المؤسساتية (تكوين المنتخبين)	05

المصدر: تقرير المدن الفرنسية المتحدّة حول التعاون اللامركزي الفرنسي الجزائري، ماي 2012

ناهيك عن نشاطات الحكومة ممثلة أساسا في وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إبرام اتفاقيات توأمة مع عديد الدول الأجنبية في مجال التعاون اللامركزي على غرار كلٌ من : تونس، روسيا، كوريا الجنوبية، جنوب إفريقيا، اسبانيا، فرنسا، نيجيريا، مالي، موريتانيا، الولايات المتحدة وغيرهم . وهو الأمر الذي يترجم أهمية التشارك والتعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية والأقاليم من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة وإضفاء المزيد من اللامركزية الإدارية في تسيير شؤون العامّة، حتى لا تبقى هذه الجماعات المحلية رهينة الاعتمادات المالية الممنوحة من قبل السلطة الوصية المحدودة وغير الكافية لتجسيد المخططات التنموية المحلية من جهة، والرقي بهذه الأقاليم والهيئات المحلية إلى مصاف نظيراتها في الدول المتقدمة من جهة أخرى.

3. دور الصندوق المشترك للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المتوازنة :

كانت للإدارة المحلية وظائف متعلّقة بإشباع الحاجات الأساسية كالتعليم والصحة والنقل، وعلى الرغم من أن الإدارة المحلية كانت حرة في الاضطلاع بمسؤولياتٍ أخرى، فإنها كانت مهتمة أكثر بتوفير المال. وبسبب التغييرات المجتمعية العامة، وُجدت لا مساواةٌ كبيرة في الخدمات المقدمة للأفراد في الأجزاء المختلفة من الوطن، وقد برزت هذه اللامساواة كمشكلةٍ أساسية مع تطوُّر المجتمعات. ومن أجل تمكين الإدارة اللامركزية من تمويل الخدمات من جهة، ومن أجل المساواة في أغلب الخدمات المقدمة من جهة أخرى، تمركزت الإدارة العامة، وجلبت هذه المركزية

معها قوانين ولوائح، لتكون هذه الخدمات إجبارية على الإدارة اللامركزية؛ وتوافق مع هذا أن أصبحت الإعانات المالية من الحكومة المركزية ضماناً لالتزام الإدارة المحلية بمعايير الأداء والمساواة التي وضعت مركزياً. وقد ساعدت جملةٌ من التنظيمات بين الإدارة المركزية والإدارة اللامركزية لإشباع الحاجات الأساسية بشكلٍ متوازن في جميع أجزاء الوطن، من هذه التنظيمات والإجراءات "الصندوق المشترك للجماعات المحلية".

1.3°/ تعريف الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

هو مؤسسةٌ مالية عمومية ذات طابعٍ إداري تتمتَّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أُنشئت لخدمة الجماعات المحلية، وهي تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية. وقد أُنشيء الصندوق بموجب المرسوم رقم 266/86 المؤرَّخ في 4 نوفمبر 1986، وقد جعلت التعليمة الإطار رقم 1 الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ 20 جانفي 1988 مهامه لامركزية في مجال التجهيز والاستثمار، وذلك بمنح تخصيصاتٍ إجمالية للولاة الذين يقومون بتوزيعها.[16] (محمد شكرين و محمد بالهادي، 2008)

2.3°/ تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية وتسييره:

يُدير الصندوق مجلسٌ للتوجيه، يرأسه وزير الداخلية والجماعات المحلية، ويضمُّ 14 عضواً: 50% منتخبون، و50%مُعيَّنون، وذلك بغية ايجاد وخلق نوع من التوازن في الادارات المحلية اللامركزية بين المنتخبين ذوي برامج اقتصادية بخلفية سياسية ناتجة عن الانتماء الحزبي من جهة ؛ وبين الاشخاص المعيّنين من طرف السلطة المركزية في اطار العمل على تجسيد الخطط والاستراتيجيات الوطنية، بغية تحقيق التنمية المحلية والحفاظ على المكتسبات الوطنية من جهة أخرى. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2): أعضاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية

الأعضاء المنتخبون	الأعضاء المعيَّنون
○ رئيسان لمجلسين شعبين ولائيين، منتخبين من طرف نظرائهم، يمثِّل كل واحد منهم قسماً من التراب الوطني: منطقة الوسط الشرقي، ومنطقة الوسط الغربي. ○ خمسة رؤساء بلديات منتخبين من طرف نظرائهم، يمثِّل كل واحدٍ منهم قسماً من التراب الوطني: الشرق، الوسط، الغرب، الجنوب الشرقي، الجنوب الغربي.	○ والٍ يُعيّنه وزير الداخلية والجماعات المحلية، ○ ممثِّل عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ○ ثلاثة ممثلين عن وزارة المالية: المديرية العامة للميزانية، الضرائب والتجهيز. ○ مديران عامان عن الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، وبنك التنمية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى: المرسوم رقم 266/86 بتاريخ 04 نوفمبر 1986 المتضمن تحويل الصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ووضعها تحت وزارة الداخلية.

يقرِّر مجلس التوجيه البرامج السنوية للصندوق، والميزانية، والحسابات، والحصائل، وكل القضايا المتعلقة بتسيير الصندوق، ويكلَّف مدير الصندوق بضمان تسيير هذه المؤسسة التي تتميَّز بإيراداتٍ ونفقات ضخمة.

3.3/ دور الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

تتكوَّن موارد الصندوق المشترك من حصص الضرائب والرسوم والمشار إلى أهم عناصرها في الجدول السابق، بالإضافة إلى مساهمة جميع البلديات في صندوق الضمان للضرائب المحلية بنسبة 2% من الإيرادات الجبائية المحلية لكل بلدية. وتوزع موارد هذا الصندوق إلى: إعانات التسيير، وإعانات التجهيز والاستثمار.

1.3.3/ <u>إعانات التسيير:</u> يمنح الصندوق إعانات هي:

- ✓ تخصيص منح معادلة التوزيع: تحسب قيمتها وتُخصَّص لبلدياتٍ معينة (معدل ثرائها أقل من معدل الثراء الوطني) كالتالي:
- ✓ يحسب معدل ثراء كل بلدية، وذلك بقسمة مجموع إيرادات البلدية على مجموع سكان نفس البلدية.
- ✓ يحسب معدل الثراء الوطني، وذلك بقسمة مجموع إيرادات جميع البلديات (الوطن) على مجموع سكان جميع البلديات (سكان الوطن). هذا المتوسط يسمَّى مؤشِّر التوازن الوسطي.

كل بلدية مؤشِّر ثرائها أعلى من مؤشِّر التوازن الوسطي لا تقدَّم لها منحة معادلة التوزيع، وكل بلدية مؤشِّر ثرائها أقل من مؤشِّر التوازن الوسطي تتحصَّل على مساعدةٍ مالية تسمَّى منحة معادلة التوزيع، وتُحسب بالفرق بين المؤشِّر الوطني ومؤشِّر البلدية مضروباً في عدد سكان البلدية.

هذه المنحة هدفها التقليل من الفوارق بين البلديات الغنية والبلديات الفقيرة؛ بقصد إيجاد نوعٍ من التوازن في التنمية المحلية (التوازن الجهوي)، والتساوي نوعاً ما في إشباع الحاجات والخدمات المقدَّمة للأفراد في الأجزاء المختلفة من الوطن.

- الإعانة الاستثنائية للتوازن: بالإضافة إلى إيرادات البلدية الأخرى، وإذا لم تكف معها منح معادلة التوزيع بتغطية العجز المسجَّل في قسم التسيير للموازنة، يقوم الصندوق بتقديم منحةٍ أخرى استثنائية (للتوازن)؛ بقصد سد العجز المسجَّل في قسم التسيير. هذه المنحة تخصَّص للجماعات المحلية التي تواجه وضعاً مالياً صعبا للغاية؛ وبالتالي لا تسمح لها مواردها الإجمالية من تغطية النفقات الإجبارية، كالأجور وأعبائها المختلفة، ومصاريف البريد والمواصلات، ومصاريف الكهرباء والغاز والماء، ... الخ.
- إعانات خاصة: في إطار مواجهة الكوارث، يقوم الصندوق المشترك للجماعات المحلية بمنح إعاناتٍ خاصة استثنائية للجماعات المحلية التي تواجه كوارث أو أحداث طارئة، وذلك في إطار الإسعافات

الأولية، في انتظار أن تقوم الدولة بوضع جهازٍ لمساعدة وإسعاف الجماعة المحلية التي تتعرَّض لكوارث طبيعية أو أحداثٍ طارئة.

- تعويضات نقص القيمة في الإيرادات الجبائية: تعتمد صناديق الضمان من أجل القيام بهذا الدور على المساهمات (2%) التي تمنحها كل من البلدية والولاية لهذا الصندوق سنوياً، بالإضافة إلى حاصل الجداول الإضافية التي تعود إلى البلديات أو الولايات الصادرة بعنوان السنوات السابقة، ضف إلى ذلك مبلغ الفائض من قيمة تقديرات الضرائب التي تبلغها إدارة الضرائب إلى البلديات والولايات.

2.3.3°/ إعانات التجهيز والاستثمار: تُمنح هذه المساعدة للتمويل الكلي أو الجزئي لمشاريع التجهيز الأساسية الخاصة بإنجاز الهياكل القاعدية والتي لها علاقة باحتياجات المواطنين، لا سيَّما في ميدان التزويد بالمياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي....الخ.

- ✓ الصيغة المركزية: توزَّع الاعتمادات بالدرجة الأولى على البلديات المحرومة، ويتمُّ التمويل على أساس ملفاتٍ تقوم بإعدادها البلديات، ويقرِّرها مجلس التوجيه للصندوق المشترك للجماعات المحلية في حدود الوسائل المالية المتاحة. وعمومًا توزَّع الإعانات بنسبة 20% للولايات، و 80% على البلديات.
- ✓ الصيغة اللامركزية: يضبط الصندوق المشترك للجماعات المحلية مشروع توزيع الموارد المخصَّصة للتجهيز في شكل تخصيصٍ إجمالي، مع مراعاة عدد السكان، والموارد الإجمالية، وعدد البلديات في كل ولاية، والمنطقة الجغرافية. بعد مصادقة مجلس التوجيه، يحرَّر إذنٌ بصرف الاعتمادات لفائدة الولايات التي تتكفَّل بتوزيعها على البلديات.[17](محمد شكرين و محمد بالهادي، 2008)

ثالثا: تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

توصلت الدراسة إلى أن الجماعات المحلية مطالبة بالتعاون اللامركزي على المستوى المحلي من أجل التكتل وخلق معدّلات نمو اقتصادي معتبرة على المستوى المحلي والوطني. ناهيك عن الاستثمار والبحث عن أساليب تمويلية جديدة لبعث الخطط التنموية المحلية نظرا لعدم كفاية الاعتمادات المالية المفوضّة من طرف السلطة المركزية لا سيما في المناطق الحدودية المنعزلة. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال اعتماد أساليب وآليات جديدة في التسيير واستشراف المستقبل من أجل كفاءة وفعالية القرارات المتخذة بما يحقق الأهداف المسطرة بأقل التكاليف الممكنة، وهو ما يعبر عنه بحوكمة الجماعات المحلية. وعليه يمكن القول بقبول كل من الفرضية الأولى والفرضية الثانية على اعتبار وجود علاقة تأثير وتأثر بين التعاون اللامركزي للجماعات المحلية وكل من التنمية المحلية المستدامة وكذا حوكمة هذه الجماعات .

الخاتمة:

يمكن القول أن التعاون الدولي لجماعاتنا المحلية قد عرف تطورا ملموسا في السنوات الأخيرة بفعل المجهودات المبذولة منذ الاستقلال إلى اليوم في مجال تدعيم اللامركزية الإدارية كنمط لتسيير الشأن المحلي بما يخدم مصلحة المواطنين في تنميته الاقتصادية والاجتماعية. إن التعاون اللامركزي على المستوى المحلي أصبح اليوم مكونا هاما من مكونات الإستراتيجية التنموية للجماعة المحلية، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الأخيرة مطالبة بدور أكبر يتوافق و التحولات الكبرى المعاصرة .

كما يبدو أن التعاون اللامركزي أصبح يمثل مجالا لتناسق مختلف مستويات التنمية المحلية المستدامة، و ذلك نظرا لطبيعة هذا التعاون الأقرب إلى البيئة المحلية بمختلف مكوناتها، فهو و مقارنة مع التعاون الحكومي، يستجيب بشكل أفضل بكثير للحاجات الملموسة و الانشغالات اليومية للسكان سيما المناطق النائية ، و هو ما يجعله آلية مساهمة في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة على مستوياتها المختلفة مستفيدا من اعتباره أكثر إنسانية و كذلك أكثر فاعلية.

والأكيد أن إرساء كل هذه الايجابيات للتعاون اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة لا يكون إلا عن طريق تبني مبادئ الحوكمة أو الحكم الراشد من خلال تفعيل اللامركزية الإدارية، الشفافية، المساواة، العدل، الرؤية الإستراتيجية وتعزيز سلطة القانون وكل هذا تحت غطاء الرقابة الشعبية لأعمال المجالس المنتخبة للجماعات المحلية.

ان كل هذه التحليلات تجعلنا نتوصل الى **النتائج** التالية :

- ✓ تبني وتطبيق مبادئ الحوكمة في الجماعات المحلية من شانه أن يعزز الشفافية واللامركزية الإدارية والتي تدعم بشكل كبير الخطط التنموية المحلية وبالتالي دفع عملية التنمية على المستوى المحلي.
- ✓ أن الاعتماد على آليات التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية من شأنه أن يدفع عملية التنمية المحلية بين هذه المجالس الشعبية سيما تلك التي تعاني من ضعف الاعتمادات المالية المفوضة من قبل الحكومة.

تعمل استراتيجيات التعاون اللامركزي المحلي وكذا الدولي على نقل الخبرات في مجال تسيير وإدارة المجالس الشعبية المنتخبة، وبالتالي المساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية ودفع معدّلات التنمية المحلية.

[1]Zapata Garesche Eugene, **Internationalisation des villes et coopérations décentralisées entre l'Union Européenne et l'Amérique latin**, Manuel pratique, groupe collet, 2008, p 91 .
[2]Quellien Philippe jean, **Les collectivités territoriales en 15 leçon**, Normandie roto, Paris, 2002 , P 14.
[3]Tulard Marie-José, **La coopération décentralisée**, collection politique locales, 2eme édition, Paris, P 101.
[4] Zapata Garesche Eugene, **Op Cit**, P 10

[5] عثمان أحمد الإمام، **دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا**، مجلة دراسات افريقية، جامعة إفريقيا العالمية، ليبيا، العدد 43، ص 129 .

[6]**Guide d'introduction au métier d'animateur de développement local**, Groupe de Recherche et de réalisations pour le Développement Rural (Migration, citoyenneté, développement),France, 2007, p 6. "sur le site :www.grdr.org"

[7]سعداوي موسى ، سعودي محمد، " **الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة – البعد البيئي – ،المركز الجامعي 42 بالمدية ، أيام 3-4 مارس 2008 ن ص 2.

[8] سعد الدين عبد الجبار و شتاتحة عمر، " **التنمية المحلية المستدامة؛ محصلة لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة ن ص 123 .

[9] غربي احمد ، "**أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر** "،مجلة البحوث والدراسات العلمية ، جامعة المدية ،عدد4 ،2010 ص 05

[10]سعد الدين عبد الجبار و شتاتحة عمر، **مرجع سبق ذكره** ، ص 129 .

[11] بومدين طاشمة،"**الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**"، تواصل، عدد26،مجلة جامعة عدن، اليمن، 2010،ص 30.

[12] بومدين طاشمة، **المرجع نفسه**، ص 26.

[13]Banque mondiale, revue des dépenses publiques, rapport n° 37162 , 2016, P19 .

[14] سليمان ولد حامدون، **اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية**، مجلة دراسات، 2015، العدد 25، موريتانيا، ص 07.

[15]ناجي خالد : رسالة التعاون اللامركزي ورهان التنمية دراسة حالة المجلس الجماعة مراكش الصفحة 63 سنة 2008 .2009

[16]محمد شكرين و محمد بالهادي، « **إصلاح الجباية المحلية وآثاره المرتقبة على التنمية المحلية** »، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: « التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق » ، المركز الجامعي برج بوعريريج يومي 14-15 أفريل 2008، ص 5.

[17]محمد شكرين و محمد بالهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

Are Fiscal Incentives the Magic Tool for an increased FDI?

- Algeria's Case Study -

Mohamed Zaaich
University of Annaba, Algeria
Zaaich25@hotmail.com

Saoussen Bouzida
University of Annaba, Algeria
irisa16@hotmail.fr

Abstract:

Algeria is trying to improve its investment climate as one of the most promising solutions in light of the oil crisis the country is experiencing. To achieve that, Algeria has adopted a set of policies and procedures, including the granting of a fiscal incentives package as an attempt to attract investments, especially foreign direct ones.

Therefore, this study aims at identifying the role of Fiscal incentives in attracting foreign direct investment and determining the extent of its success in increasing the flow of this type of investment to Algeria.

Key Words : Fiscal incentives, FDI (Foreign Direct Investments), Attracting investment, Investment climate.

ملخص:

تحاول الجزائر تحسين مناخ الاستثمار باعتباره من أهم الحلول الواعدة في ظل الأزمة البترولية التي تعاني منها، حيث تبنت مجموعة من السياسات والإجراءات، من بينها منح مجموعة من الحوافز الجبائية كمحاولة لجذب الاستثمارات خاصة الأجنبية المباشرة.

وعليه تهدف هذه الدراسة للتعرف على دور الحوافز الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة مدى نجاحها في زيادة تدفق هذا النوع من الاستثمارات إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الجبائية، الاستثمار الأجنبي المباشر ، جذب الاستثمارات، مناخ الاستثمار .

Introduction:

In the light of the collapse of oil prices which led to the oil crisis that began in the late 2014, Algeria finds itself obliged to diversify its economy outside the hydrocarbons sector, as for its choices Algeria has many alternatives that can depend on to overcome this crisis one of which, is the FDI "Foreign Direct Investment" .This alternative contributes to economic development through many advantages such as the transfer of modern technology and the creation of jobs.

However the arrival of foreign direct investments to any country depends on the availability of an attractive investment climate. Like any other country, the Algerian government has sought to promote this investment through enactment of a number of laws that contain a host of fiscal incentives as an attempt to create this favourable environment and attract foreign direct investment.

Research' Problematic: Based on the above, we can formulate the problematic of this research in the following question:

Did the Fiscal incentives granted contributed to the increase in the flow of FDI to Algeria?

And for answering this problematic we chose to build this paper on three main axes as follows:

1- What is foreign direct investment?
2- What is Fiscal Incentives?
3- What is The Reality of FDI in Algeria under the Fiscal incentives granted?

Objective and Methodology:

The importance of the study is that it deals with one of the most important topics in the arena, which is the diversification outside the hydrocarbons sector, where FDI is one of the most effective alternatives to do so. We seek to show the most important features of the approach. So the purpose of the present paper was to:

–Introduce the concept of FDI and its forms.
–Know the tax incentives granted by the Algerian state to attract investment.
–Learn about the reality of FDI in Algeria under the tax incentives granted.

To conduct this paper we used the descriptive analytical approach, Data has been collected from multiple sources: books, journals, and websites which helped us to analyze the ideas, and connect them logically and scientifically.

First: What is Foreign Direct Investment?

1. Foreign Investment :

Foreign investment is defined as the investment coming from abroad and the owner of capital, and the contributor to the establishment of investment projects in an economy by an existing institution in another economy.(228)

Foreign investment is divided into direct and indirect foreign investment, while FDI (229) is all fixed asset financial investments, Foreign indirect investment is all financial investments in government and institutional bonds, all types of bank loans and all types of shares.(230)

2. Foreign Direct Investment (FDI) :

The United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) defines foreign direct investment as an investment involving a long-term relationship that reflects permanent and capable management interests between the company in the parent country (the country to which the investee

belongs) and a company or production unit in another country (The future diameter of investment).(231)

FDI is also defined as requiring supervision (control) of the project by taking the form of establishment of an enterprise by the investor alone or with equal or unequal participation, and also takes the form of a full or partial repurchase of an existing project . (232)

3. Forms of FDI :

The forms of FDI vary depending on the ownership of the project. This property can be absolute or relative, and on this basis FDI can be divided into a **joint investment** which is an investment owned or shared by two or more parties from two different countries on a permanent basis. Such participation is not limited to the share of the capital but extends to the management of the project. Or an **Investment wholly owned by foreigners**, This type of investment means that the foreign investor retains the right to own the investment project, as well as the right to manage it and control all its operations.(233)

4. The Importance of FDI :

The importance of FDI is evident from the many advantages it offers some of which are as follows :(234)

❖ FDI is a major source of external financing for some middle-income countries and this is achieved through the transfer of real resources from abroad such as equipment, machinery necessary for the establishment of investment and the accompanying technical, administrative and organizational expertise, which can break many obstacles to development.

❖ FDI does not establish its rules in the host countries until it does in-depth studies showing the economic and technical feasibility of the project in which it invests.

❖ It increases the use of local resources and employment opportunities for citizens in the host country where FDI is financing in its true meaning by creating many economic exits that drive the manufacturing movement in the host country.

Second: What is Fiscal Incentives ?

1. The Definition of Fiscal Incentives :

A Fiscal incentive is a government measure that is intended to encourage individuals and businesses to spend money or to save money by reducing the amount of tax that they have to pay. (235)

The United Nations Development Program (UNCTAD) defines the incentive as any economic advantage that can be valued with monetary value, provided by the host country for foreign investment.(236)

2. The Fiscal Incentives Objectives:

There are several goals that any country would like to see when conducting Tax incentives but we can divide them into two main categories as follows :(237)

2.1. Economic objectives :

❖ It provides an appropriate and encouraging investment climate, leading to increased investments at the home country, also works on the balance of investments in terms of activity and in its orientation towards priority activities in development policy.

❖ Encouraging exports outside hydrocarbons by increasing the competitiveness of local institutions in foreign markets by exempting exported products from a range of local taxes.

❖ Increasing the resources of the public treasury as the expansion of the tax base in the long run under an effective and appropriate tax concession policy would increase the productive

branches, the level of their activity and their commitment to their duties towards the public treasury, which would increase the tax revenue in the future.

2.2. Social Objectives :

- Reducing and alleviating unemployment by providing new jobs where tax concessions provide financial resources that allow economic agents to reinvest them in other productive branches or establish small enterprises;
- Work on the balance of investments at the home country, by directing some of them to disadvantaged areas and to be promoted.

3. The Fiscal incentives granted through the investment laws in Algeria:

The Algerian government has enacted a number of investment laws that include a set of tax advantages, which have been in place for several years since the independence, and they are presented in the following table:

Table 1: The Algerian Investment Laws.

The Law	Publication Date	Objective
Law 63-277 of July 26th, 1963	Published in the Algerian Official Gazette No. 53 of August 02nd ,1963	
Order 66-284 of September 15th ,1966	Issued in the Official Gazette No. 30 of September 17th,1966, which contains the Investment Law	This law came to fill the loopholes of Law 63-277 where the order 66 - 284 granted a number of tax concessions and benefits to private capital, whether it was foreign or national.
Law No. 82-11 of August 21st,1982	Issued in the Official Gazette No. 34 of August 24th, 1982, concerning national private economic investment	
Law No. 86-13 of August 19th, 1986	Issued in Official Gazette No. 35 of August 27th, 1986.	On the establishment and operation of mixed companies, where this law was amended and complied with Law No. 82-11
Law No. 88-25 of July 12th, 1988	Published in the Official Gazette No. 28 of July 13th, 1988.	On the direction of national private economic investments,
Law No. 90-10 of April 14th, 1990	Issued in Official Gazette No. 16 of April 18th, 1990.	On cash and loan
The Legislative Decree No. 93-12 dated October 5th , 1993	Issued in the Official Gazette No. 64 of October 10th, 1993.	Related to the promotion of investment, this decree came with the freedom of investment condition and granted a number of tax advantages
Decree No. 01-03 dated August 20th , 2001	Issued in the Official Gazette No. 47 of August 22nd, 2001.	Concerning investment development. The decree came as a result of the establishment of the National Agency for Investment Development. It also stressed that the investments are carried out in full freedom, taking into consideration legislation, regulations and environmental protection, and also addressed many of the advantages granted to investments,
Decree No. 06-08 of July 15th, 2006	Issued in the Official Gazette No. 47 of July 19th, 2006.	Amending and supplementing Order 01-03 on investment development
Executive Decree No. 06-356 of October 09th, 2006	Issued in the Official Gazette No. 64 dated October 11th, 2006.	Includes the powers, Organization and Operation of the National Agency for Investment Development.
The legislation did not stop here. There were several decrees and decisions over the years from 2007 until 2016, all of which were aimed at developing investment and offering several tax advantages.		
Law No. 16-09 of August 03rd, 2016	issued in the Official Gazette No. 46 of August 03rd, 2016	Concerning the promotion of investment. This law defines the system applied to national and foreign investments in economic activities for the production of goods and services.
After the last law A number of executive decrees issued in Official Gazette No. 16 dated March 08th, 2017 were adopted. They are based on the advantages provided in Law 16-09, but they dealt with some of the points presented previously and added some advantages. These decrees are the following :		
Executive Decree No. 17-100 of March 05th, 2017.	issued in Official Gazette No. 16 dated March 08th, 2017	Amended and supplemented by Executive Decree No. 06-356, containing the powers of the National Agency for Investment Development, Organization and Operation.
Executive Decree No. 17-101 of March 05th, 2017.		Defines the negative lists and the minimum amounts to benefit from the advantages and the application of the advantages to different types of investments.
Executive Decree No. 17-102 of March 05th, 2017.		Defines the modalities of investment registration as well as the form and results of the certificate.
Decree No. 17-103 of March 05th, 2017.		Specifies the amount of receivables for processing investment files and the manner of collection.
Executive Decree No. 17-104 of March 05th, 2017.		Relating to the follow-up of investments and penalties applicable in case of failure to comply with written obligations and obligations.
Executive Decree No. 17-105 of March 05th, 2017.		Defines the modalities of applying the additional benefits of exploitation granted to investments created for more than 100 jobs.

Source: Authors treatment based on the Executive decrees issued in the Official Gazette.

❖ Among the most important tax advantages granted by the previous laws we cite the following :[238]

- **General Privileges**

– Exemption from VAT on goods and services imported or acquired locally that enter directly into the completion of the investment.

– A 90% reduction in the amount of the annual rent payable by the State Property Department during the period of completion of the investment.

– Exemption for ten years from the real estate tax on the real estate properties that fall within the framework of the investment from the date of acquisition.

– After reviewing the project in the stage of exploitation by the tax authorities at the request of the investor, for three years he will benefit from:

a. An exemption from corporate profits tax ;

b. An exemption from fees for professional activity ;

c. A reduction of 50 % of the amount of the annual rental fee determined by the State Property Authority.

- **Privileges for the southern and high plateaus, as well as for any other region whose development requires special contribution by the State**

In addition to the above mentioned advantages:

– The State shall, in part, be responsible for the expenses of the works relating to the basic facilities necessary for the completion of the investment, after being evaluated by the Agency.

– Reduction of the amount of the annual rental fee determined by the interests of state property.

– The duration of the benefits of exploitation granted hall be increased from three years to five years when the investment establishes more than 100 permanent jobs during the period from the date of its registration until the end of the first year of the exploitation phase at most.

– Benefit from the duty-free procurement system, materials and components involved in the production of goods benefiting from the VAT exemption.

Third: What is The Reality of FDI in Algeria under the Fiscal incentives granted?

1. In Figures :The Investment in Algeria :

Table 1: The Algerian Investment Laws.

Period	Capital' Source	Projects' Number	The Financial Value In Million DA	Employment Positions
2012-2002	Local investments	31 594	1 743 783	256 156
	Foreign investments	410	803 057	42 959
	Total	**32 004**	**2 546 840**	**299 115**
2016-2002	Local investments	62 982	10 584 134	1 018 887
	Foreign investments	822	2 216 699	119 525
	Total	**63 804**	**12 800 834**	**1 138 412**

Source: Authors treatment, based on the Data presented in the official website of the National Agency for Investment Development: www.andi.dz.

The table above shows the following:

* During the period 2002-2012: the lion's share in the number of projects received by the local investments, which amounted to 99% of the total investments, while the number of projects for foreign investment 1%, despite the small proportion of the number of projects, but the financial value was 32% compared to Domestic investments with a financial value of 68%. Foreign investment also contributed to the creation of 14% of the jobs, while domestic investments created 86% of the jobs.

* During the period 2002-2016: We notice a significant increase in the total number of investments compared to the period 2002-2012, where this increase reached 49.8%, within a small period estimated at four years. Among the reasons for this increase is the policy adopted by the Algerian State to promote and encourage investment.

Table 2: Distribution of Foreign Investments by Sector of Activity For the period 2002-2016.

Sector	Projects Number	%	Value in Million DA	%	Employment Positions	%
Agriculture	14	1.70	4 373	0.20	618	0.52
Building	137	16.67	77 661	3.50	23 040	19.28
Industry	495	60.22	1 783 922	80.48	70 793	59.23
Health	6	0.73	13 572	0.61	2 196	1.84
Transportation	25	3.04	14 820	0.67	6 309	1.44
Tourism	14	1.70	113 772	5.13	6 309	5.28
Services	130	15.82	119 139	5.37	13 342	11.16
Telecommunications	1	0.12	89 441	4.03	1 500	1.25
Total	**822**	**100**	**2216699**	**100**	**119525**	**100**

Source: Authors treatment, Op.cit: www.andi.dz.

❖ The table above shows that most of the foreign investment projects were in the industrial sector with 60.22% of the total foreign investments. This is due to the fact that it contains the hydrocarbons sector, which is one of the most attractive sectors for foreign investment, followed by the construction sector with 16.67% , Followed by the services sector (15.82%), transport, tourism and agriculture, followed by health and communications which almost has a 01% of the investments .

It is clear that foreign investment in Algeria is concentrated in the industrial sector especially hydrocarbons, while Algeria needs to upgrade other sectors, especially agriculture and tourism, which is pushing Algeria to find solutions to entice the foreign investor to other sectors outside the hydrocarbons.

In Figures : Foreign direct investment in Algeria :

Figure 1: The Distribution of the Algerian net FDI received during the period 2002-2016

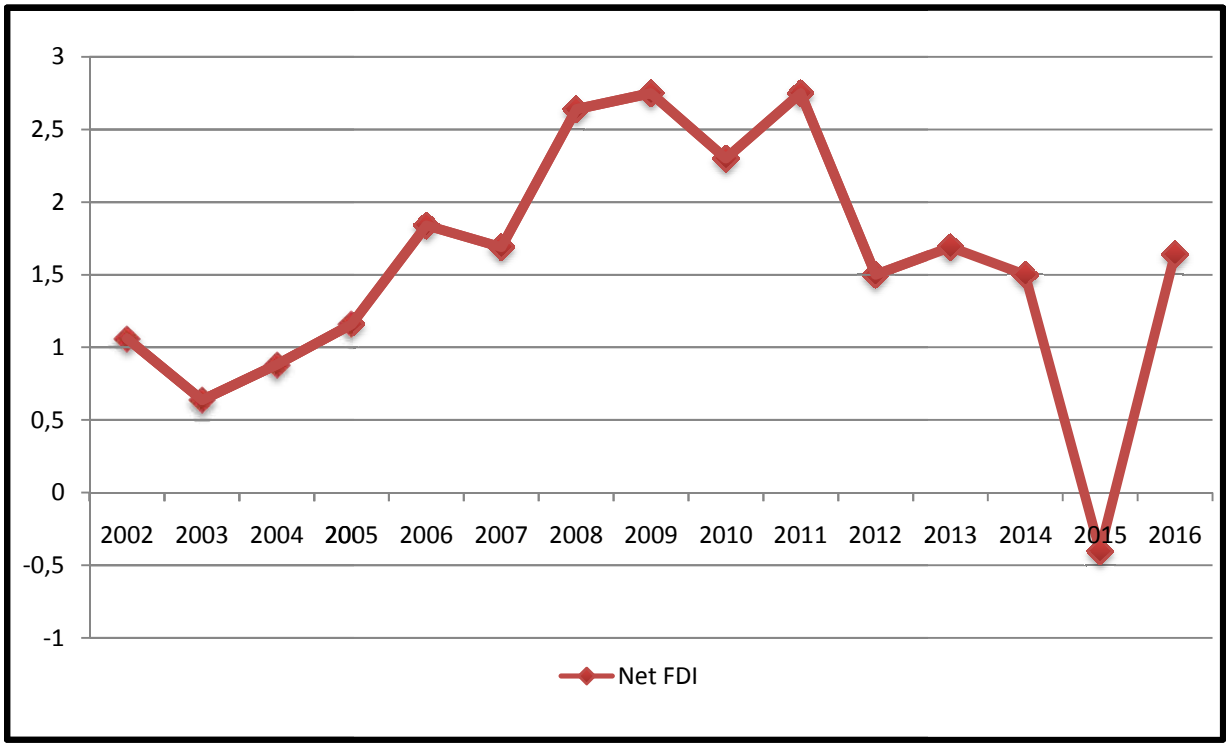

Source : Authors treatment, based on the Data presented in the official website of the World Bank: www.worldbank.org

❖ The previous figure shows the fluctuation of the distribution of foreign direct investment received for Algeria during the period 2002-2016, where the decline in 2003 was known to return to a continuous increase until the year 2006, Among its reasons are the various tax advantages offered to investors, followed by the decline in 2007 after that, foreign direct investment witnessed a rise to the end of 2009, when the foreign investment reached its peak despite the existence of the global financial crisis, and this was because of the measures adopted by the Algerian state to maintain foreign investment, to fall again in 2010, followed by a significant increase in 2011 accompanied by a significant decline in 2012, and then remain between the rise and decline during the years 2013 and 2014, respectively, to witness a very sharp decline in 2015 and this was because of the oil crisis, which started its signs by the end of 2014, to return and record a significant rise during the year 2016 This is due to the tax advantages given in Law 16-09 on the promotion of investment and the efforts of the State to improve the investment climate, Despite the continuation of the oil crisis, foreign investment returned a very high rise compared to 2015.

It is noticeable from the above that the situation of variation and volatility in foreign direct investment in Algeria, despite the multiplicity of tax advantages granted, but they were not able to make foreign direct investment up to the required level, but compared with the pre-period of the year 2002 were the country suffered from the instability of the security situation this was a significant improvement, In the volume of FDI .

Finally, it can be said that the fiscal advantages play a role in increasing the inflow of foreign direct investment to Algeria, especially those provided by Law No. 16-09. However, it cannot be considered as the only factor in the flow of FDI, because there are several interrelated factors that allow the creation of an attractive Investment climate.

Conclusion:

Despite the efforts exerted by the Algerian government to encourage FDI through its enactment of a series of successive laws rich in tax incentives, the most important of which is Law 16-09, the rate of inflow of foreign investment remained very low compared to domestic investments. Also more than half of foreign investments In Algeria are concentrated in the hydrocarbons sector. So the FDI in Algeria remains in a fluctuation state between decline and rise, which confirms the presence of other factors affecting it, maybe the most important one, is the 49/51 rule on investment. And it can be said that fiscal incentives alone are not enough to attract FDI , because they are only one ring In the investment climate chain, and in order for the state to attract these type of investments, the establishment of an appropriate climate in all its political and economic aspects is required .

And we can summarize the main recommendations, reached through this study as follows:

- Administrative corruption must be eliminated first, to easily focus on other investment attracting factors.

- Attractive incentives should be put in place to guide foreign investments outside the hydrocarbons sector, especially in light of Algeria's backward oil crisis.

- The Algerian government must not focus on one factor only to attract the investment, but it must create a climate full of temptation to the foreign investor.

- We must seek to diversify the nationality of the foreign investor, and focus as a first step on the Arab ones because of the ease of attracting them.

---

[228] Zgheib Shahrazad, **Foreign Direct Investment in Algeria** (Arabic source), Journal of Human Sciences, University of Mohammed Khader Biskra, ISSN 8, 2005.
[229] **FDI** : Foreign Direct Investment.
[230] Dr. Sahnoun Farouk, **Measuring the Impact of Some Quantitative Indicators of Macroeconomics on Foreign Direct Investment, Case Study of Algeria**(Arabic source), Magister Thesis, Quantitative Techniques Applied in Management, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, Farhat Abbas University, Setif, 2009-2010, p16.
[231] http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Foreign-Direct-Investment-(FDI).aspx , (accessed May 30 , 2018)
[232] Dr. Sahnoun Farouk, **Op.Cit,** p.16**.**
[233] Clive Collis ,The Role of the Joint Venture mode of Foreign Direct Investment in the development of the Chinese automobile Industry, Conference Paper, Gerpisa colloquium, Paris , 2011.
[234] https://www.tutorialspoint.com/international_finance/foreign_direct_investment.htm (accessed May 30 , 2018).
[235] https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/tax-incentive (accessed May 30 , 2018).
[236] http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=tax%20incentives (accessed May 30 , 2018).
[237] http://unctad.org/fr/Docs/iteipcmisc3_en.pdf (accessed May 30 , 2018).
[238] Law No. 16-09 of 29 shawwal 1437 corresponding to August 3, 2016, concerning the promotion of investment**.**

References:

1. Zgheib Shahrazad, **Foreign Direct Investment in Algeria** (Arabic source), Journal of Human Sciences, University of Mohammed Khader Biskra, ISSN. 8, 2005.
2. Dr. Sahnoun Farouk, **Measuring the Impact of Some Quantitative Indicators of Macroeconomics on Foreign Direct Investment, Case Study of Algeria**(Arabic source), Magister Thesis, Quantitative Techniques Applied in Management, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, Farhat Abbas University, Setif, 2009-2010.
3. http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Foreign-Direct-Investment-(FDI).aspx, (accessed May 30 , 2018).
4. https://www.tutorialspoint.com/international_finance/foreign_direct_investment.htm (accessed May 30 , 2018).

5. https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/tax-incentive (accessed May 30 , 2018).
6. http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=tax%20incentives (accessed May 30 , 2018).
7. http://unctad.org/fr/Docs/iteipcmisc3_en.pdf (accessed May 30 , 2018).
8. Clive Collis ,The Role of the Joint Venture mode of Foreign Direct Investment in the development of the Chinese automobile Industry, Conference Paper, Gerpisa colloquium, Paris, 2011.
9. Law No. 16-09 of 29 shawwal 1437 corresponding to August 3, 2016, concerning the promotion of investment.